جامعــة أمحمـد بـــوقرة –بـــومـرداس–

كليـــــة الحقـــوق والعلوم السياسية –بـــــــودواو–

قسم العلوم السياسية

مطبوعة في مقياس: الاقتصاد السياسي

محـــــاضـــــرات ألـــــــقيت علـــــى طلبـــــة السنـــــــة الأولى علوم سياسية

إعـــــــداد:

د.مـــداني ليـــلى

2021-2020

فهرس المحتويات

عنوان المحاضرة	الصفحة
مقدمة	02
مفاهيم عامة في الاقتصاد السياسي	50
مدخل نظري للاقتصاد السياسي	12
موضوعات ومناهج الاقتصاد السياسي	18
الاقتصاد السياسي في الفكر الاسلامي	30
تطور الفكر الاقتصادي عبر العصور	41
المدرسة المركنتلية	45
المدرسة الفزيوقراطية	52
المدرسة الكلاسيكسة	56
المدرسة الماركسية	71
المدرسة النيو–كلاسيكية	79
المدرسة الكينزية	85
مراحل النمو عند روستو	96
نظرية التبعية	100
الخاتمة	109
قائمة المراجع	110

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
العلاقة بين العرض والطلب وفقا لدالة السعر	**9**
اسس الاقتصاد الاسلامي	**33**
المراحل التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي	**43**
جدول دوران الثروة لفرنسوا كناي	**54**
سعر التوازن (السعر الطبيعي)	**59**

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
مثال عن تطبيق نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وفقا لوحدات أو ساعات العمل	64
مثال عن تطبيق نظرية التكاليف النسبة لدفيد ريكاردوا وفقا لوحدات أو ساعات العمل	66
الفوارق الجوهرية في رؤية آدم سميث وكارل ماركس	71

مقدمة:

تتناول دراسة مقياس الاقتصاد السياسي دراسة للأفكار الأولية للفكر الاقتصادي ولمدارس الاقتصاد السياسي التي كان اللبنة الاساسية للتاسيس لفكر اقتصادي لا تزال آثاره إلى يومنا هذا. وتكمن أهمية هذا المقياس بالنسبة للطلبة في:

- ✓ تزويدهم بالمعرفة الأساسية والمتقدمة على مجموعة من المفاهيم الأساسية التى يتوجب على الطالب التفريق بينها في استخدامهم لها أكاديميا وحتى في حياتهم اليومية، وسيتعرف الطلاب على النظريات والمفاهيم البديلة المختلفة للاقتصاد السياسي
- ✓ تنمية مهارات الطلبة الذهنية والعملية في كافة المواضيع المرتبطة بالاقتصاد السياسي وتطوير قدرتهم على التعلم والاستفادة من مختلف مصادر المعرفة العلمية المتوفرة.
- ✓ تنمية القدرات النقدية الموضوعية للطلبة من خلال المقارنة بين مختلف المدارس الفكرية التي تطور عبرها الاقتصاد السياسي .
- ✓ توجيه الطلبة لتطوير مهاراتهم في كتابة البحوث والمقالات والتقارير حول المواضيع التي ترتبط بفحوى الاقتصاد والاقتصاد السياسي.
- ✓ ستمكنهم المعرفة المكتسبة من خلال هذا المقياس من متابعة البحث الفردي حول مواضيع مختلفة ضمن الطبيعة الاقتصادية والسياسية والاختيار المناسب منها من بين البدائل التحليلية المختلفة.
- ✓ تعتبر محاضرات هذا المقياس بمثابة نماذج لشرح الظواهر السياسية وكتخصص من العلوم الاجتماعية يركز على الروابط بين السياسة والاقتصاد بهدف الفهم الشامل لطبيعته إذ يمكن دراسة هذا المقياس أي طالب من أن يمتلك أو يكون قادرا على اكتساب معرفة بالعلم بأكمله قريبا. من خلال معالجة العناصر البسيطة التي تحتاج إلى قدر من العناية والدقة لفهم شروط وعلاقات المفاهيم ببعضها البعض ضمن مختلف النظريات الاقتصادية خاصة تلك النظريات التي تفسر العلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي سواء تعلق بالمدرسة الكلاسيكية أو المدرسة الماركسية وبنائها النظري والعلمي الى جانب النظرية الكينزية، وحتى الأهمية التي

اعطتها نظرية روستوا حول مراحل النمو وكذا نظرية التبعية وسليطها الضوء على علاقات الهيمنة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وفي الأخير فإننا نتمنى أن يكون لتدريس هذا المقياس الفعالية والتأثير الايجابي على الطلبة من أجل التحليل النظري البحثي وحتى التأثير الإيجابي والفعال في نشاطات المجتمع كبداية لفهم أحد الاعمدة الاساسية التي تقوم عليها الدولة والمجتمع وهو الاقتصاد السياسي.

مفاهيم عامة في الاقتصاد السياسي

نحن بحاجة إلى فهم مفاهيمي يشحذ خبرتنا ويركزها

- **مفاهيم عامة في الاقتصاد والاقتصاد السياسي**

يجب علينا أن نستعرض بعض المصطلحات والمفاهيم الإقتصادية الهامة التي تساعد الطالب في الاستفادة من المعلومة الاقتصادية واعادة صياغتها ضمن مفاهيم يدرك معناها ويحسن استخدامها:

النظام الاقتصادي: عرف النظام الاقتصادي على أنه مجموعةمن العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتدير وتنظّ حياة مجتمع ما اقتصاديا في زمن معين، حيث يؤثر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعية وقد تطور النظام الاقتصادي على نحو تلقائي تحت تأثير التطورات التكنولوجية والقوى الاجتماعية السائدة مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن[1]

اقتصاد السوق: أو الاقتصاد الحر في أقصى تطبيقاته وهو النظام الاقتصادي الذي يختفي فيه أي تدخل للدولة في الانتاج والتوزيع [2]

الاقتصاد المخطط: أو الاقتصاد الاشتراكي (الاشتراكية Socialism) وهو طريقة في تنظيم الاقتصاد بحيث تمتلك الحكومة معظم ان لم يكن كل رأسمال البلد وتقوم الدولة بادارة معظم ان لم يكن كل الشركات العاملة في البلد لتحقيق المصلحة العامة وهي تقوم على التخطيط المركزي في ادارة الاقتصاد"[3]

---

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص20

[2] محمد حسن يوسف، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص57.-https://books-library.net/free-583602645-download

[3] نفس المرجع، ص48.

الرجل الاقتصادي Economist:هو الشخص الذي قد توافر على دراسة الاقتصاد، وأصبح خبيراً في معالجة النواحي الإقتصادية للظواهر الإجتماعية هو الذي يتصرف بطريقة عقلانية حسب الكثير من مدارس الاقتصاد السياسي.

الموارد الإقتصادية Economic Resources: وهي تشمل الموارد الطبيعية والموارد الرأسمالية والموارد البشرية أما مواد العمل فهي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل الانساني باستخدام ادوات العمل، و يمكن القول بان شروط عملية الانتاج في أي مجتمع تتمثل في ادوات العمل وموضوع العمل والقوى العاملة، هذه الاخيرة تتمثل في مجموع الافراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي.

العمل: وهو أهم عنصر من عناصر الانتاج، وهناك العمل العضلي و يتم من خلال الاتصال المباشر بين العامل و موضوع العمل المطلوب أي يتم تحويله و تكييفه اثناء عملية الانتاج، أما العمل الفكري فهو الذي يضم المجهود الفكري الذي يتضمن الانجاز و الابداع والابتكار والتوقع.

وسائل العمل: تمثل الوسائل المادية التي بمساعدها يقوم الناس بالتاثير على مواد العمل لتحويلها الى الشكل الذي يشبع حاجاتهم ويلبي رغباتهم وتضم وسائل العمل (الالات والتجهيزات.....الخ) والمباني الطرقات ووسائل النقل، أي كل ادوات العمل التي تستخدم في تحضير مواد العمل، وكل ما من شانه ان يستخدم لتسهيل عملية الانتاج و الزيادة من القدرة المنتجة للقوى العاملة أي من انتاجية العمل.

المنفعة Utility: هي المقدرة على إشباع الحاجات، وهي تختلف من شخص لآخر باعتبارها ترتبط بالكثير من العوامل منها المادية والمعنوية وحتى النفسية، "ويعتبر الشيئ نافعا إذا توفر فيه شرطين هما:

– أن يرى الانسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجياته.

– ان يستطيع الانسان استخدامه في سد حاجة من حاجياته[4]

السلع Goods: هي الأشياء القادرة على إشباع الحاجات والقابلة للتداول أي البيع والشراء، يعرف كار ماركس البضاعة انها شيئ يلبي بفضل خصائصه حاجة ما من الحاجات البشرية[5]

الإنتاج Production: هو خلق سلعة أو خدمة أو منفعة اقتصادية أو زيادتها، أي هو عملية إستعمال الموارد الإقتصادية لخلق منفعة أو سلعة جديد.

أسلوب الانتاج: وهو الاسلوب الذي نتمكن بموجبه من الحصول على السلع المادية الضرورية لحياة وتطور المجتمع، وهي تتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في توافق معين بينهما بهدف خلق منفعة اقتصادية.

القوى المنتجة :هي عبارة عن وسائل الانتاج و الناس ذووا الخبرة في الانتاج و القدرة على العمل الذين يستخدمون وسائل الانتاج من اجل انتاج السلع المادية أي ان القوى المنتجة تجمع وسائل الانتاج و قوة العمل والانسان هو القوة المنتجة الاولى لانه هو الذي يسعى للسيطرة على الطبيعة واختراع الالات واكتشاف المواد....الخ.لهذا فان الاهتمام بالانسان بحد ذاته (من ناحية الصحة،التكوين،...) يعتبر نشاطا اقتصاديا هاما، كما ان تحسين ادوات العمل و الرفع من مستوى كل من العاملين وتاهيلهم تؤدي كلها الى رفع مستوى تطور القوى المنتجة.

عناصر الإنتاج Factors of Production: أو عوامل الانتاج وهي الموارد الاقتصادية المتوفرة، ويتم في أغلب الأحيان تصنيفها كما يلي: الطبيعة (الأرض)، رأس المال، العمل، وتعتبر الأرض هبة من الطبيعية، على خلاف رأس المال الذي ينتجه الجهد الإنساني.

علاقات الإنتاج: وهي العلاقات التى تنشأ بين الناس خلال عملية إنتاج السلع والخدمات الضرورية لمعيشتهم، وتظهر هذه العلاقات بين الإنسان لإعتبارها الرباط بين العمل المبذول وكمية

---

[4] على عبد الواحد وافي، **الاقتصاد السياسي**، ط5، دار احياء الكتب العربية، 1952، ص ص5–8.

[5] كار ماركس، **رأس المال نقد الاقتصاد السياسي**، تر: فهد كم نقش، المجلد1، ج1، موسكو: دار التقدم، 1985، ص54

المنتجات الناشئة وكذلك في العلاقات التى تنشأ بين الأفراد أثناء عملية الإنتاج وتبادل المنتجات.

أنماط الانتاج: هو العلاقة بين علاقات الانتاج ووسائل الانتاج والتي قدمت أشكالا تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور المجتمع الإنساني من مجتمع بدائي إلى عبودي ثم اقطاعي ثم رأسمالي ثم اشتراكي وربما شيوعي.

الندرة Scarcity: هي العلاقة بين الحاجات المتزايدة والأشياء القادرة على إشباعها والموارد المحدودة، ويعتبر الشيء نادرا عندما لاتتوجد منه الكمية الكافية لإشباع جميع الحاجات، فالسلع الإقتصادية محدودة في حين المطالب بلا حدود"[6] .

المبادلة: تعبر عن التبادل بين البائع والمشتري لسلعة ما والتي عادة ما كانت تعرف تحت مسمى المقايضة بمقايضة سلعة بسلعة أخرى عندما لم يستحدث الانسان النقود بعد.

القيمة Value: القيمة هي قوة السلعة في طلب سلع أخرى في التبادل الإختياري وتقاس بكمية العمل اللازم لانتاجها، وتقسّم إلى قسمين القيمة التبادلية والقيمة الإستعمالية، ويوضح كار ماركس ان ان القيمة الاستعمالية تشكل المضمون المادي للثروة مهما كان الشكل الاجتماعي لهذه الثروة وفي ظل شكل المجتمع الذي نعيش فيه تعتبر القيم الاستعمالية في الوقت ذاته حملات مادية للقيمة التبادلية[7].

العملة المعدنية والورقية: أغلب المعادن مثل النحاس والحديد والقصدير وحتى الرصاص وغيرها استعمل في صناعة النقود المعدنية التي يتم تداولها ضمن القيمة الاسمية التي تحملها وعادة ما تعبر عن قيم صغيرة بالمقابل تم اعتماد العملة الورقية الى جانب العملة المعدنية باعتبار الورق سهل الحفظ وخفيف والتي تتضمن هي الأخرى قيمة اسمية تعبر عن قيمتها وهي قابلة للتحويل[8]

---

[6] بول أ. ساموبلسون، ووليام د.نوردهاوس، **الاقتصاد**، تر: هشام عبد الله، ط2، عمان: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، 2006، ص30

[7] نفس المرجع، ص55

[8] وليام ستانلي جيفونس، **الاقتصاد السياسي**، تر: علي أبو الفتوح وآخرون، القاهرة، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص ص 104-105.

النقود Money: هي وسيلة لتبادل السلع و الخدمات وهي مقياس أو وحدة للحسابات وأنها واسطة يجرى تداولها لتسديد المعاملات الإقتصادية أو تسويتها.

العرض: كمية البضائع أو السلع المراد بيعها.

الطلب: كمية البضائع المراد شرائها.

قانون العرض والطلب: عادة ما يطبق هذا القانون في السوق فلو ارتفع الثمن يزيد العرض ويقل الطلب، ولو هبط الثمن يقل العرض ويكثر الطلب، وكذلك لو زاد العرض وقل الطلب يهبط الثمن، ولو قل العرض وكثر الطلب يرتفع الثمن، وبما أن هذه القوانين غاية من الأهمية سنبينها في الشكل الآتي:

الشكل 1: العلاقة بين العرض والطلب وفقا لدالة السعر

الثمن	العرض	الطلب
مرتفع	كثير	قليل
بخس	قليل	كثير

المصدر: وليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي ، تر: علي أبو الفتوح وآخرون، القاهرة، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص96.

من خلال الشكل1 يسهل علينا أن نفهم كيف يتحدد سعر أي سلعة وفقا لقانوني العرض والطلب والتي سماها أدم سميث اليد الخفية للسوق.

سعر التوازن Price Equilibrium: هو السعر الذي يساوي بين الكمية المطلوبة من سلعة ما والكمية المعروضة منها في وقت معين، وعادة هو السعر الذي يتأرجح بين ربح متوسط للبائع وسعر متوسط للمشتري ويعرف ايضا بالسعر الطبيعي لأنه يخضع للعرض والطلب في السوق.

الإدخار Saving: هو المقدار من الدخل الذي لايصرف على الإستهلاك ويتم ادخاره بطريقة تقليدية أو في البنوك، "وهو يعني أيضا تقليل الاستهلاك وتكمن أهميته الاقتصادية في علاقته بالاستثمار او بعبارة أخرى في انتاج رأس المال العيني"[9]

الإستثمار Investment: هو المقدار من الدخل الذي لايصرف على الإستهلاك، وعلى هذا فالإدخار يساوي الإستثمار بشرط أن كل ما يدخر يستثمر في انتاج سلع رأسمالية عينية أو حتى في شراء الأوراق المالية من البورصة أو الأوراق المالية الحكومية أو ودائع النقود في شركات التشييد أو المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى"[10].

الريع Rent: هو المقدار الذي يدفع لعنصر يكون عرضه غير مرن كالأرض.

الأجور Wages: هي عوائد العمل سواء كان ذهنيا أو يدويا، أما أجور الكفاف فهي أقل مستوى للأجور يتماشى مع بقاء قوة العمل على قيد الحياة[11]

الأرباح Profits: هي الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية في مختلف العمليات الاقتصادية سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة.

الثروة: وقد حدد الكاتب الاقتصادي الشهير ناسوسنيور N. Senior الثروة قابلة للتداول ومحدودة الكمية ونافعة[12] من الصعب تحديد معنى الثروة بدقة ولكن يمكن الاشارة إليها ضمنيا من خلال كون الثروة اشد علاقة بالمهارة والعمل منها بالماديات المتوفرة في اقليم ما كالأرض الخصبة أو الموارد الطبيعية أو المعادن النفيسة وغيرها من الماديات التي لا يمكن أن تتحول إلى ثروة ان لم يتم استغلالها بالشكل الملائم.

التنمية: أن مفهوم التنمية هو مفهوم نقدي للراسمالية لا يمكن تقزيمه في مستوى النمو الاقتصادي (الذي يتمثل في زيادة الربح) باعتبار ان مفهوم التنمية يتجاوز ذلك، لأنه يتعلق بالدرجة الأولى

---

[9] محمد حسن يوسف، مرجع سابق، ص29.

[10] نفس المرجع، ص37.

[11] نفس المرجع، ص ص17-18.

[12] وليام ستانلي جيفونس، مرجع سابق، ص16.

بالقوى الاجتماعية التي تحققه وبمشروعها المجتمعي[13] الذي يستهدف تحسين المستوى المعيشي، وبذلك تتجاوز التنمية النمو الاقتصادي الذي يرتبط أكثر بالزيادة في الوحدات الانتاجية على مستوى الدولة ككل في حين تربط التنمية بانعكاسات ذلك النمو على الواقع الاجتماعي للمواطن، وقد عرفت التنمية عدة ابعاد تطورت ضمن مفهوم التنمية المستدامة منذ ثمانينات القرن20 والتي تجمع في ذات الوقت بين الأبعاد المختلفة للتنمية سواء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حفاظا على حقوق الاجيال القادمة خاصة من الموارد الناضبة، ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي هي بدورها تعرف تشعبا لتسميات مختلفة للاقتصاد ضمن ما يعرف بالاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد البنفسجي أين يعبر كل نوع أو لون من ألوان الاقتصاد عن العقلانية التي يجب ان تتوفر في استغلال الموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض والتربة والمياه وطرق استغلالها المستدام.

تشكل مجمل المفاهيم السابقة عينة عن بعض المفاهيم التي على الطلاب ادراك معناها من أجل الاستخدام الصحيح لها ضمن دراساتهم وبحوثهم ضمن مختلف التخصصات في العلوم الاجتماعية بما في ذلك في العلوم السياسية وضمن بحوث الاقتصاد السياسي.

[13] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، تر: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقراء، بيروت: دار الفرابي، 2003، ص42

مدخل نظري للاقتصاد السياسي

الاقتصاد هو أساس المجتمع عندما يكون الاقتصاد مستقرا يتطور المجتمع

موريهي أوشيبا (1883- 1969)

- **الاقتصاد السياسي ونشأته**
- **التعاريف المختلفة للاقتصاد السياسي**

أولا: الاقتصاد السياسي ونشأته

- **لغة:** يوجد الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد السياسي Political Economy في الكلمات الاغريقية ما الاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي فيعود للكلمات الإغريقية OIKES POLITIKOS NOMOS التي تعني على التوالي منزل، اجتماعي، وقانون، ولم تدخل كلمتي الاقتصاد وسياسي للاستعمال دفعة واحدة[14].
- **اصطلاحا:** الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو " قوانين الذمة المالية المنزلية " أما مصطلح الاقتصاد السياسي فلم يستعمل الافي بداية االقرن السابع عشر في فرنسا على يد انطوان دي مونكرتان قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة والمجتمع ككل وليس العائلة وحدها[15]، وقد انتشر استعمال هذا المصطلح منذ ذلك الوقت وظل يتطور وهو يعرف إلى يومنا هذا بشكل عام بعلم الاقتصاد ECONOMIES.

لقد بدأ الاقتصاد السياسي كمجموعة من النصائح والارشادات والحلول العملية التي يقدمها المفكرون الاقتصاديون الى الحكام للاستعانة بها في مهام الحكم[16]، وهناك تعاريف كثيرة لعلم الاقتصاد السياسي ويرجع ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات، تتمثل فيما يلي:

---

[14] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1، الاسكندرية: مطبعة التوني، 1993، ص ص10

[15] نفس المرجع، ص11. ،

[16] كامل وزانة، **آدم سميث، قراءة في اقتصاد السوق**، معهد الدرايسات الاستراتيجية، 2007، ص7

- كون الكثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي.
- اختلاف مناهج الاقتصادببن في التحليل من جهة ولاختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.
- أن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها من العلوم الاجتماعية، أي عن علم الاقتصاد منذ أكثر من قرنين، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها بالرغم من أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

وعليه فقد اختلفت تعاريف علم الاقتصاد اصطلاحا من باحث لاخر ومن مدرسة لأخرى، إلا أن المتفق عليه ان علم الاقتصاد يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الانسان محورا لها، وهو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات، وهي العلاقات التي تشبع حاجات الانسان، كما يمكن تعريفه ايضا بانه علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري ورغبته في تحقيق الرفاهية كعلاقة بين غايات الانسان وأهدافه وبين الموارد المتاحة ولا سيما الموارد المحدودة والنادرة، والاقتصاد في المجمل يمثل الانتاج والتوزيع والتجارة ويشمل استهلاك السلع والخدمات سواء كان من الأفراد أو الوكالات التجارية، ويتم تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق الانتاج وخلق القيمة المعتمدة على الموارد الطبيعية والبشرية ورؤوس الاموال"[17].

ويمكن الاشارة إلى أهم التعريفات والأكثر تداولا والتي تحصي مختلف خصائص الاقتصاد السياسي ضمن فحواها من خلال العودة الى بداية استعمال المصطلح ضمن مايلي:

إن أول من استعمل تعبير الاقتصاد السياسي Economie politique لأول مرة عام 1615هو الكاتب الفرنسي *أنطوان دي مونكريستيان Antoine de Montchrestien (1575-1621) في كتابه بعنوان: "بحث في الاقتصاد السياسي "Traite d'économie politique" قاصدا بالسياسي"أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، وهو بذلك يدخل في نطاق

[17] – علي محمد الخوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، ج1، القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، ص79.

علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي، حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، وبذلك فان السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد[18]، فالاقتصاد بدا كممارسة من طرف الانسان البدائي وحتى في القرون الأولى ليبدا التنظير ضمنه لمختلف السلوكات والمعاملات الاقتصادية التي سبقتى وجود الاقتصاد كعلم أو كنظرية.

ثانيا: التعاريف المختلفة للاقتصاد السياسي

يعرف علم الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر الطاقة، وإيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله، كما توجد علوم أخرى ترمي إلى هذه الغاية بعينها كعلم الآلات إذ بواسطته نهتدي إلى الحصول على القوة وكيفية التصرف فيها بما يساعد على إبراز نتائج الأعمال[19]، وهو ما يعني أن علم الاقتصاد يستهدف الى تحديد الغاية من الثروة والتي تعتبر الموضوع الاساسي لهذا العلم وكيفية تحصيلها واستخدامها فيما ينفع الأمة ككل.

وبصفة عامة يمكن إجمال الأمور التي يهتم بها علم الاقتصاد السياسي في أربعة امور أساسية هي:

- المادة.
- الاستنفاد أو الاستهلاك.
- احداث الثروة وتحصيلها.
- توزيع الثروة[20].

أما مضمون الاقتصاد السياسي حاليا فهو يشير إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين للأمة ككل، ويمكن تقسيم التعريفات المختلفة للاقتصاد وفقا لما يلي:

---

[18] محمد دويدار مرجع سابق، ص11.

[19] – وليام ستانلي جيفونس، مرجع سابق، ص9.

[20] – نفس المرجع، ص13.

- **تعريف الاقتصاد السياسي في النظم الرأسمالية:** هو عبارة عن "دراسة سعي الانسان والجماعات للحصول على النقود اللازمة لتأمين معيشتهم وتنفيذ مشاريعهم التي تستهدف الربح أو تحقيق مآربهم المختلفة"[21].
- **تعريف الاقتصاد السياسي في النظم الاشتراكية:** هو دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الاقتصاد المخطط له"[22].
- **تعريف الاقتصاد السياسي بناءا على ضرورة تحقيق الثروة:** اصحاب هذا الرأي يمثلهم كل من رواد الفكر الكلاسيكي وعلى رأسهم آدم سميث الذي يرى ان الغاية الأساسية لعلم الاقتصاد هي الوضول الى الثرورة واعتقد أن تحقيق ذلك يكون عن طريق عنصري الانتاج والعمل، كما أن العامل الأساسي الذي يؤدي إلى زيادة كمية الانتاج هو التخصص وتقسيم العملوهذه الزيادة في الانتاج هي التي تخلق ثروة اضافية تمد الأمة بكل ما تحتاجه، لذا فالاقتصاد القوي يتميز بالسرعة في العمل مع كلفة أقل[23].

ترمي بحوث الاقتصاد السياسي إلى دراسة الثروة دراسة علمية من نواحي انتاجها وتداولها واستهلاكها، فالتعريف بعلم الاقتصاد السياسي يتوقف اذن على التعريف بثلاثة أمور هي:

- الثروة التي هي موضوع علم الاقتصاد السياسي,
- مدلول كل من الانتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك وهي مسائل هذا العلم أو النواحي التي يتجه اليها في دراسته للثروة.
- الدراسة العلمية وخصائصها وهو منهج هذا العلم أو الطريقة التي يسلكها في دراسته لهذه المسائل[24]. يجمع هذات التعريف للاقتصاد بمختلف النواحي التي يركز عليها الاقتصاد السياسي سواء تعلق الأمر بموضوعه الاساسي أو حتى من خلال المنهج الذي يعتمد عليه في تحليل الظواهر الاقتصادية.

---

[21] عزمي رجب، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت: 1964، ج1، ص21.

[22] نفس المرجع، ص22.

[23] كامل وزنه، مرجع سابق، ص16

[24] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص5.

- **تعريف الاقتصاد السياسي بناء على الموارد النادرة:** يذهب البعض امثال ليونيل روبنز L.Robinz إلى الغرض الأساسي لعلم الاقتصادباعتباره علما لادارة الموارد النادرة "فهو علم للاختيار أي اختيار الاستخدامات المرغوبة للموارد من بين استخداماتها الممكنة فهو اذن علم الوسائل لا الغايات[25]، مع الإشارة الى أن حاجات الانسان متعددة وتحدها ندرة الأشياء وعدم كفايتها لاشباع حاجاته وتحقيق غاياته.

المشكلة الاقتصادية: تتفق مختلف المذاهب الاقتصادية على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية وعلى ضرورة معالجتها إلا أنها تختلف من مذهب لآخر، ويمكن ضمن هذا الاطار الاشارة الى طبيعة المشكلة الاقتصادية ضمن المذاهب التالية: الرأسمالي والاشتراكي وحتى الاسلامي.

1- **المشكلة الاقتصادية في المذهب الرأسمالي:** ترتبط المشكلة الاقتصادية بحاجيات الانسان المتعددة والمتزايدة والمتجددة والتي يهدف الى اشباعها والندرة النسبية للموارد الاقتصادية الموجودة والتي تتميز بالاختيار والتضحية لذا فحلها يكمن في الاجابة عن ما يلي:

ماذا ننتج؟ وكيف ننتج ولمن ننتج؟ وذلك بترتيب حاجيات الانسان وفقا لمدى ضرورتها وتنظيم الانتاج واختيار أفضل طريقة للانتاج، ووجود طرق ناجعة لتوزيع الانتاج والموازنة بين الاستهلاك والانتاج، وفقا لدور جهاز الثمن[26].

2- **المشكلة الاقتصادية في المذهب الاشتراكي:** تكمن المشكلة الاقتصادية في التناقض بين شكل الانتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، وحل هذه المشكلة الاقتصادية يكمن في تحول نظام التوزيع من نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتمتلك الدولة جميع وسائل الانتاج وتديرها[27].

---

[25] أحمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي**، الأردن: دار النفاس، 2010، ص10

[26] نفس المرجع، ص ص 18-23.

[27] نفس المرجع، ص ص24-25.

3-المشكلة الاقتصادية في المذهب الاسلامي: المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الانسان نفسه من خلال سوء التوزيع والتعامل بالربا والاحتكار وانتشار الفقر والحرمان، والعلاج يكون بازالة الظلم في التوزيع وتنمية الانتاج والتظامن أو التكافل الاجتماعي[28].

تتعدد مفاهيم الاقتصاد السياسي وتعريفاته إلا أنها تجتمع ضمن كيفية تأثير النظريات الاقتصادية على النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة داخل الدولة، وبالتالي يشير الاقتصاد السياسي عمليا إلى المشورة التي يقدمها الاقتصاديون للحكومة بشأن السياسات الاقتصادية العامة.

[28] أحمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص ص25-28.

موضوعات ومناهج الاقتصاد السياسي

- **موضوع الاقتصاد السياسي**
- **مناهج البحث في الاقتصاد السياسي**
- **علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى**
- **مستويات تحليل الاقتصاد السياسي**

أولا: موضوع الاقتصاد السياسي

لقد اختلف الباحثين بخصوص علمية الاقتصاد السياسي ومدى وجود قوانين علمية خاصة به فمثلا اعتبر جون ستوارت ميل والفريد مارشال أن القوانين الاقتصادية ليست علمية بكل معنى الكلمة نظرا لعدم دقتها كما في القوانين العلمية في العلوم الطبيعية إلا ان للاقتصاد السياسي قوانين تتوسط بين القوانين في العلوم الطبيعية والقوانين في العلوم الاجتماعية وه وما يعني انها قوانين تقريبية، إلا انه بالمقابل من ذلك هناك من الباحثين من أكد على ان الاقتصاد السياسي علم بكل ما للعلم من معني بما في ذلك وجود قوانين علمية لا تحتلف في شيئ عن القوانين العلمية في العلوم الأخرى بما في ذلك في العلوم الطبيعية كالفرنسي لويس بودان"[29]، وعليه فان للاقتصاد السياسي باعتباره علما موضوع ومنهج يستند اليه في دراسة الظواهر الاقتصادية، ويقصد بموضوع الاقتصاد السياسي* مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها وموضوع البحث الاقتصادي ومجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع،

---

[29] عزمي رجب، مرجع سابق، ص23

* تم إنشاء أول كرسي للاقتصاد السياسي في عام 1763 في جامعة فيينا، أصبح توماس مالتوس في عام 1805 أول أستاذ في إنجلترا للاقتصاد السياسي، ومنذ عام 1890 عندما نشر ألفريد مارشال كتابه المدرسي شديد التأثير "مبادئ الاقتصاد"، بدأ الاقتصاد السياسي ينقسم إلى عدة تخصصات: الاقتصاد، علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. الاقتصاد السياسي هو الآن تخصص من العلوم الاجتماعية الأوسع ويتعامل مع الحكم إنه لا يستخدم الاقتصاد فحسب، بل يأخذ أيضا في الاعتبار العوامل السياسية. ومن ثم فإنه هو أكثر انضباطا، حيث يتضمن مساهمات من الاقتصاد والعلوم السياسية، ولكن أيضا من علم الاجتماع. وقد كان قسم الاقتصاد السياسي موجودا في وقت مبكر من عام 1811 في جامعة أمبريال في وارسو. وهو مستمر حتى يومنا هذا في تلك الجامعة.

أي النشاط المتعلق بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد في دولة ما، وكذا الحاجات الانسانية ووسائل اشباعهـا.

تمثل الثروة الموضوع الاساسي لعلم الاقتصاد السياسي باعتبارها كل شيئ نافع يسد به حاجاته وهو ما يجعل من إشباع الحاجات وتكوين الثروات هي الغاية الأساسية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي، وهنا لا بد من الاشارة إلى ان الحاجيات تشمل الأشياء المادية والأعمال الانسانية الخدمات باعتبارها نافعة للانسان وتتميز حاجيات الانسان بمجموعة من الخواص هي:

- أنها غير محدودة أي غير محصورة العدد وقابلة للوقوف عند حد معين.
- أن كل حاجية من حاجيات الانسان يكفي لاشباعها مقدار محدد من الأمور المادية أو المعنوية حيث تقل رغبة الانسان في الشيئ كلما حصل على جزء منه، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على النقود إذ اذ ان رغبة الانسان في الحصول عليها لا تقف عند حد معين ولا يكفي لاشباعها مقدار منها مهما عظمت كميته والسبب راجع إلى أن الى ان رغبة الانسان في النقود لا ترجع الى ذاتها بل لانها وسيلة لسد حاجياته وبما ان حاجات الانسان غير محدودة ومتزايدة لا تنتهي رغبته في الحصول على الوسيلة التي تسدها.
- أن حاجات الانسان متجددة اذ أنه مهما ضعفت سيطرة أي حاجة على النفس البشرية وقلت رغبته فيها عقب اشباعها إلا أنها لا تزول تمامابل تتجدد.
- حاجات الانسان يحل بعضها محل بعض ويطرد بعضها.
- وسائل اشباع الحاجات وطرق ذلك يحل بعضها محل البعض كذلك.
- حاجات الانسان تتآلف ويكمل بعضها البعض ويرتبط بعضها بالبعض الآخر[30].

يعتبر التوزيع كظاهرة اقتصادية هامة من بين المواضيع الهامة التي يدرسها الاقتصاد السياسي خاصة ان التوزيع يعني تقسيم الثروات بين الأمم والأفراد، ويختلف التزويع من نظام

[30] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص ص16-24.

اقتصادي لآخر فمثلا ينظر الاشتراكيون إلى التوزيع من خلال ما ينبغي ان يكون عليه[31]، انطلاقا من دراسة ماركس لقوانين تطور المجتمع بتطبيق فلسفتي المادية الجدلية على حركة التاريخ وتطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى آخر يتم ضمنه تحديد القوانين التي تحكم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي اولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية أو الجماعية بشكل عادل.

إلا انه ونتيجة طبيعة الحاجيات المتعددة والمتزايدة والمتجددة تظهر مشكلة الندرة في الموارد لتلبية تلك الحاجيات، لذا يكفاح الاقتصاد السياسي من أجل الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعة النادرة ، لذا يجب على الافراد كمستهلكين أن يقوموا بالمفاضلة بين حاجياتهم اذ لا يمكن تلبية كل الحاجيات، كما يجب الاختيار بين البدائل العديدة المتاحة والتي تحقق الاستغلال العقلاني للموارد النادرة بما في ذلك الموارد الناضبة.

ثانيا: منهج البحث في علم الإقتصاد السياسي:

تشير مناهج البحق في الاقتصاد السياسي إلى الطرق البحث في الإقتصاد السياسي عموما، حيث اعتمد البحث العلمي في سعيه للوصول الى الحقيقة في العلوم الاجتماعية بشكل عام وفي الاقتصاد السياسي بشكل خاص على منهجين هما:

1- **المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي):** وهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص، اذ يبدا بوضع مقدمات عامة (افتراض عام) ويهبط منها تدريجيا الى الفراد، أي ان النتيجة متضمنة في المقدمات، مثلا دراسة اسباب الازمات الاقتصادية بصفة عامة من خلال النتائج المتوصل إليها والتي يتم اسقاطها على الازمة الاقتصادية في دولة معينة.
2- **المنهج الاستقرائي:** وهو استدلال صاعد يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئيةأي الفرد الى القواعد العامة، فهو انتقال من جزئيات الى حكم عام فنتائج الاستقراء اهم من مقدماته ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في ملاحظة ذلك على أرض

[31]علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص29.

الواقع، ويرجع الفضل في استخدام الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية الالمانية وبعض المدارس الحديثة كالمدرسة الاحصائية.

وينصح بعض الاقتصادين بالجمع بين كل من النهج الاستنباطي والاستقرائي معا في دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة وذلك للحصول على نتائج دقيقة أقرب الى الحقيقة في دراسته "وعادة ما يتم ضمن هذا التكامل في استخدام المنهجين التركيز على أحدهما أكثر من ال'خر فينسب اليه المنهج الغالب استخدامه، إلا أن الاقتصاديون المعاصرون يميلون الى استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي وكذا العمليات والطرق الاحصائية وهو ما جعل المنهجية في الاقتصاد استقرائية أو استنباطية (استنتاجية) واحصائية، كما تبدوا في مؤلفات الكثير من الاقتصادين[32].

وبشكل عام فان الخصائص المركزية التي تشكل بشكل متبادل نهج الاقتصاد السياسي تشمل بشكل عام ما يلي:

- التغييرات الاجتماعية والتاريخ.
- الشمولية الاجتماعية.
- الفلسفة الأخلاقية.
- التطبيق العملي الذي يشير إلى النشاط البشري وعلى وجه التحديد إلى النشاط الحر والإبداعي الذي من خلاله ينتج الناس العالم ويغيرونه ، بما في ذلك تغيير أنفسهم.

لقد استخدم الاقتصاد السياسي هذه من جذوره في التفكير منذ فلسفة التنوير الاسكتلندي في القرن الثامن عشر. ولقد تغير معناها حيث تم اختبارها ضد نظام عالمي متغير وتحديات من التيارات الفكرية البديلة التي برزت ضمن تطور الاقتصاد السياسي عبر المستويين التنظيري والعملي[33].

---

[32] ابراهيم كبه، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**، الجزء1، ط1، بغداد، مطبعة الرشاد، 1970، ص24

[33] What is Political Economy? Definition and characteristics, P34-36, 1/24/2009, https://au.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/26776_book_item_26776.pdf, (15-3-2021).

ثالثا:علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

هناك العديد من الأسباب التي ادت بالاقتصاديين للتوجه نحو التأكيد على العلاقة الموجودة بين الاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى خاصة العلوم الانسانية والاجتماعية وذلك باعتبار ان الظواهر الاقتصادية هي في الاصل ظواهر اجتماعية، كما أن للاقتصاد السياسي علاقة ببعض العلوم الطبيعية حيث يستمد من تلك العلوم بعض قواعده وقوانينه كقانون التحديد الكلي وقانون الغلة المتناقصة والمتزايدة ومعظم القواعد المرتبطة بالعلوم الطبيعية والمناخ في الانتاج وفي نشاط العامل، إلا أن الاكيد أن صلة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية اشد من العلوم الطبعية[34] .

1- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع** : ان الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد هو الانسان والمجتمع مما دفع بهذا العلم الى الاتصال الوثيق بالعلوم الأخرى التي تبحث في أمر الانسان والمجتمع بغرض التوصل الى الفهم الكامل و المتعدد الجوانب للهدف المدروس مما يدل على وجود علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وأن هناك علاقة تأثير للاقتصاد في الجانب الاجتماعي للانسان والسبب هو أن علم الاقتصاد يهتم بالحياة المادية للانسان التي تؤثر على وضعيته الاجتماعية ومستواه المعيشي.

2- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة** : يوجد علاقة تأثير وتاثر بينهما من خلال أن الساسة هم من يحددون طبيعة النظام الاقتصادي (مثلا رأسمالي أو اشتراكي) في ذات الوقت فان الاقتصاد هو الذي يؤثر على استقرار الاوضاع السياسية للدولة(ميزانية الدولة)، ويمكن ضمن هذا الاطار الاشارة إلى زيادة أهمية الاقتصاد السياسي في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية إذ يمثل علم الاقتصاد السياسي مصدرا للمحللين الذين يعكفون على دراسة الآليات التي تحكم المجتمعات ، ويبرز ذلك من خلال ما يلي[35]":

- يحلل الاقتصاد السياسي القوى السياسية المؤثرة على الاقتصاد، بالمقابل يؤثر الناخبون والمجموعات ذات المصلحة تأثيرا قويا على جميع السياسات الاقتصادية تقريبا، ويعمل خبراء

---

[34] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص ص48-49.

[35] جفري فريدن، "الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية"، **مجلة التمويل والتنمية**، 2020، ص7

الاقتصاد السياسي على تحديد هذه المجموعات ومصاحلها، ودور المؤسسات السياسية في إدارة نفوذ هذه المجموعات على السياسة.

- يقيم الاقتصاد السياسي تأثير الاقتصاد على السياسة من خلال الاتجاهات الاقتصادية الكلية إما أن تؤدي إبل تحسين فرص السياسيين أو إلى القضاء على فرصهم تماما. وعلى المستوى الاقتصادي الجزئي، يمكن أن تؤثر خصائص التكتل الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي لشركات أو صناعات معينة على طبيعة النشاطها السياسي وتوجهه.
- يستخدم الاقتصاد السياسي أدوات الاقتصاد لدراسة السياسة، ويمكن اعتبار أن السياسيين يماثلون الشركات، أو أن الناخبين كالمستهلكين، أو أن الحكومات مثل المؤسسات الاحتكارية تقدم السلع والخدمات للمستهلكين ، ويضع العلماء نماذج للتفاعلات السياسية–الاقتصادية للتوصل إلى فهم نظري أدق للسمات الأساسية المؤثرة على السياسات.

لذا فالاقتصاد السياسي هو تحليل المجتمع الحديث من خلال إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية، كما يوجد ارتباط معقد بين السياسة والاقتصاد لا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر نظرا لكون السياسة تؤثر على الاقتصاد والاقتصاد يؤثر على السياسة[36].

3- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بالتاريخ:** يستعين علم الاقتصاد بالتاريخ في فهم الظواهر الاقتصادية من خلال العودة إلى جذور تلك الظواهر أو المقارنة بين أوضاع اقتصادية حالية وأخرى سابقة لها تاريخيا.

4- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:** يتأثر الاقتصاد بالجوانب النفسية من خلال تاثيره على توجهات الزبون الاقتصادية وظهر ذلك من خلال ما قدمته المدرسة الحدية خاصة مدرسة فيينا التي ركزت على التحليل النفسي للدوافع الاقتصاديةمن خلال أهمية القيمة كمرادف للمنفعة .

5- **علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا** : علاقة تأثير وتاثر لعلاقة التناقض الموجودة بين زيادة النمو السكاني والنمو الاقتصادي من خلال انعكاس زيادة السكان سلبا على

[36] جفري فريدن ، مرجع سابق، ص9

النمو الاقتصادي(تأثير وتاثر) والعكس صحيح حسب نظرية روبرت مالتوس عن السكان، حاليا يتجه العلم الى التركيز بشكل كبير على الاستثمار في الانسان المبدع كاساس لبناء رجل اقتصادي منتج ومبدع.

6- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بالاحصاء:** استعان علم الاقتصاد بالدراسات العددية للظواهر الاقتصادية باستخراج النتائج وتدوينها في جداول ورسوم بيانية بطريقة تسهل تتبع سيرها ومعرفة العلاقات القائمة فيما بينها، وتتصف هذه الطريقة عن غيرها بالواقعية بالنظر الى انها تحصل على بياناتها من واقع المجتمع دون الاعتماد على فروض، وبالتالي يستعين علم الاقتصاد بالاحصاء في دراسته للظواهر الاقتصادية.

7- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم القانونية:** تحدد العلوم القانونية مساحات حركة الاقتصاد وبالتالي يتأثر الاقتصاد بالقانون بشكل كبير كما ان التطورات التي يعرفها الاقتصاد السياسي تدفع المشرع الى الاجتهاد لايجالد مخارج قانونية لها.

8- **علاقات بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية والاقتصاد:** يرتبط الاقتصاد السياسي بالسياسة الاقتصادية، لكن كلا المصطلحين لهما معنى مختلف، فالعلاقات بين الأفكار الاقتصادية والدوافع السياسية هي موضوع اهتمام الاقتصاد السياسي. الذي يأخذ أيضا القرارات السياسية كموضوع للبحث والسعي لتحديدها واستكشاف محددات قرارات السياسة الاقتصادية. ويدرس الاقتصاد السياسي الدوافع السياسية لقرارات السياسة الاقتصادية. وبالتالي القرارات السياسية داخلية لذلك لم يعد ينظر إلى الحكومة على أنها آلة عابرة تراقب وتوجه الاقتصاد الخاص باسم المصلحة العامة، ولكن بدلا من ذلك كآلة يديرها السياسيون الذين يتبع سلوكهم أهدافا محددة ويواجهون قيودا محددة. تتعامل السياسة الاقتصادية مع الإجراءات التي تتخذها الحكومات في المجال الاقتصادي، ويمكن التميز بين ممارسة السياسة الاقتصادية ونظرية السياسة الاقتصادية التي تحلل الممارسة ويسمى

الأشخاص الذين ينفذون السياسة الاقتصادية في الحياة الواقعية بممارسي السياسة الاقتصادية أو صناع السياسات ، بينما العلماء يعرفون بمنظري السياسة الاقتصادية[37]

9- **الاقتصاد السياسي والجغرافيـا:** إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطين النشاط الاقتصادي، حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية (مصادر الطاقة، مصادر المواد الأولية) والبشرية (التجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي، ويمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" ولكن يبقى في مستوى وصف الأحجام والواقع ولا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي

10- **علاقة الاقتصاد السياسي بالرياضيات:** تبرز علاقة الاقتصاد السياسي بالرياضيات خاصة من خلال المدرسة الحدية، حيث تطبيق النظرية حساب التفاضل على المفاهيم المألوفة كالثروة والمنفعة والقيمة والطلب والعرض ورأس المال والفائدة والعمالة وجميع المفاهيم الكمية الأخرى التي تنتمي إلى علم الاقتصاد بشكل عام، بالرغم من أنه يوجد الكثير من التحيز ضد محاولات إدخال أساليب ولغة الرياضيات في أي فرع من فروع العلوم الاجتماعية[38].

من خلال كل ما سبق يظهر أن الاقتصاد السياسي لديه علاقات متعددة التخصصات مع العلوم الطبيعية التجريبية وخاصة العلوم الانسانية والاجتماعية فمثلا تتوضح تلك العلاقة بشكل جلي خاصة مع علم الاجتماع والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد خاصة ضمن سعيه لفهم كيفية تأثير النظم الاقتصادية والمؤسسات السياسية والبيئة على بعضها البعض والتأثير عليها.

رابعا: مستويات التحليل في الاقتصاد السياسي :

هناك أربع مستويات لتحليل الاقتصاد السياسي وهي:

---

[37] Krzysztof Piech, **Political Economy. An Introduction to the Theory of Economic Policy**, Warsaw, Główna Handlowa w Warszawie (SGH), June 2016, Pp110-111.

[38] Stanly Jevons, The Theory of Political Economy, Third Edition, https://oll.libertyfund.org/title/jevons-the-theory-of-political-economy, (15-04-2021).

1- **مستوى التحليل الجزئي: Microéconomis** : يركز على التصرف الاقتصادي للافراد وتاثيره على الواقع الاقتصادي من خلال سعيهم لخدمة مصالحهم الذاتية[39]، بمعنى ان السلوك الفردي يكون مهيمنا على طريقة التحليل باعتبار ان الحياة الاقتصادية هي مجموعة من التصرفات الفردية على الصعيد الاقتصادي من خلال دراسة مثلا دخل الفرد أجره، الشركات الأسر ....إلخ. واختصاص الاقتصاد الجزئي و انتشار هذه الدراسات الكلاسيكية التقليدية.

2- **مستوى التحليل الكليMacroéconomis** : لقد تطور من الاقتصاد الجزئي الى الكلي (الجماعة،الأمة) للتحليل الكلي للفعالية الاقتصادية و لم يعد الفرد كما كان محور الحياة الاقتصادية بل الدولة ولم يظهر هذا الفرع من الاقتصاد إلا بعد سنة 1936 حين نشر جون مينار كينز كتابه النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود واشار إلى مختلف المتغيرات الكلية المرتبطة بدور الدولة مثل الطلب الكلي العرض الكلي الصادرات الواردات البطالة والاستمار والاستهلاك[40] ومختلف المجاميع الكلية من دخل وطني والاستهلاك الوطني والاستثمار الوطني....الخ. على أساس ان هذه الكميات هي قاعدة التوازن الاقتصادي العام.

ويشكل كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي علم الاقتصاد الحديث ومع مرور الوقت اصبح من الصعب الفصل بينهما مع زيادة تطبيق ادوات الاقتصاد الجزئي على مواضيع مثل البطالة والتضخم ...[41]

3- **مستوى التحليل القطاعي:** هو مستوى تحليل جديد ظهر منذ سنة1995 على يد ستوارت هولند من خلال تحليل أوضاع المجموعات الاقتصادية الكبرى وهو اسلوب يقع بين المستويين الكلي والجزئي، محو اهتمامه هو الأنشطة الاقتصادية حسب القطاعات صناعي زراعي خدماتي ...إلخ.

---

[39] بول أ. ساموبلسون، ووليام د.نوردهاوس، مرجع سابق، ص31

[40] بول أ. ساموبلسون، ووليام د.نوردهاوس، مرجع سابق، ص31

[41] نفس المكان.

4- **مستوى التحليل العالمي:** ينظر الى الاقتصاديات القومية كأجزاء متكاملة ويتناول بالتحليل مختلف الوحدات الاقتصادية العابرة للقارات ومختلف الظواهر الاقتصادية ذات البعد العالمي كالازمات ...إلخ.

كما أن التحليل الاقتصادي وفقا لعامل الزمن يعطينا نوعين من التحليل هما:

أ- **التحليل الساكن (ستاتيكي Statique** : هو التحليل الذي يقترح نماذج نظرية تخرج عامل الزمن والتطور من حسابها، فهو اشبه ما يكون بالتصوير الفوتوغرافي الذي يعطينا صورة من وضع معين في لحظة معينة من زمن محدد.

ب- **التحليل الديناميكي (الحركي Dynamique)** وهو عكس سابقه يحاول فهم الواقع الملموس بادخال عامل الزمن وعنصر النقد الى التحليل الاقتصادي وهو الأقرب الى الحقيقة ولكنه الأصعب مثالا وتحقيقا وهو أن تاخذ بعين الاعتبار الأحجام و القيم المختلفة للتحولات الاقتصادية في فترات مختلفة من الزمن ذلك عن طريق استخدام بعض المعادلات التي تضم في طياتها في وقت واحد، قيما واحجاما تعود الى فترات زمنية مختلفة.

وبصفة عامة ينقسم الاقتصاد السياسي إلى قسمين هما:

1- **الاقتصاد السياسي الكلاسيكي:** يدرس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي تطور الاقتصاد السياسي ضمن مختلف المدارس الفكرية بدأ من المدرسة التجارية والفزيوقراطية إلى أعمال الكلاسيك من خلال كل من آدم سميثAdam Smith ودفيد ريكاردواDavid Ricardo وصولا إلى كارل ماركسKarl Marx، حيث أعطى الاقتصاد السياسي الأولوية لفهم التغيير الاجتماعي والتحول التاريخي بالنسبة للمنظرين الكلاسيكيين والذي كان يعني فهم الثورة الرأسمالية والاضطرابات التي حولت المجتمعات القائمة أساسا على العمالة الزراعية إلى مجتمعات تجارية وتصنيعية وفي النهاية صناعية. وهو ما تطلب حسب كارل ماركس فحص القوى الديناميكية المسؤولة عن الرأسمالية في نموها وتغيرها. وكان الهدف هو

تحديد كلا الأنماط الدورية قصيرة المدى من خلال التمدد والانكماش وكذلك الأنماط التحويلية طويلة الأجل التي تشير إلى تغيير جذري في النظام[42].

2- **الاقتصاد السياسي الحديث:** يدرس الاقتصاد السياسي الحديث أعمال الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء السياسة المعاصرين في القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى واثناء الكساد العظيم سنة 1929 من خلال دراسات وأعمال كل من جون مينارد كينز John Maynard Keynes وميلتون فريدمان Milton Freidman وفريدريك هايكFriedrich Hayek ومنظري المدرسة الحدية ومنظري التنمية ونظرية التبعية ونظرية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. يهاجم أتباع الاقتصاد المعاصر التاريخ حتى الجوهر فالاقتصاد البرجوازي يحتقر أي جهد للتحقيق في طبيعة التغييرات التي تجري، إلا أن الشعور بالوقت والتاريخ جزء من الأزمة العامة في النظرية الاقتصادية، وهو ما يجعل من الضرورة أن تعود النظرية الاقتصادية إلى الزمن (بالمعنى المنطقي) وإلى التاريخ (في الحقيقة التجريبية) من أجل الاستجابة للترتيبات الاجتماعية الجديدة المعقدة التي تنبع من اتساع المقاييس والساحات الجديدة للإجراءات الاقتصادية والاجتماعية. وما يبدو اليوم أن هناك تغيير اجتماعي عميق ويتساءل عما إذا كانوا يشهدون إعادة ترتيب أساسية للهياكل والعمليات الاجتماعية التي تعكس الانتقال إلى ما بعد التصنيع ، وما بعد الحداثة ، وما بعد الفوضى ، والمجتمع الشبكي، ويميل الاقتصاد السياسي إلى التركيز على إنتاج وإعادة إنتاج والهياكل الثابتة، ولكن يبقى السؤال في كيفية التفكير في التغيير الاجتماعي مما يعني ضرورة العودة إلى التفكير التاريخي الذي دفع إلى تطوير نهج الاقتصاد السياسي[43]، إن الاقتصاد السياسي هو سيرورة تاريخية في الأساس وديناميكية للتحولات الاجتماعية دراسة في عوامل وقوى

إن مفهوم الاقتصاد السياسي واسع ومتعددة التخصصات فهو يستخدم في كل من العلوم الاقتصادية وكذلك في العلاقات الدولية (العلوم السياسية)، ويمكن تعريف مصطلح "الاقتصاد السياسي" من خلال النقاش حول أهمية اقتصاديات الفرد والمجتمع والدولة والتي تتضمن بدورها

[42]What is Political Economy? Definition and characteristics, op cit, P 26.

[43]Ibid, pp26-26.

مصالح الفرد فوق مصالح المجتمع أم العكس؟ وما هو دور الدولة؟ هل يجب على الدولة تعزيز السياسات التي تعود بالفائدة على المجتمع كله أم فقط لبعض الطبقات أو الفئات الاجتماعية؟[44]

[44] Ioannis-Dionysios Salavrakos, "Political Economy, Theories of the State and Economic Crisis", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3 No. 20 , Special Issue – October 2012, P79

الفكر الاقتصادي الاسلامي

- **مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي**
- **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون**
- **الفكر الاقتصادي عند المقريزي**

أولا: مبادئ الفكر الاقتصادي الاسلامي

يعتبر ظهور الإسلام ثورة كبرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد نادى الإسلام بالمساواة بين الأفراد أمام القانون وسعى سإلى القضاء على الرق وحارب الاستغلال الاقتصادي والأرباح الناتجة عن الربا وغيرها من الممارسات كالسرقة والاحتكار والمضاربة ...وفرض الزكاة، وأكد على التضامن والتعاون وضرورة اتقان العمل واعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه...وغيرها من المبادئ العامة التي أكد عليها الاسلام والتي ترتبط بالعديد من القواعد التي تنظم النشاط الاقتصادي، وبالرغم من توفر كل هذه القواعد والمبادئ وحتى الممارسات التي تم سردها في سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وحتى في ممارسات الصحابة والتابعين، إلا أنه إلى يومنا هذا لم يتم التوصل إلى إيجاد نظرية اقتصادية اسلامية عامة يمكن الاعتماد عليها مثلها مثل مختلف النظريات الاقتصادية الغربية.

وفي كل مرة يعرف النظام الرأسمالي أزمة عالمية إلا وتبرز دعاوي للاهتمام بايجاد نظرية اقتصادية اسلامية لتجنب هذه الأزمات، إلا أنه بسبب الغاء الاجتها منذ الثورة الاسلامية في ايران سنة 1978 وكذا لأسباب ترتبط بقلة الاهتمام المعرفي ضمن هذا الفرع أي الاقتصاد الاسلامي (وان كان لا يمكن إلغاء العديد من الممارسات في ثنايا القرآن الكريم والسنة)، لم يتم إلى يومنا هذا التأسيس لنظرية اسلامية اقتصادية بالرغم من ان الاسلام صالح لكل زمان ومكان، وان ذلك سينجر على الممارسات الاقتصادية اذا كانت وفقا لقواعد اسلامية، وانه أيضا يمكن ان يكون لذلك أثر على العدالة الاجتماعية والمساواة والتوزيع العادل للثروة وغيرها من القضايا الاقتصادية

والاجتماعية، إلا أنه إلى يومنا هذا لا توجد نظرية اقتصادية اسلامية بل مجرد أفكار اقتصادية في العالم الاسلامي عرفت منذ القرن14 على يد خاصة ابن خلدون والمقريزي.

تعريف الاقتصاد الاسلامي: يعرف الاقتصاد الاسلامي بالعلم الذي يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي (الاستهلاك الانتاج والتوزيع والتبادل)، وما ينشا عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الاسلام[45]، ويقوم الاقتصاد في الفكر الإسلامي على مجموعة من المبادئ التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **الحرية الاقتصادية المقيدة:** سمح الإسلام كنظام اقتصادي للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي سواء كان زراعة او تجارة أو صناعة ...ولكن ضمن مجموعة من القواعد الأخلاقية، وهذا ما يجعل الحرية مقيدة وليست مطلقة ضمن ضرورة مشروعية النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الانسان، وتندرج تلك الموانع والضوابط كمنع الربا والاحتكار والغش وغيرها من الممارسات وضرورة التدخل لحماية الصالح العاممن خلال "حق الدولة في التدخل في ضبط النشاط الاقتصادي"[46].

2- **العمل:** يحث الاسلام على العمل باعتباره النشاط الواعي الخلاق أي المنتج ولكنه ليس فقط الذي ينتج قيما مادية بل ايضا قيما انسانية[47] ويوكد على ضرورة اتقانه، يعتبر العمل فرض يضاهي الفروض الأخرى، ويقوم العمل في الاسلام على مجموعة من القواعد هي:

- العمل هو المصدر الوحيد للمكاسب "أي مضدر الكسب الأساسي للانسان ليس في الحياة الدنيا بل في الحياة الآخرةوكثيرا ما وردت كلمة العمل مرادفة للايمان"[48].
- التفاوت في المكافأة بحسب طبيعة العمل والجهد المبذول ودرجة اتقانه واختلاف المزايا والصفات الفردية التي تنعكس على أداء العمل واختلاف درجة التضحية والخطورة[49].

---

[45] أحمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص11.

[46] نفس المرجع، ص12.

[47] محسن خليل، **في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي**، العراق: دار الرشيد للنشر، 1982، ص113.

[48] طاهر حيدر حردان، **الاقتصاد الاسلامي، المال –الربا –الزكاة**، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص47.

[49] محسن خليل، مرجع سابق، ص ص137-141

- المسؤولية الفردية عن العمل، أي تحمل نتائج العمل سلبا وايجابا.
- الالتزام بمكافأة العمل على وجه الاستحقاق[50]،

3- **القيمة في العمل:** ويعتبر العمل في الاسلام هو المصدر الوحيد لخلق منافع اجتماعية، وتعرف هذه الأخيرة بالخاصية التي يمنحها العمل للأشياء التي يندمج فيها ليجعلها قادرة على اشباع الحاجيات الانسانية او ليزيد قدرتها على اشباع تلك الحاجيات وفقا لشروط العمل الصالح[51].

4- **ازدواجية شكل الملكية:** يعترف الإسلام بالملكية بنوعيها الملكية الخاصة والملكية العامة، وتبقى الملكية الخاصة محدودة في إطار المصلحة العامة وعدم الاضرار بمصلحة الجماعة، ومقيدة بمجموعة من المبادئ التي تحفظ حقوق المجتمع، وتشمل الملكية نوعين من الأموال هي "الأموال المنقولة مثل النقود والثروة السائلة والأموال غير المنقولة مثل الأراضي والعقارات[52].

- **مبدأ العدالة الاجتماعية:** تقوم العدالة الاجتماعية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال توزيع الدخل وتنويع الانتاج وتوسيع قاعدة الصناعات الصغيرة[53] وبصفة عامة يمكن تحقيق ذلك من خلال مبدأين أساسين هما:

- **مبدأ التكافل:** من خلال ضرورة التضامن التأكيد على أهمية تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية، إذ يشجع الإسلام على تقديم المساعدة لمختلف الفئات المحتاجة وتأتي ضمن هذا الاطار المساعدات الطوعية التي تعود الى الجانب الانساني في الانسان والى ضرورة الزكاة كآداة للاحسان من الأغنياء على الفقراء والمحتاجين، فالإسلام أخضع الحياة الاقتصادية للقواعد الأخلاقية بما يكفل ازدهار الفرد ضمن مجتمع عادل.

---

[50] محسن خليل، مرجع سابق، ص ص141-144.

[51] نفس المرجع، ص155.

[52] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص19

[53] أحمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص12.

- **مبدأ التوازن الاجتماعي:** التوازن في توزيع الثروة في المجتمع تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويمكن تلخيص أهم ما يقوم عليه الاقتصاد الاسلامي من خلال الشكل التالي:

الشكل2: اسس الاقتصاد الاسلامي

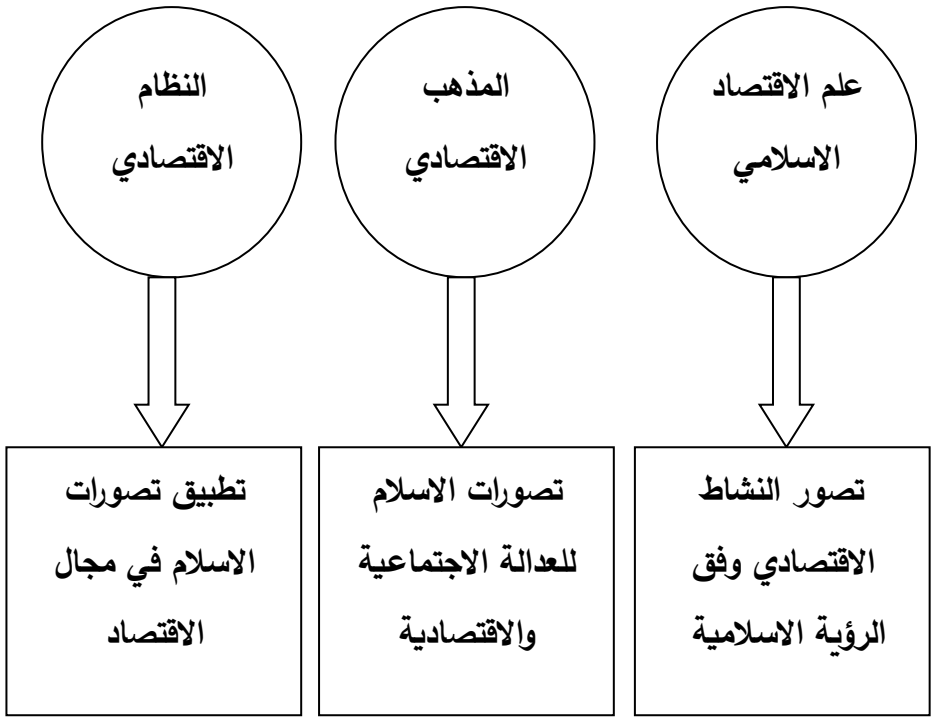

المصدر: أحمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص13

يبين هذا الشكل اسس الاقتصاد الاسلامي من خلال كونه العلم الذي بني وفق الرؤية الاسلامية والذي يتم ضمنه تطبيق المذهب الاسلامي ضمن فحوى العدالة الاجتماعية والاقتصادية وكذا وفقا لنظام اقتصادي اسلامي يتم فيه تطبيق تصورات الاسلام لكل ما هو جائز في ممارسة النشاط الاقتصادي.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون(1332-1406)[54*]:

[54] * ولد ابن خلدون في تونس وتوفي في القاهرة وهو من عائلة تنحدر أصولها من جنوب الجزيرة العربية ،تقلبت في مناصب الحكم والقضاء في تونس و الأندلس، تتلمذة على أيدي عدد من العلماء و المفكرين بجامع الزيتونة بتونس حيث درس تعاليم الدين من خلال القرآن والشريعة والفلسفة، وتابع دراسته في فاس بالمغرب حيث اطلع على الفلسفة والعلوم والرياضيات والفلك والطب التاريخ. ومنذ أن بلغ ابن خلدون الثامنة عشر من عمره بدأ بالمشاركة في الحياة السياسية، حيث تقلد عدة مناصب من كتابة السر إلى القضاء والسفارة والوزارة في بلاط الأندلس وفاس وغرناطة وأدت النزاعات

لقد كان ابن خلدون من الاوائل الذين نظروا إلى الاقتصاد السياسي نظرة علمية واستخرج منه نموذجا يبرز القوانين الطبيعية ويفسرها وقد سبق المفكرين الغرب في ذلك أمثال الفزيوقراط أو حتى الكلاسيك في الربط بين الظواهر ومسبباتها والعلاقات التي تنشأ بين مختلف الظواهر، يمكن تلخيص الأفكار الاقتصادية لابن خلدون من خلال ما يلي:

- **التداخل بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية:** يرى ابن خلدون أن الاقتصاد أساس وضعية المجتمعات وانه جزء لا يتجزأ من كيان اجتماعي يؤثر فيه بدوره، ويعتبر واقع الحكم السياسي النتيجة الحتمية لهذا التداخل وله تأثير أيضا على الكيان الاجتماعي وعلى العلاقات الاقتصادية باعتبار العمران يقوم على دعامتين متلازمتين هما:
- دعامة اجتماعية سياسية: والتي تشمل التآنس والعصبيات.

دعامة اقتصادية: تشمل ما ينتجه البشر باعمالهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع[55]. كما يرى أن دراسة تاريخ البشر يجب أن لا يقتصر على دراسة أخبارهم بل يجب أن يبحث في طرق كسبهم ومعاشهم (أي أن دراسة التاريخ ليست فقط دراسة عادات وطباع البشر وأخبارهم وإنما حياتهم المادية وسلوكهم الاقتصادي من خلال طرق عيشهم وكسبهم).

- **العمل وتقسيم العمل:** يرى ابن خلدون أن العمل يتفوق على كل عناصر الانتاج ويقصد بالعمل الجهد المبذزل لانتاج شيئ ما يسد حاجة في المجتمع[56] "ابتغاء الرزق " والرزق هو كل ما يمكن تحصيله من العمل، ويرى ضمن هذا الاطار أن العمل البشري هو مصدر الثروة، ومن هذا المنطلق فإن ابن خلدون يرى بأن زياد ثروة أي دولة هي بزيادة سكانه، إن عظمة

والألعاب السياسية في المغرب العربي بابن خلدون إلى ترك الحياة العامة سنة 1374 متجها إلى التأمل و التأليف حيث أنجز بين سنوات 1375_1378 الجزء الأكبر من مؤلفه المشهور "مقدمة ابن خلدون" وذلك أثناء إقامته في قلعة ابن سلامة. وفي عام 1379 عاد إلى تونس مسقط رأسه ليهجرها سنة 1383 بسبب أفكاره إلى مصر وهناك اشتغل قاضيا ثم معلما في الأزهر ومن خلال إقامته في مصر زار لفترات قصيرة الحجاز والقدس ودمشق، حيث شهد إحراقها على يد تيمو لنك عام 1401 قد عرض عليه تيمور لنك منصبا كبيرا فرفضه.

[55]صلاح بسيوني رسلان، الاقتصاد السياسي عند ابن خلدون، مجلة الحضارة الاسلامية، المجلد1، العدد1، 1993، ص209

[56] محمد علي نشات، **رائد الاقتصاد أبن خلدون**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1944، ص29

الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها، كما أنه يرى أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة قيمة العمل باعتبار أن ذلك التقسيم يضاعف الرزق والكسب، وهكذا يكون إبن خلدون أول من تطرق إلى أن القيمة في العمل، وأنه أهم عنصر من عناصر الانتاج، ولم يهمل ابن خلدون أهمية باقي عناصر الانتاج خاصة الطبيعة حيث اعتبرها هي الموفر للمواد الاولية بالاضافوة إلى تاثير الظروف المناخية على الاتجاهات الاقتصادية، كما انه لم يفصل رأس المال عن العمل لانه لم يكن لرأس المال تلك الأهمية التي أصبح عليها بعد الثورة الصناعية"[57]، ويرى ابن خلدون أيضا ضمن هذا الاطار أن "تقسيم العمل والتعاون ظاهرتان متلازمتان للانسان ولا غنى له عنهما باعتبار انه لا يمكن للأفراد العيش منفردين بل لا بد من قيام التعاون بينهم لتلبية حاجياتهم"[58]

- **الانتاج عند ابن خلدون:** يرى ابن خلدون أن وجوه المعاش الطبعية تنقسم إلى الانتاج البدائي والانتاج الصناعي والانتاج الترفي، ويرى ان على الفرد التخصص في التصنيع نظرا لكون التصنيع عملية مركبة. وان التخصص الفردي يصاحب تقسيم العمل[59]

- **التعاون والقيمة:** وانطلاقا من تقسيم العمل ودور ذلك في زيادة قيمة العمل فأن ذلك يؤدي الى بروز أهمية التعاون في انجاز أي عمل على اعتبار أن اي عمل يتطلب اشتراك مجموعة من العمال وهو ما يعني ضرورة التعاون من خلال تقسيم العمل لزيادة قيمة العمل وقد أنكر دور الطبيعة في خلق القيمة حتى عندما تساعد في خلق القيمة، القيمة لدى ابن خلدون لا تقتصر في تكوينها على العمل المبذول مباشرة في إنتاج السلع وإنما تشمل أيضا عوامل الإنتاج بالأخص المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج فالقيمة هي نتيجة تجاذبات العرض الطلب (المنفعة ونفقة الانتاج)[60]، ولقد ميز ابن خلدون بين الكسب والرزق في السلعة بين نوعين من القيمة وهما:

---

[57] محمد علي نشات، مرجع سابق، ص ص30-31

[58] صلاح بسيوني رسلان، مرجع سابق، ص ص220-221.

[59] محمد علي نشات، مرجع سابق، ص ص 36-39.

[60] نفس المرجع، ص51.

- **القيمة الاستعمالية:** والتي ترتبط بدرجة استعمال سلعة ما وهنا مثلا يعتبر الماء ذزا قيمة استعمالية عالية في حين ان قيمته التبادلية صغيرة، وعادة ما تكون القيمة الاستعمالية للمواد الاستهلاكية التي تستخدم وتستهلك في إشباع حاجات الإنسان كبيرة، ويختصر تسمية تلك المنتجات ابن خلدون بالرزق
- **القيمة التبادلية:** وهي ترتبط بقيمة السلعة من حيث سعرها في السوق فمثلا الماس ذوا قيمة تبادلية عالية في حين أن قيمته الاستعمالية قليلة، ويختصر ابن خلدون تسميتها بالكسب وهي عادة السلع التي يكون الهدف من اقتنائها هو مبادلتها بغيرها[61].
- **التجارة والاحتكار عند ابن خلدون:**اعتبر ابن خلدون التجارة إحدى الطرق لتحصيل الرزق وكسبه لقد سمي الدخل الناتج عن التجارة بالربح، واعتبر ان التجارة هي محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا كانت السلعة، ولتعظيم هذا الربح هناك طريقتان هما: إما بتخزين السلعة الى حين غلائها أو النقل باتجاه بلد آخر من خلال تحصيل الفارق بين الشراء والبيع والذي يتحقق بنقل السلعة زمانيا أو مكانيا[62]، ويرى إبن خلدون أن الزراعة والصناعة أكثر أهمية من التجارة، ويرفض ابن خلدون الاحتكار خلصة احتكار الأقوات والتلاعب بالأسعار[63] .
- **فائض الانتاج والنمو الاقتصادي والاجتماعي:** يرى ابن خلدون أن التعاون وتقسيم العمل والنضج الانتاجي وتسخيره بفاعلية إلى ظهور فائض الانتاج وتنويعه مما يؤدي في النهاية إلى تطور الاقتصاد وازدهاره ورفع مستوى العمالة وتلبية احتياجات المواطنين التي لا حد لتنوعها وزيادتها[64].
- **تدخل الدولة في الاقتصاد:** يرى ابن خلدون أن تدخل الدولة والحكام بالتجارة يضر بالاقتصاد ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالتجار الآخرين لأن احتكار السلطان الذي يمثل الدولة يفقدهم كل مبادرة وكل تحكم في الأسعار، وفي هذا يقول ابن خلدون إن تدخل السلطان يوقف

---

[61] محمد علي نشات، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[62] نفس المرجع، ص44.

[63] نفس المرجع، ص ص 45-47.

[64] صلاح بسيوني رسلان، مرجع سابق، ص221.

كل مظاهر التوازن في السوق، وبالرغم من ذلك يرى أن للدولة دور كبير في تنشيط الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق خلق الطلب بزيادة طلب الدولة باعتبارها المستهلك الأكبر للإنتاج، وقد ندد ابن خلدون بالاحتكار ورأى ضرورة لمنع الاحتكار وضمان التعامل في السلع بالأسعار التي لا تجحف في حق الطرفين ولا يجوز للدولة التدخل في الأسعار بالرفع أو الخفض اذا كان ذلك دون تدبير أو اتفاق[65].

- **تأثير العرض والطلب على السعر:** يرى ابن خلدون أن هناك دور كبير لتأثير العرض والطلب على سعر السلعة، فالأسعار ترتفع عندما يزيد الطلب و تنخفض عندما يقل والعكس صحيح بالنسبة للعرض ويرى ان اسعار السلع الضرورية يكون أرخص في الغالب نظرا لكثرة عرضها، أما السلع الكمالية فأن اسعارها تكون مرتفعة غالبا وذلك لقلة عرضها، خاصة في الأسواق الكبيرة[66].

- **النقود:** تتضمن فكرة النقود لدى ابن خلدون بأن الذهب والفضة آداة مبادلة فهي مقياس كل ثروة وأن النقود مقياس للقيمة، كما أن النقود وسيلة للاكتناز والادخار وكذا وسيلة للتبادل، فالسعر هو الشكل الظاهري لقيمة السلعة، أي انه المعبر عن كمية العمل المبذولة في انتاج السلعة وأن هذا السعر يعبر عنه بالنقود[67]، كما لا يمكن للنقود حسب ابن خلدون أداء وظائفها بفعالية إلا اذا كانت قيمتها ثابتة نسبيا وناقش مختلف الأدوات التي تساهم في ثبات النقود واستقرار قيمتها من خلال تنظيم المعروض النقدي من خلال عملية الاصدار التي تقوم بها الحكومة وكذا دور السياسية المالية السليمة وتنظيم الارادات والنفقات حتى يتحقق الاستقرار السعري[68]

---

[65] سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، أسعار النقود**، السعودية: دار الثقافة والنشر، 1987، ص ص18-19.

[66] محمد علي نشات، مرجع سابق، ص ص62-64.

[67] نفس المرجع، ص75.

[68] سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سابق، ص70.

- **الأجر:** يرى ابن خلدون أن الأجر لا بد أن يحقق مستوى يكفل لصاحبه أن يقتات منه ويتمتع بمستواه العادي من الحياة[69]

- **نظرية السكان عند ابن خلدون:** عتبر ابن خلدون أن عدد السكان عامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي وأن أساس قوة الدولة هو بكثرة سكانها وزيادة عدد السكان يتطلب تحسن المستوى المعيشي، وان زيادة السكان يعني السكان زيادة الإنتاج.

وانطلاقا من كل ما تقدم حول الأفكار التي جاء بها ابن خلدون حول الاقتصاد يتضح ان هذا الأخير قدم افكارا كان سباقا فيها على مختلف المدارس الفكرية الغربية كالمركنتيلية والفزيوقراطية وحتى الكلاسيك ومنها أهمية العمل وتقسيم العمل والقيمة وحتى التجارة والعرض والطلب وتأثيرهما على السعر وكذا بالنسبة لاهمية الزراعة والصناعة باعتبارها منتجة بالمقارنة مع التجارة كما تناقض في رؤيته للسكان مع روبرت مالتوس باعتبار السكان عامل قوة ونمو اقتصادي للدولة من خلال زيادة الانتاج، على خلاف ما جاء به روبرت مالتوس حول نظرته للسكان باعتبار ان زيادة السكان يتم بمتتالية هندسية في حين ان زيادة النمو الاقتصادي يتم وفق متتالية حسابية وهو ما أدى الى انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي الذي لم يعد يلبي احتياجات زيادة السكان لذا يقترح حلولا غير انسانية للتخلص من السكان ومنها الحروب وحتى نشر الأوبئة كالطاعون ....إلخ

وبالرغم من اهمية الأفكار التي جاء بها ابن خلدون إلا أنها لم تكن مستقلة ضمن افكار اقتصادية او حتى ضمن بناء نظرية اقتصادية اسلامية متكاملة، كما ان اغلب الأفكار بالرغم من ظهورها على يد علماء عرب بارزين إلا انها في أغلب الأحيان تنسب الى المفكرين الغربين نظرا لارتباطها بنظريات اقتصادية عرفت كممارسة فيما بعد بما في ذلك الحرية الاقتصادية والمنافسة وغيرها من المفاهيم التي كان ابن خلدون سباقا في تحليلها خلال القرن14.

ثالثا: بعض الفكر الاقتصادي عند تقي الدين علي المقريزي (1364_1441)[70*]:

ناقش المقريزي الكثير من القضايا الاقتصادية من خلال دراسته لحالة مصر والأزمات الاقتصادية

[69] محمد علي نشات، مرجع سابق، ص72.

التي مرت عليها وتحليل أسبابها بطريقة علمية لذا تعتبر ظاهرة المجاعات ظاهرة مادية واجتماعية، للانسان يد في حصولها، وهي ناتجة عن جملة من المسببات المتراكمة.

- **اسباب ظاهرة المجاعة في مصر:** تعرض المقريزي في كتابه "اغاثة الأمة بكشف الغمة" أو ما عرف بكتاب "تاريخ المجاعات في مصر" الى مجموعة من الأسباب هي:

- **الأسباب الطبيعية:** والتي لا دخل للانسان في ايجادها، فالأسباب الطبيعية "كقلة الأمطار وقلة مياه نهر النيل في مصر كانت السبب في نقص الانتاج الزراعي وكذا قلة الانتاج الحيواني بسبب الجدب مما أدى إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية ارتفاعا شديدا[71]، فمن الطبيعي خاصة في ذلك الوقت في ظل تحكم تقلبات الطبيعة في الانتاج الزراعي والحيواني ان يكون للعوامل الطبيعية أثارا مباشرة على انتشار المجاعة.
- **الأسباب غير الطبيعية:** هي الاسباب السياسية و الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي
- **اسباب سياسية:** تتمثل أساسا في فساد الإدارة وتفشي الظلم والقتل من قبل الحكام خاصة في مجتمع لعبت فيه الدولة دورا هاما، حيث يؤثرهذا الفساد على الانتاج مباشرة، إضافة الى ممارسة أهل الدولة لسياسة احتكاريةوالمناخ السياسي السائد نتيجة عدم الاستقرار وتوقف او تعطل الأنشطة الاقتصادية، وكذا الضرائب المرتفعة والاحتكار وانتشار الرشوة والذي ادى بشكل عام على فساد النشاط الاقتصادي بصورة عامة[72].
- **اسباب اقتصادية:** تتمثل في الزيادة الكبيرة في الريع العقاري في الزراعة، كما ارتفعت اسعار البذور و اجور العمال مما ادى الى تزايد كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيرها من متطلبات

---

[70] *– تقي الدين بن علي المقريزي، ولد في القاهرة سنة 1364 و توفي بها سنة 1441، وعرف بالمقريزي نسبة لحارة في بعلبك بلبنان تعرف بتجارة المقارزة فقد كان أجداده في بعلبك و حضر والده الى القاهرة وولى بها بعض الوظائف كان مؤرخا و اشتغل في عدة مناصب بالدولة ،حيث ولي فيها الحسبة الخطابة والإمامة عدة مرات. له عدة كتب ورسالتان تبحثان في الاقتصاد النقدي ومنها "شذور العقود في ذكر النقود" وهي رسالة في النقود الإسلامية القديمة رصد فيها المؤلف تاريخ استعمال النقود في البلاد الاسلامية، كما يعتبر كتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة أهم كتبه والذي شخص من خلاله أسباب الأزمات التي حلت بمصر، يعتبر المقريزي المفكر العربي الوحيد الذي اهتم بمشاكل النقود، وتميز فكره الاقتصادي بالروح العلمية حيث يأخذ مبدأ السببية ويتنكر لمبدأ القدرية.

[71] دريش أحمد وأموسي ذهبية، "تحليل اقتصادي لكتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد16، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص554.

[72] نفس المرجع، ص ص554–555.

الانتاج الزراعي، باضافة الى ذلك فان الدولة زادت من ساعات عمل ورفعت الضرائب والاتاوات مما أدى إلى عجز ارباب الزراعة عن الاستمرار في الانتاج الزراعي مما أدى إلى نقص الانتاج الزراعي وارتفاع الأسعار بصورة متتالية[73]

- **الأسباب النقدية:** هتم المقريزي بالمشكلات الاقتصادية وقدم بعض الظواهر النقدية فهو يرى بأن النقود قد تسبب في ازمات اقتصادية للدولة فالنقود بحد ذاتها لها تاثير خاص على النشاط الاقتصادي، وقد توصل من خلال تحليله الى أن النقود المصنوعة من المعادن النفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة في حين ان النقود المعدنية التي تستخدم في المعاملات اليومية هي تلك المصنوعة من النحاس، وعليه يرى المقريزي بأن زيادة كمية النقود المطروحة في التداول خاصة كمية النقود المعدنية النحاسية هو الذي ادى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما انه في وقت الأزمات تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول[74]، وعليه يتضح مما سبق بان المقريزي ابرز اثر كمية النقود على النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على المستوى العام للأسعار من خلال ما يعرف حاليا بنظام الائتمان.
- **النقود عند المقريزي:** أوضح المقريزي أن للنقود ثلاث وظائف اساسية هي:
- النقود وسيط للتبادل من خلال استخدامها بدلا من المقايضة.
- النقود مقياس للقيمة باعتبارها يمكن من خلالها مقارنة السلع باعتبارها وحدة اساسية في الحساب.
- النقود وسيلة اساسية للمدفوعات الآجلة باعتبارها تتمتع بقيمة شرائية[75].

كما كان للمقريزي دور كبير في التأكيد على أهمية العمل والاستهلاك والادخار والاستثمار في زيادة الانتاج وتطور الاقتصاد، كما انه لم يهمل دور العوامل الطبيعية خاصة المناخية بما في ذلك الأرض واستغلالها في تطور الأمة أو في معانتها من الأزمات الاقتصادية بما في ذلك المجاعة، ناهيك عن أهمية العوامل الاخرى كالظروف السياسية السائدة داخل الدولة ودورها في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال السياسية المالية لها.

---

[73] دريش أحمد وأموسي ذهبية، مرجع سابق، ص ص545-555.

[74] نفس المكان.

[75] نفس المرجع، ص563.

تطور الاقتصاد السياسي عبر العصور

ليس الاقتصاد حفظ المال، بل إنفاقه بحكمة توماس هنري هكسلي

مراحل تطور الاقتصاد السياسي في العصور الوسطى

لقد تطورت المفاهيم وطرق تناول الانسان للاقتصاد حسب مستوى النضج والتقدم الحضاري إلا أن علم الاقتصاد كما يعرف الأن لم يكن قد وجد بعد، خاصة في ظل العلاقات الاقتصادية التي كانت موجودة بين السيد والرقيق ثم بين الشريف والقن ثم بين مالك الأرض والمزارع ضمن سوق يعتبر نتاجا ثانويا من جوانب الحياة"[76]، ولم يظهر الاقتصاد السياسي كما هو عليه اليوم إلا منذ القرن الثامن عشر ويمكن تلخيص مراحل تطور الاقتصاد السياسي من خلال ما يلي:

- لقد اسست مجتمعات ما قبل التاريخ نظاما مجتمعيا معقدا يتضمن عناصر من العمل والمكافأة والتجارة واستند العمل في بدايته على زراعة النباتات وتدجين الماشية والصيد وهو ما أدى إلى زيادة البضائع القابلة للتداول وساعد على ربط الانسان بالأرض[77] ومكن الاقتصاد من التقدم ضمن اطار العمل والتبادل التجاري.
- كتب فلاسفة مختلفون في اليونان القديمة بشكل هامشي أو مكثف حول مختلف القضايا الاقتصادية ذات الصلة إلى الملكية الخاصة والتجارة الحرة وأسعار الفائدة والشحن والربح والزراعة والحرف اليدوية، ففي الفلسفة اليونانية كان المال ضروريا ومع ذلك كان هناك تمييز واضح بين نوعين من الأموال وهي :
  - الأموال المكتسبة من خلال الأنشطة الشريفة ("الهريما" –χρήμα).
  - الأموال المكتسبة من خلال الأنشطة غير المشروعة أو الربح الزائد (أرقيرا"– "argiria αργήρια)[78].

---

[76] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، تر: احمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص37.

[77] علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص80.

[78] Ioannis–Dionysios Salavrakos, op cit, p 79

ومن أمثال فلاسفة اليونان القدماء الذين كتبوا حول الاقتصاد السياسي أو أحد القضايا التي يعالجها الاقتصاد السياسي نجد أمثال سقراط وأفلاطون وارسطو طاليس وغيرهم وقد عرجوا في مؤلفاتهم على الكثير من الظواهر الاقتصادية كتقسيم العمل ووظائف النقود وقوانين الملكية وتوزيع الثروات، فمثلا يميز أفلاطون في كتاباته بين "الطبقات الاجتماعية من خلال ما يلي:

- الطبقة العليا: وهي تلك الطبقة التي لديها القدرات الأخلاقية والفكرية لحكم الدولة من أجل تجنبها الفساد من الثروة لا يوجد سوى حل خاص وهو يجب أن يكون مفهوم الملكية الخاصة لهذه الطبقة العليا ألغيت إذ يسمح فقط لصانعي القرار بالممتلكات المشتركة. على العكس من الطبقات الدنيا
- الطبقة الدنيا: هي طبقة المزارعون إذ يجب أن يكون الفلاحون والتجار وأصحاب السفن وأفراد البحرية وأصحاب الأجور والمصنعون مسموح لهم الملكية الخاصة، إلا أن أرسطو يعارض فكرة الملكية المشتركة، ويشير إلى أن الأسر يجب لديهم ثروة كافية تضمن الحكم الذاتي الاقتصادي وتكون الثروة الخاصة مقبولة لأنها تولد النمو ومع ذلك يجب إنشاء هذه الثروة أو توزيعها بالتساوي، فهذا سوف يولد الرخاء ليس فقط للفرد ولكن للمجتمع أيضا[79]

كما ان علماء القرون الوسطى قد ظهرت مجهوداتهم العلمية على التبحث في الظواهر الاقتصادية وكان توزيع الثروان والأسس التي يقوم عليها التوزيع من اهم الأمور التي استوقفتهم ضمن الطبقات التي عرفتها تلك المجتمعات والفروق المعيشية[80]، وللاشارة لم يفكر الكثير من الباحثين والمفكرين في ذلك العصر في وضع مؤلفات خاصة بالظواهر الاقتصادية فقط بل اغلبهم تطرق الى موضوعات الاقتصاد السياسي والعديد من الظواهر الاقتصادية أثناء معالجتهم لقضايا اخرى كالدين والأخلاق والسياسية وغيرها.

[79] Ibid, pp79-81

[80] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص64.

- تطور الاقتصاد في العصور الوسطى ليتماشى مع بروز مفهوم الاقطاع Feudalism اين يدور حول الحكم أو الحاكم ذو السلطة والصلاحية المطلقة على الاقطاعية أو المنطقة التي يحوزها وهي تعتبر النواة الاساسية لتطور المماليك والامبراطوريات لا حقا، ويعتبر النظام الاقطاعي كنوع من الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت في اوربا الغربية خلال فترة العصور الوسطى وتعود جذوره إلى الامبراطورية الرومانية إلا أن تاريخيا يتم تحديده زمنيا من القرنين الثامن والتاسع ميلادي وقد امتد إلى القرن السادس عشر ميلادي أين تراجع وانتهى نتيجية التقدم التجاري والصناعي وهو يقوم أساسا على ملكية أفراد من الطبقة الاقطاعية للاراضي التي تشكل وسائل الانتاج وانطلاقا من ذلك يتم استغلال الفلاحين والفقراء للعمل كاقنان وهو ما أدى إلى بروز ما يعرف بالمجتمع الاقطاعي وكرس الطبقية داخل المجتمع[81]

الشكل3: المراحل التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي

- من منتصف القرن 16 الى يومنا هذا– من القرن 5 إلى القرن 15 م –ما قبل الميلاد الى القرن 5م

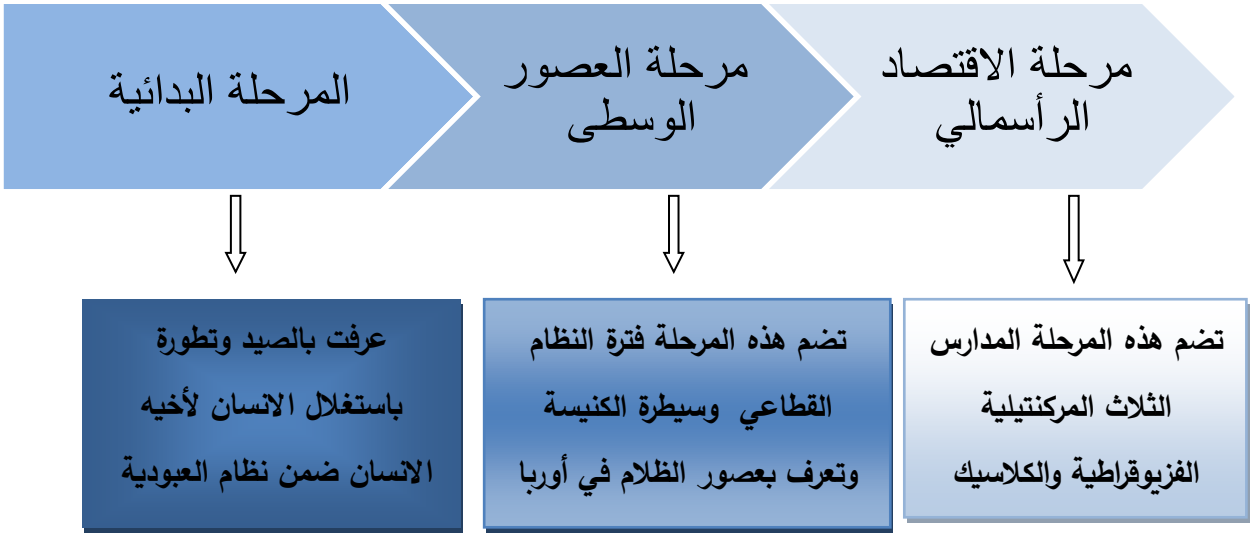

المصدر: الباحث

كانت سنة 1776 بداية للتنوير اي اصبح العمال يتطلعون للحصول على الحد الأدنى من المأكل والملبس والمأوى، كما أن افكار جون لوك وتوماس جيفرسون عن ان الحياة والحرية والسعي

[81] – علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص80.

للسعادة هي حقوق لا يمكن مصادرتها"[82] بدأت تجد صدى لها من خلال ممارسات الحكومات وحتى من خلال كتابات العديد من المفكرين خاصة منذ منتصف القرن السادس عشر والقرن السابع عشر مع ظهور ممارسات المدرسة المركنتيلية والفزيوقراطية.

[82] – مارك سكويسين، **الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد: آدم سميث...كارل ماركس...جون ماينارد كينز**، تر: مجدي عبد الهادي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018، ص ص 17-18.

الفكر المركنتيلي (التجارينMercantilist)

- **مبادئ المدرسة المركنتيلية**
- **التيارات المركنتيلية أو (السياسات الميركنتيلية)**
- **الانتقادات الموجهة للمدرسة المركنتيلية**

أولا: مبادئ المدرسة المركنتيلية

إن التحولات الكبرى التي سادت اوروبا منذ بداية القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر مع ظهور الامبراطوريات الكبرى وازدهار التجارة من اكتشافات جغرافية وحركة إصلاح دينية، والاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال، كل هذه التحولات أثرت على الفكر الاقتصادي فظهر المذهب المركنتيلي[83] أو التجاري الذي ساد خلال القرن 16، وبالرغم من أنه لا يوجد مؤسس محدد لهذه المدرسة باعتبار انها كانت ممارسات ثم تحولت إلى افكار إلا أن أهم رواد هذه المدرسة أنطونيو سراAntonioSerra الايطالي الذي نشر سنة 1615 كتابا بعنوان "العوامل التي يكثر بفضلها الذهب والفضة عند الأمم المحرومة من مناجم هذين المعدنين، وكذا أنطوان دومنكرتيان Antoine de Monthchrétien الذي نشر سنة 1615 كتابا بعنوان "بحث في الاقتصاد السياسي، حيث عكف رواد هذه الأفكار الاقتصادية على دراسة الواسئل التي رأو انها توصل أممهم إلى غايات اقتصادية معينة بدلا من دراسة الظواهر الاقتصادية لبيان حقيقتها وعناصرها والعلاقة التي تربطها ببعضها وكذا التي تربطها بغيرها والقوانين الخاصة بها في جميع النواحي"[84]

أما بالنسبة لأصل كلمة مركنتيل فهي مشتقة من كلمة mercante الايطالية و تعني التاجر، وهذه الأخيرة بدورها تعود الى الاصل اللاتينيMercator ، ويعتقد المركنتليين أمثال وليام بيتي وجون لوك والفرنسي جان باتيسيت كولبر أن ثراء الدولة يتم بنفس أسلوب ثراء الفرد عن طريق التجارة بشكل أساسي بواسطة دخول المعادن الثمينة وبالأخص الذهب والفضة من الثروة الوطنية

[83] – علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص ص81– 82.

[84] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص66.

التي يجب تكديسها، ومن هذا المنطلق فانه يجب تشجيع الصادرات ووضع الحواجز الجمركية أمام الواردات وذلك بتحقيق ميزان تجاري رابح بالترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على أسعار وحصص الاستيراد[85]، ويعود المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه المدرسة إلى ظروف تلك الفترة أين استطاع الأوروبيون الاستيلاء على المستعمرات في مختلف القارات و استغلال ثرواتها و إقامة علاقات تجارية واسعة للهيمنة على الامكانيات الاقتصادية لتلك المستعمرات، و بالرغم من أن المذهب المركنتيلي لم يتم تطبيقة بنفس الشكل ضمن مختلف التيارات التي ظهرت في أوربا إلا أن المبدأ الأساسي الذي تستند اليه مختلف تلك التيارات واحد، وللاشارة فان "المركنتيلية لم تكن نظاما فكريا وانما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة ورجال المال والأعمال في تلك الفترة"[86]ويمكن تلخيص تلك المبادئ من خلال ما يلي:

- ثروة الدولة تقوم اساسا على ما تمتلكه من معادن نفيسة من الذهب و الفضة.
- الثروة هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الدولة فثراء الدولة يقوم على ما تملكه من معادن ثمينة و كلمازادت هذه الثروة زادت قوة الدولة
- تعتبر التجارة الخارجية المصدر الاساسي للثروة باعتبارها مصدر جذب للمعادن النفيسة، فهي الوسيلة الوحيدة لانتقال المعادن الثمينة فيما بين الدول، فالتجارة الخارجية وحدها هي النشاط الذي يحقق فائضا من ا لمعادن الثمينة أما الصناعة فهي تساهم في تحقيق ثراء الدولة و لكن عن طريق التجارة الخارجية.
- على الميزان التجاري للدولة أن يكون دائما في حالة فائض مما يزيد من ثروة الدولة من المعادن الثمينة و هذه الأخيرة ضرورية لتقوية الدولة وزيادة الإنتاج وعلى العكس من ذلك في حالة عجز الميزان التجاري، فالصادرات تجلب الثروة للدولة.
- ضرورة تدخل الدولة في التجارة مع العالم الخارجي بهدف تحقيق فائض في ميزانها التجاري، فالسياسة المركنتيلية تستلزم تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية كاتخاذ اجراءات حمائية لحماية الانتاج الوطني و ذلك بتقييد الواردات سواء بفرض رسوم جمركية مرتفعة ضرائب أو

---

[85]فريدريك م. شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تر: علي أبو عمشة، الرياض، العبيكان، 2002، ص 18.

[86] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص45.

منع الواردات، و من بين الأساليب التي اعتمدتها الدول الأوربية للتحكم في التجارة الخارجية وتنظيم احتكار ها لها من خلال ما يلي:

- منع الأجانب من التجارة في سلع معينة وهي السلع التي تقوم الدولة بتصديرها وكذا تنظيم وادارة الصادرات.
- منع الاستيراد سواء للسلع أو الخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في خروج المعادن الثمينة خارج الدولة و ذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو منعها عن طريق قوانين الملاحة البحرية.

ثانيا: التيارات المركنتيلية أو (السياسات الميركنتيلية:

لقد مارست المركنتيلة من خلال سياسات مختلفة تمثلت ضمن ثلاث تيارات رئيسية وهي:

- **سياسة معدنية أو نقدية في اسبانيا:** ان تراكم الذهب و الفضة لدى الدولة هو مصدر ثراء وقوة للدولة، وقد عمدت اسبانيا إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة انطلاقا من سياستها الاستعمارية وذلك باستغلالها لمناجم الذهب و الفضة في القارة الأمريكية مما مكنها من الحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة، و لقد تأثرت ايطاليا في بداية القرن السابع عشر بالمركنتلية الاسبانية وحتى البرتغال[87] ومن أجل ذلك اتخذت هذه الأخيرة عدة تدابير أهمها:

- سن قوانين تهدف الى تجريم تصدير المعادن الثمينة الى الخارج.

- تنظيم التجارة الخارجية بما يسمح بعدم خروج المعادن الثمينة من اسبانيا عن طريق اجبار السفن التي تحمل البضائع الاسبانية المصدرة الى الخارج أن تجلب معها معادن ثمينة تساوي حمولتها، وكذا الزام الموردين للسلع الأجنبية الى اسبانيا بعدم اخراج قيمة مبيعاتهم من اسبانيا وانفاق هذه القيمة على شراء سلع اسبانية، بالاضافة إلى فرض رسوم جمركية عالية جدا على دخول السلع الأجنبية.

وقد أدت السياسة النقدية الى ارتفاع الأسعار وهبوط في القدرة الشرائية للنقود وهذا ما شجع على قيام الصناعات المختلفة لتلبية حاجيات السوق الاسباني، إلا أن الارتفاع المستمر للأسعار أدى إلى صعوبة اعادة التوازرن بين النقود و السلع في ظل استمرار ارتفاع الأسعار وقد بين

[87] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص23.

Jean Bodin ان سياسة جمع المعادن النفيسة التي اعتمدها الميركنتيليون الاسبان ليست ناجحة في تحقيق ثروة الدولة نظرا لتأثيراتها السلبية[88] منها:

- عجز اسبانيا عن منع خروج المعادن النفيسة الى الخارج عن طريق تهريبها و تصديرها خفية الى دول أخرى.
- ادت السياسة المركنتيلية الاسبانية إلى اهمال العمل الصناعي والتجاري والزراعي والتركيز على دخول المعادن النفيسة من المستعمرات دون غيرها من الطرق المنتجة للحصول على المعادن النفيسة.
- ارتفاع الاسعار أدى إلى خفض الصادرات الاسبانية في وقت زادت حاجة اسبانيا للاستيراد، وقد استفاد الفرنسيون والانجليز والهولنديون من هذا الوضع فراحوا يصدرون بضائعهم لاسبانيا ولو بدفع ضرائب مرتفعة.
- **سياسة صناعية في فرنسا:** فكر الاقتصاديون الفرنسيون في طرق واساليب يمكن اتباعها للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة، و من أشهر المركانتليين الفرنسيين Antoine de Montchrestien الذي كتب كتاب بعنوان "بحث في الاقتصاد السياسي" ، والذي اعتبر الصناعة بالنسبة للدولة مصدر الانتاج ووسيلة لجمع الثروة باعتبار الصناعة النشاط الاقتصادي الأكثر انتاجية وبزيادة الصادرات الصناعية مع تخفيض الواردات يمكن جعل الميزان التجاري في حالة فائض وبالتالي جمع الثروة وتحقيق قوة الدولة، ومن أجل ذلك قامت فرنسا بما يلي:
  - انشاء صناعات حكومية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
  - مراقبة الدولة للمشروعات الصناعية وضمان جودة المنتوجات حتى تكون أكثر تنافسية.
  - تقديم امتيازات كبيرة لتسويق المنتجات الصناعة الفرنسية في الأسواق الخارجية.
  - تشجيع الأجانب من المستثمرين الصناعين لتوسيع الانتاج الصناعي وزيادة جودتها.
  - فرض رسوم جمركية على السلع الجاهزة و المستوردة و منع تصدير المواد الأولية الوطنية.
  - تطوير الأسطول التجاري الوطني لتطوير التجارة مع العالم الخارجي عن طريق اسطولها البحري .

[88] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص ص 49-50.

- تخفيض تكاليف الانتاج في الصناعة الفرنسية خاصة المواد الأولية.

- **سياسة تجارية في بريطانيا:** اعتمدت انكلترى في الحصول على المعادن الثمينة عن طريق التبادل التجاري باعتبار أن التجارة الخارجية تزيد في ثروة الدولة أكثر من أي قطاع آخر بزيادة صادراتها من السلع والخدمات الخارجية للدول الأجنبية مقابل المعادن النفيسة، لذا دعوا الى الغاء الرقابة على الصناعة وعلى التجارة الدولية وتشجيع المشاريع الخاصة و الانتاج و زيادة التداول التجاري، وأهم التدابير التي اتخذتها بريكانيا مايلي:

- حماية التجارة الانجليزية باصدار عدة قوانين و من أهمها "قانون الملاحة الذي ينص على أن تكون البواخر العاملة في مجال التجارة بين انجلترا و مستعمراتها مملوكة بكاملها لمواطنين انجليز كما أن ثلاث ارباع عمال السفن يجب ان يكونوا بريطانيين، إلى جانب اعفاء كل السلع المصدرة من انجلترا نحو الخارج أو السلع التي تدخل الى انجلترا لتجري عليها بعض التحويلات ثم يعاد تصديرها من الرسوم الجمركية و فرض رسوم جمركية مرتفعة على جميع السلع المستوردة[89]. وأهم ما تم اتخاذه لضمان التبعية المطلقة للمستعمرات والتحكم بها وجلب الذهب والفضة هو تطبيق ما يسمى بالميثاق الاستعماري والذي يتضمن:

- منع المستعمرات من اقامة صناعات تحويلية على اراضيها بل يجب تصدير المواد الأولية الى انجلترا كي تقوم هذه الأخيرة بتصنيعها و اعادة تصديرها الى المستعمرات كسلع نهائية.

- ان التجار المنتمون الى انجلترا ملتزمون بشراء منتجات المستعمرات التي تتبع انجلترا ولا يسمح لهم بشرائها من مستعمرات دول أخرى.

- ان جميع السلع التي تصدر الى المستعمرات لا بد ان ترد اليها من الدول الاستعمارية أو عن طريقها ولا بد أن تكون مشحونة على سفن بريطانية.

خصائص المذهب الميركانتيلي: من أهم خصائص السياسة المركنتيلية هي ما يلي:

ان المركنتيلية هي مذهب نقدي: يرى بان المعادن الثمينة هما مصدر الثروة باعتبار ان النقود هي مصدر للقيمة.

[89] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص54.

أن المركنتيلية هي مذهب وطني: في كل التيارات كان اهتمام المركنتيلية كسياسة وممارسة بمصلحة الوطن قبل الأفراد.

أن المركنتيلية هو مذهب تدخلي: من خلال ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف زيادة الثروة عن طريق التجارة الخارجية و لتحقيق هذه السياسة فانه يجب على الدولة أن تتخذ كل التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات نحو الدول الأجنبية ومنع الواردات كما ان هذا التيار يشجع على الحرووب خاصة انه يعتبر ان زيادة قوة وثروة دولة ما هو على حساب دولة أخرى.

أن المركنتيلية هو مذهب شمولي: ان السياسة الميركنتيلية تهتم بوضع الدولة والاقتصاد الكلي .

أن المركنتيلية هو مذهب حركي: باعتبار ان السياسة المركنتيلة بالرغم من اعتمادها على التجارة الخارجية إلا أنها ركزت على سياسات مختلفة تلبي الهدف الأساسي القائم على جمع الثروة سواء بالتصنيع او من المستعمرات أو حتى بالسيطرة البحرية عن طريق التحكم في التجارة الخارجيي

ثالثا: الانتقادات الموجهة للمدرسة المركنتلية

لقد كان الفضل للمدرسة الفزيوقراطية في انشاء الاقتصاد السياسي بالمعنى الحالي من خلال رؤيتهم للظواهر الاقتصادية باعتبارها خاضعة لقوانين لا تقل صرامتها وأطرها عن القوانين الخاضعة لها الظواهر الطبيعية وان الهدف الأساسي للاقتصاد هو الكشف عن هذه الظواهر، كما اكدوا على أن القوانين الاقتصادية هي قوانين حسنة تحقق رغبات بني البشر[90] إلا أنه وجه للمدرسة المركنتيلية عدة انتقادات منذ بداية تطبيقها كسياسات اقتصادية وأهم تلك الانتقادات تتمثل فيما يلي:

- اعتبر المركنتيليون أن الثرة تتمثل في المعادن النفيسة من ذهب وفضة واعتبروها قيمة في حد ذاتها وليس من خلال المنفعة الناتجة عنها، كما أن الثرة ليس بالضرورة ان تنحصر في المعادن النفيسة فقد تكون موارد اولية وثروات باطنية وحتى قوة بشرية منتجة أو حتى قدرات انتاجية وعيرها من ثروات.

[90] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص69.

- اعتقد المركنتيليون ان الاقتصاد راكد وان ثروته ثابتة لذلك فنمو امة لا يمكن أن يتحقق سوى على حساب امة أخرى"[91]، وهو ما جعل أغلب الدول خاصة الأوربية مكان تطبيق الأفكار المركنتيلية تدعم الاستعمار والحروب والاستلاء والنهب كوسائل لجمع الثروة.
- كما أن مسالة تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري باعتبار للتجارة الخارجية شق واحد هو الصادرات دون الواردات مع ان صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى،
- ادت السياسة النقدية المركنتيلية القائمة على جمع المعادن النفيسة إلى التضخم النقدي كما انعكس ذلك سلبا على فشل الدول الأوربية خاصة اسبانيا في دعم النشاط الاقتصادي نتيجة الاعتماد على جلب المعادن النفيسة من مستعمراتها دون القيام بالانتاج ودعمه لتلبية احتياجات مواطنيها.
- أدى الاهتمام بالتجارة الخارجية باعتبارها الطريقة الأساسية لجمع الثروة إلى اهمال باقي القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي في فرنسا مما انعكس سلبا على اوضاع المزارعين.
- استغلال المستعمرات والحاق اضرار باقتصادياتها نتيجة تسخيرها لخدمة اقتصاد المستعمر، كما أن المبدأ الأساسي الذي تقوم علية المركنتيلية وهو جمع أكبر قدر من المعادن النفيسة وان زيادة الثروة لدى دولة ما هو نقصان لدى دولة أخرى وهذا ما أدى إلى تشجيع الحروب.
- كان هناك موقف سلبي للتجار من المنفسة لانهم لا يرحبون بها فقد كانت هناك موافقة على الاحتكار أو التحكم الاحتكاري بالأسعار والمنتجات"[92]
- "ادت حزمة التعريفات الجمركية العالية والالتزامات والحصص والأنظمة الهادفة لتقييد التجارة الى تقيد الانتاج وتدني المستوى المعيشي، كما أن هذه التدخلات التجارية ادت إلى صراعات وحروب بين الأمم"[93]

[91] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص22.

[92] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص52.

[93] – مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص23.

المدرسة الفيزوقراطية"Physiocrates"

- **مبادئ الفكر الفزيزقراطي**
- **دوران الثروة عند الفزيوقراط**
- **الانتقادات التي وجهت للمدرسة الفزيوقراطية**

أولا: مبادئ الفكر الفيزوقراطي

الفزيزقراطية هي مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي اشترك فيها مجموعة من المفكرين من ساسة فرنسا وعلمائها وعلى رأسهم فرنسوا كناي Quesnay François أب المدرسة الفزيوقراطية ومؤسسها طبيب لويس الخامس عشر " 1694_1774" بالاضافة إلى صمويل ديبون دي نيمور Dupon de Nemouresرئيس تحرير مجلة متخصصة في الزراعة وربرت جاك تورجوTurgo الذي كان وزير لويس السادس عشر والذي شجع الزراعة في فرنسا[94]، وجاء بعدهم مفكرين آخرين أمثال وليام بيتي Petty William و الذي واصل أتباعه توضيح و تعميق أفكار هذه المدرسة من خلال الاستفادة من العلوم الطبعية في تفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية على اعتبار أن هناك تشابه بين جسم الانسان والجسم الاجتماعي من خلال دراسة دوران الثروة بين الطبقات الاجتماعية استنادا إلى مجموعة من الأفكار منها:

القانون الطبيعي: هو القانون الذي يحكم سلوكين الاقتصادي والاجتماعي، والقانون الوضعي يجب ان يتم احترامه بقدر اتساقه مع القانون الطبيعي ويتماشى مع وجود الملكية وحمايتهاويتماشى مع مفهوم الحرية ضمن مختلف مجالات الحياة[95]

- **فكرة الحرية:** التي برزت على أيدي العديد من الكتاب والمفكرين الذين نادوا بالخضوع الى حكم العقل و المنطق وضرورة توفر الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، والحيلولة دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- **المصلحة الفردية:** والتي تعتبر لدى الفزيوقراط كقاعدة لكل التصرفات الاقتصادية.

---

[94] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص ص62-63.

[95] نفس المرجع، ص ص63-64.

- **النظام الطبيعي:** تؤكد المدرسة الفيزيوقراطية على وجود قوانين طبيعية تحكم الشؤون الاقتصادية وتنظمها، وهذه القوانين لا دخل لارادة الانسان في ايجادها بل تعود إلى القدرة الالهية التي تؤمن الملكية والحرية لكل فرد[96]، كما أن على الملك حماية القانون الطبيعي. ويتضمن القانون الطبيعي حسب رواد المدرسة الفزيوقراطية وعلى رأسهم فرنسوا كناي ما يلي:
- احترام حق الملكية الفردية كحق أساسي لانتاج الثروة.
- احترام الحرية الفردية للفرد في القيام بما يريده سواء تعلق بالعمل أو في استغلال ما يملك.
- انه ليس في امكان البشر الاتيان بافضل من تلك القوانين الطبيعية.
- ان تلك القوانين الطبيعية تعمل لوحدها على تحقيق التوازن الاقتصادي وتعالج ما يتعرض له السوق من خلل واضطراب وعلى اصلاح ما تفسده المطامع الانسانية الجامحة[97].
- **مفهوم الثروة عند الفزيوقراط:** لقد رفض الفزيزقراط مفهوم ومصدر الثروة عند المركنتيل وانطلاقا من الانتقادات التي وجهت للمركنتيل خاصة فيما يتعلق بالاحتكار والمزايا والامتيازات التي كان يحصل عليها التجار باعتبار أن الذهب والفضة مصدرها السلع التي يتم انتاجها وهذا ما يجعل من الناتج الصافي هو أساس الثروة باعتبارها " كمية المنتجات التي ينتجها القطاع الزراعي" [98] وهو ما يجعل من الزراعة النشاط الاقتصادي الوحيد حسب الفيزوقراط القادر على خلق الثروة، اما القطاعين الآخرين أي الصناعة و التجارة لا يخلقان شيئا اذ أن كلا منهما نشاط اقتصادي عقيم يقوم على تحويل ما تنتجه الأرض (الزراعة) وقد اعتمد الفزيزقراط في شرحهم لأفكار المدرسة الفزيزقراطية على تحديد ما يلي:
- **الناتج الصافي:** وهو يعني ان الثروة كلها تنشأ في الزراعة[99] يمثل الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما يمكن الحصول عليه من بيع السلعة بعد العملية الانتاجية.

---

[96] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص54.

[97] نفس المرجع، ص55.

[98] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص65.

[99] المكان نفسه.

- **عناصر الانتاج:** قسم الفيزوقراط عوامل الانتاج الى ثلاثة أقسام تدور كلها حول محور واحد هو الأرض باعتبارها مصدر الثروة والانتاج الزراعي والعمل ورأس المال والذي عادة ما يكون في شكل أموال عقارية أي متعلقة بالأرض.

ثانيا: دوران الثروة عند الفزيوقراط:

قدم فرنسوار كناي تفسيرا لكيفية دوران الثروة من خلال الهيكل الطبقي السائد والذي يضم الطبقات الثلاث التي تتمثل في الطبقة المنتجة أي المزارعين والطبقة العقيمة أي التجار والطبقة المالكة أو الحاكمة وهم ملاك الأراضي، وأوضح من خلال كتابه الجدول الاقتصادي أن الثروة تنطلق من الطبقة المنتجة وتعود اليها وذلك على اعتبارها الطبقة الوحيدة التي تتجدد لديها الثروة، وانطلاقا من ذلك أوضح كناي كيف يتم ذلك " وقد اتبر الجدول الاقتصادي تصميم بارع قصد به توضيح كيف تتدفق المنتجات بين مختلف الطبقات" [100]وهو ما تم تلخيصه من خلال الشكل التالي:

الشكل 4: جدول دوران الثروة عند فرنسوار كناي

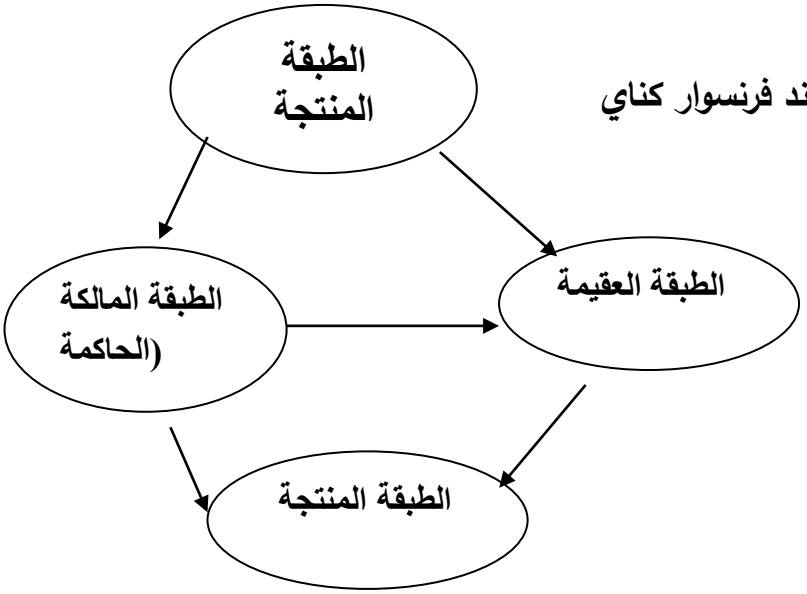

المصدر: الباحث

[100] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص67.

يرى الفزيوقراط ان الثرة تتجدد فقط لدى الطبقة المنتجة في حين ان الطبقتين العقيمة والمالكة لا تتجدد لديها الثروة لذا نادى الفزيزقراط بضرورة "وحدة الضريبة واعتبروا أن الطبقة الوحيدة التي تدفع الضريبة هي الطبقة المنتجة لأنها الوحيدة التي تتجدد لديها الثروة[101].

ثالثا: الانتقادات التي وجهت للمدرسة الفزيوقراطية :

أهم ما وجه من انتقاد للمدرسة الفيزوقراطية هو ما يلي:

- أن تعريفهم للانتاج بأنه خلق مادة جديدة لا يتوافق مع واقع الانتاج، إذ أن الانتاج في حقيقته هو خلق منفعة أو زيادتها لا خلق مادة جديدة.
- اقتصار الضريبة على الأرض بدلا من دفعها من طرف كل الطبقات والذي يعتبر اجحافا بطبقة المزارعين والفلاحين أي المنتجة، بالإضافة لكون هذه الضريبة لا تكفي لمواجهة نفقات الدولة لوحدها، كما أن ذلك يعني ان الفزيزقراط لا يعترفون بالقطاعات الأخرى إلا بالقطاع الزراعي.
- شكك الفزيزفراط في اهمية عناصر الانتاج الأخرى كمصدر للثروة ما عدى الأرض وهو ما لا يتوفق مع رؤية الكلاسيك باعتبار العمل اهم عنصر من عناصر الانتاج بدلا من الأرض اي القيمة في العمل.
- غض الفزيزقراط النظر عن الصناعة والتجارة وأهميتهما واعتبروا الأرض وحدها التي تنتج الثروات فهي وحدها التي تأتي بناتج صافي وان باقي الطبقات عالة على طبقة المزارعين[102].

بالرغم من كل هذه الانتقادات إلا أن المدرسة الفزيوقراطية تعتبر من أهم المدارس التي كانت سباقة في طرح فكرة الحرية والمنافسة وأهميتها في دعم الابتكار.

---

[101] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص ص65-66.

[102] علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص69.

المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)

كان تساؤل آدم سميث الأساسي "ربما يكون تراكم الذهب والفضة قد ملأ جيوب الأغنياء والأقوياء ماذا عن مصدر الثروة لكامل الأمة وللمواطن العادي" كتابه ثروة الأمم

- **مبادئ ونظريات المدرسة الكلاسيكية**
- **التجارة الخارجية عند الكلاسيك**
- **الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية**

أولا: مبادئ ونظريات المدرسة الكلاسيكية

بدأت أفكار المدرسة الكلاسيكية تتبلور مع بداية القرن الثامن عشر نتيجة الثورة الصناعية في أروربا، حيث برز فكر جديد يركز على الرأسمالية الصناعية كممارسة وعلى أسس ومعايير علمية خاصة منذ أواخر القرن 18 وبداية القرن19، وكان الفضل في ظهور هذه المدرسة مجموعة من المفكرين وعلى رأسهم آدم سميث Adam smith[103*] اذي كتب كتاب بعنوان بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nation (ودافيد ريكاردو (David ricardo) ، بالاضافة إلى توماس روبرت مالتوس (Thomas robert malthus) وغيرهم من المفكرين الذي التحقوا بركب الفكر الكلاسيكي، وقد ارتكزت المدرسة الكلاسيكية على ان الانتاج والتبادل هما مفتاح ثروة الأمم وضمن تحليلها لذلك تبرز مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتمحور أساسا حول كيفية تحقيق ذلك من خلال الحرية الاقتصادية والملكية الفردية لوسائل الانتاج، ويقوم نموذج آدم سميث كأب للمدرسة الكلاسيكية على افتراضين هما:

---

[103] * آدم سميثAdam Smith (1723 – 1790) يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الإقتصادي الأوروبي عقب انهيار النظام التجاري، وقد ظهر مؤلفه " ثروة الأمم " في سنة 1776، والذي حدد فيه نظرته في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لنموها والتي كان من نتيجتها إبراز نظرية التكاليف المطلقة كأساس لتفسير نمط واتجاه التجارة الخارجية والمكاسب الناجمة عنها، كما كان له كتاب أخر بعنوان نظرية المشاعر الأخلاقية صدر سنة 1759 وانطلاقا من مقارنة الباحثين بين الكتابين ملخصها معضلة آدم سميث.

-**ان نظاما للحرية الطبيعية سيؤدي لمستويات معيشية أعلى:** على اعتبار ان البلدان ذات الحرية الاقتصادية تكون جاذبة للاستثمار وتحقق انتاجية كبيرة من مواردها مما يؤدي الى نمو اسرع وتحقيق مستويات دخول مرتفعة.

- **آثار الحرية الاقتصادية ستصل للأغنياء والفقراء على حد سواء:** على اساس ان الرخاء العالمي يمتد تلقائيا إلى الطبقات الدنيا من الناس[104] .

ويمكن تلخيص المبادئ الاساسية التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:

- **الحرية الطبيعية:** من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والانتاج في اطار المنافسة التامة في السوق وتلك الحرية هي التي تشجع على حركة العمل وراس المال والنقود والسلع باعتبار الحرية لا ترتبط فقط بالجانب المادي الأفضل للفرد بل أيضا باعتبارها حقا من حقوق الانسان كالحق في الادخار او الاستثمار أو مراكمة رأس المال جون قيود حكومية وهي مفتاح مهم للنمو"[105]، أما دفيد ريكاردوا فقد قدم كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1951 الذي يعتبر كتاب تعليمي تضمن أهم أفكاره في الاقتصاد.
- **عدم تدخل الدولة في الاقتصاد:** على الدولة تأمين الحرية الاقتصادية وحرية السوق وعدم التدخل فيه وينحصر دورها في تحقيق الأمن والحماية والعدل.
- **العقلانية:** أي ان ارباب العمل او الرجل الاقتصادي بشكل عام يتمتع بالوعي المستنير الذي ينعكس ضمن بحثه عن مصلحته الخاصة من خلال حسابات الربح والخسارة في اي عمل أو ملكية أو تجارة يمكن أن يقوم بها.
- **المنافسة:** فمن حق الافراد التنافس في انتاج واستهلاك السلع والخدمات ، فالمنافسة تؤدي إلى توفير السلع التي يحتاجها المجتمع بالكميات التي يرغب فيها وبالأثمان التي هو على استعداد

---

[104] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص ص 50-

[105] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص ص25-27

لآدائه...كما ان المنافسة هي المنظم لمصلحة الأفراد"[106]، فالمنفسة هي الحل لمشكلة الاثمان العالية.

- **المصلحة الذاتية:** هي المحرك الاساسي للمجتمع الرأسمالي حسب الكلاسيك وهي المحرك الأكثر قوة بالمقارنة مع النزعة الخيرة أو غيرها من الدوافع.
- **عناصر أو عوامل الانتاج عند الكلاسيك:** تتمثل في رأس المال والعمل والأرض ويعتبر حسب الكلاسيك العمل هو أهم عنصر من عناصر الانتاج.
- **الريع عند الكلاسيك:** ان الريع يدخل في تركيب سعر السلع بطريقة مختلفة عن الاجور والربح وارتفاع او انخفاض الأجور والربح هو بسبب ارتفاع أو انخفاض الريع"[107]، فالريع هو الأجر الذي يقدمه المزارع لمالك الأرض لقاء استغلاله لتلك الأرض لمدة معينة، كما ان الميزة التي تتمتع بها الأرض تؤثر على قيمة الريع وهذا ما جع آدم سميث يقر بأن الريع المرتفع يؤدي إلى ارتفاع الأثمان وبالتالي يزيد من بؤس الطبقات العمالية والفئات الضعيفة اقتصاديا"[108]
- **نظرية أجر الكفاف:** تبين هذه النظرية عند الكلاسيك ان الأجور تساوي عادة قيم المواد الغذائية اللازمة لاستمرار العامل وعائلته على مستوى الكفاف ويعتمد ذلك على حالة البلد أو المرحلة التي يمر بها[109] ، ويعتبرها أدم سميث تكلفة البقاء على قيد الحياة للعامل والانفاق عليه في عمله، ونظرية اجور الكفاف عند سميث حولها دفيد ريكاردوا إلى قانون الأجر الحدي"[110]
- **مبدأ اليد الخفية للسوق:** على اساس ان السوق يعيد التوازن لنفسه دون الحاجة إلى تدخل الدولة أو الفرد وذلك انطلاقا من سعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة بطريقة آلية سيساهم في تحقيق مصلحة المجتمع ككل، ويتم التعبير عن ذلك انطلاقا من قانون العرض والطلب

---

[106] روبرت هيلبرونر، **قادة الفكر الاقتصادي**، تر: راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2002، ص ص60-61.

[107] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص81.

[108] كامل وزنة، مرجع سابق، ص39.

[109] نفس المرجع، ص31

[110] جون ك ينيث جالبريت، مرجع سابق، ص80.

باعتبار ان ارتفاع العرض سيؤدي الى انخفاض الأسعار والعكس صحيح وهو ما يجعل كل منتوج سعره ضمن حدود سعر التوازن أو السعر الطبيعي، وقد "أصبحت نظرية اليد الخفية تعرف بالنظرية الأساسية الأولى في اقتصاد الرفاهية والتي تتضمن التحليل المنهجي لسلوك الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية ... ويتبلور مضمون هذه النظرية في أن الفرد واثناء توظيفه لرأسماله في دعم الصناعة المحلية يساهم في تقديم أعلى عائد سنوي بأقصى ما يستطيعه من جهد دون نية دعم المصلحة العامة يساهم في ذلك...فاليد الخفية* هي التي تقود الفرد إلى ذلك أي خدمة المصلحة العامة دون ان تكون ضمن اهدافه في البداية "[111].

الشكل05: سعر التوازن (السعر الطبيعي)

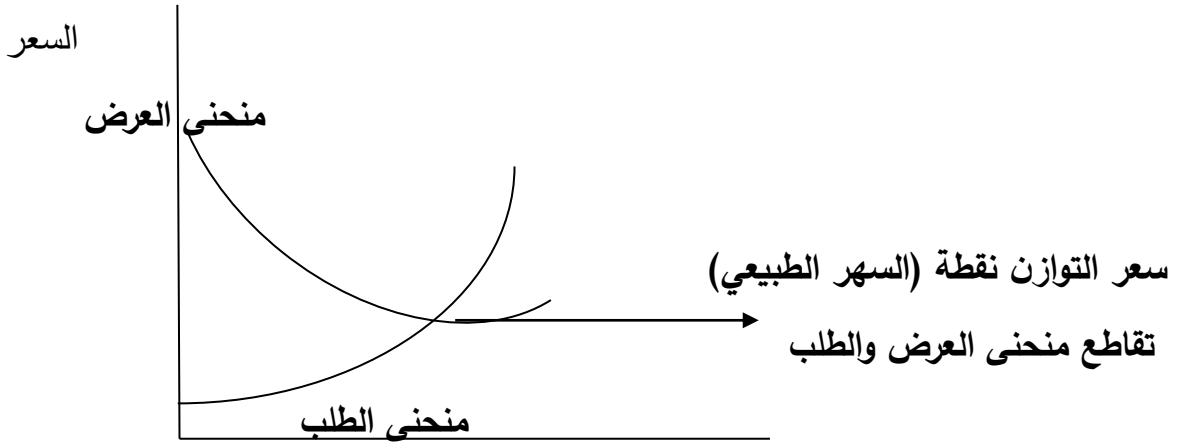

المصدر : الباحث

السعر الطبيعي اشبه بالسعر المركزي الذي تدور اسعار كافة السلع في فلكه وقد تطرأ طوارئ تودي الى ارتفاع السلع عن ذلك السعر او انخفاضها بشكل كبير دونه إلا انها على العموم

---

[111] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص ص 36-39.

*تثير اليد الخفية الكثير من الاشكالات حول مدى ايجابيتها ونفعها للمجتمع وافادتها للرأسمالية وللمجتمع على اعتبار ان ترك الأفراد لرغباتهم ووسائلهم ليتصرفوا وفق مصالحهم الخاصة يمثل درجة على القدرة بالتنبؤ بالمستقبل وهنا يطرح سؤال اساسي هل الاقتصاد غير المقيد قادر على التعافي بمفرده من الركود؟هل الغاء التعريفات الجمركية بين بلدين سيؤدي بالضرورة إلى زيادة التجارة وفرص العمل بين البلدين؟ هل فعلا تقضي البيئة التنافسية على الاحتكار؟ وهنا يختلف درجة ثقة الباحثين وحتى الأفراد في كون السوق بالضرورة سيتجاوب بشكل ايجابي مع أي تغير أو أزمة.

تميل إلى ان تكون دائما قريبة منه[112]، وهو ما يعني ان اغلب السلع تباع ضمن حدود سعر التوازن وان ارتفاع سعرها أو انخفاضه هو حالة استثنائية نتيجة ظروف معينة.

لقد أوضح آدم سميث أن السعر الحقيقي لكل شيئ هو الكلفة الحقيقية ضمن العمل المبذول باعتباره مقياس القيمة التبادلية، وهنا ميز آدم سميث بين السعر الحقيقي الذي له نفس القيمة لارتباطه بالعمل ولكن السعر الاسمي له قيم متفاوتة وفقا للتغيرات في قيمة المعادن الذهب والفضة[113].

- **قانون المنافذ عند جون باتست ساي:** الذي يرتكز أساسا على أن كل سلعة ستجد منفذا لها عن طريق عرضها في السوق، فالعرض يخلق الطلب أي أن المنتج يعرض بكل حرية سلعه دون الارتكاز على طلب الأفراد، ومن خلال المنافسة الكاملة ستجد كل سلعة منفذا للمستهلك الذي يسعى بدوره إلى تعظيم منفعته، لذا حسبه لا يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر افراطا عاما في الانتاج[114]، على اعتبار ان الانتاج يخلق الطلب، "كما أن كساد المنتجات يرجع الى امتناع المستهلكين عن شراء تلك السلعة لانهم لا يملكون ما يشترون به وليس الى فائض في الانتاج"[115]
- **نظرية السكان عند روبرت مالتوس:** يوفر النموذج المالتوسي آلية لتفسير الاستقرار البعيد المدى في عدد السكان وعلاقته بالنمو الاقتصادي على اعتبار الافتراضات التالية:
  - لكل مجتمع معدل مواليد تحدده الاعراف التي تنظم الخصوبة الا ان هذا المعدل يتزايد مع ارتفاع المستويات المعيشية
  - يتراجع معدل الوفيات مع ارتفاع مستوى المعيشة.
  - يتراجع مستوى المعيشة المادي مع تزايد السكان

[112] آدم سميث، مرجع سابق، ص85.

[113] آدم سميث، مرجع سابق، ص ص45، 50.

[114] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص89.

[115] كامل وزنه،مرجع سابق، ص 47.

ونتيجة لذلك فانه طالما ان معدل الخصوبة باق على حاله او في ازدياد فانه لا يمكن ان يحسن النمو الاقتصادي والظروف الانسانية على المدى الطويل، وكل ما سينتجه هذا النمو هو عدد اكبر من السكان الذين يعيشون على دخل الكفاف، ...لذا فانه على الرغم من ان الحروب ادت الى اكبر عدد من الوفيات نتيجة لانتشار الامراض وزيادة معدلات الوفيات والتي تجعل المجتمعات أحسن حالا على الصعيد الماديفي هذه الحالة فان الحكومة السيئة تجعل حياة الناس أفضل[116]

- **القيمة عند الكلاسيك:** يعتبر عنصر العمل هو اساس القيمة أي ان سعر سلعة معينة يتحدد وفقا لكمية العمل اللازم لانتاجها وكذا باضافة تكلفة الانتاج ، وأن التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل لذا فالثروة عند الكلاسيك ترتكز أساسا على العمل المبذول أو عدد ساعات العمل المستخدمة في العملية الانتاجية أو التي بادل بها"[117]، وقد ميز آدم سميث بين نوعين من القيمة هما:

أ- **القيمة الاستعمالية:** حيث يرى سميث ان السلع التي لديها قيمة استعمالية كبيرة لها قيمة تبادلية قليلة أو معدومة.

ب-القيمة التبادلية: السلع التي تكون قيمتها التبادلية عالية وكبيرة عادة ما تكون قيمتها الاستعمالية قليلة[118].

- **النقود عند الكلاسيك:** هي مجرد وسيلة للتبادل وتسهيل المعاملات الاقتصادية.

ثانيا: التجارة الخارجية عند الكلاسيك:

انطلاقا من سعي الكلاسيك إلى إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي، لتفسير نمط واتجاه التجارة الخارجية والمكاسب الناجمة عنها وانطلاقا كذلك من مفهومي التخصص وتقسيم العمل من أجل تعظيم الانتاج والتبادل، خاصة ان الثروة حسب الكلاسيك تقاس بما ينتجه بلد ما من سلع لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، فحسب آدم سميث "إذا كان بلد آخر

---

[116] غريغوري كلار، **الاقتصاد العالمي نشاته وتطوره ومستقبله**، تر: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص ص36، 51، 54.

[117] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص79.

[118] آدم سميث، مرجع سابق، ص43.

يستطيع امدادنا بسلعة أرخص مما نستطيع انتاجها بانفسنا فمن الأفضل شراؤها منه"[119] ، وضمن هذا الاطار ظهرت اهمية تقسيم العمل والتخصص وحسب آدم سميث "أدرك الصناعيون مزايا تقسيم العمل لذا استعانوبه في القيام بنشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، كما لاحظ آدم سميث ان هذا التقسيم وصل الى أقصاه في البلدان التي تتمتع بدرجات عالية من التطور[120].

- **تقسيم العمل:** حسب آدم سميث يحتاج تقسيم العمل وزيادة الانتاج وتنمية الثروة إلى ما يلي:

- اسواق واسعة يمكن من خلالها تصريف الانتاج الناتج عن عملية تقسيم العمل.
- حكومة تحمي الأشخاص ورؤوس الأموال ليطمئنوا على مشاريعهم وأموالهم.
- نظام مالي تكون فيه الضرائب عادلة ومعتدلة فلا ترهق أصحاب العمل وتعيق توسع مشاريعهم واستثماراتهم
- تامين البنية التحتية والقوانين الوضعية لضمان وفرة رؤوس الأموال الضرورية لبناء المشاريع وتجهيزها بالمعدات والأدوات، بالاضافة إلى تأمين متطلبات العمال وأجورهم خلال مدة مرحلة الانتاج[121].

- **التخصص في العمل:** إن تخصص في العمل هو الذي يساهم في زيادة كمية العمل التي يمكن للعدد نفسه من العمال القيام بها جراء تقسيم العمل والتي ترجع إلى ثلاث ظروف مختلفة حسب آدم سميث وهي:

- تطور ذكاء العامل نتيجة ممارسته المتكررة للعمل نفسهما يزيد بالضرورة من كمية العمل.
- المزايا المكتسبة جراء توفير الوقت الذي كان يهدر عادة خلال عملية الانتقال، لأنه من المستحيل ان ينتقل العامل بسرعة من نوع من العمل إلى آخر او من مكان إلى آخر أو من أدوات لأخرى.
- ادراك العامل أهمية توفر واستخدام الآلات الملائمة في تيسير العمل وتسريعه وما توفره من وقت وجهد .

---

[119] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص24.

[120] كامل وزنة، مرجع سابق، ص19

[121] نفس المرجع، ص ص 19-20.

لذا لا بد من توزيع أجزاء العمل المختلفة على عدد من العمال مما يزيد من قدرتهم على الخلق والابتكار، وبالتالي فان تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة متناسبة في قوى العمل الانتاجية[122]

- وقد نتج عن تقسيم العمل والتخصص نظريتين في التجارة الخارجية احداها لآدم سميث وهي التي تعرف بنظرية القيم المطلقة او التكاليف المطلقة وأخرى لدفيد ريكاردوا وهي نظرية القيم النسبية أو التكاليف النسبية

لقد ركز آدم سميث على أهمية تقسيم العمل وهو زيادة الانتاجية الناتجة عن تخصص ناجح لكل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات مما يسمح باتقانها ويسمح بتقليص الوقت اللازم للانتقال من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة عنها وزيادة الانتاجية التي تساهم في تنامى واتساع السوق المستهدفة...وتفتح التجارة الحرة المجال على أسواق عالمية، مما يسمح بتخصيص المهام أكثر فاكثر"[123]، لذا فقدعرفت النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية ان جوهرها انها نظرية التجارة الدولية للسلع والتي تزعم بان لكل طرف مبادل فائدة في التخصص لان التبادل يرفع الدخل الاجمالي، وذلك ضمن الحدود الاستعمالية في كلا البلدين، باعتبار أن تبادل بضاعتين هو تبادل لكميتين متساويتين من العمل متبلورتين في منتوجين لكل منهما قيمة استعمالية مختلفة بالنسبة للمتبادل والتي تعبر في نفس الوقت عن عدم تكافئ مستوى الانتاجية في كل بلد[124]، وذلك يرجع حسب آدم سميث إلى مجموعة من العوامل هي:

-اختلاف المناخ والتربية ودرجات الحرارة وحتى الرطوبة وغيرها في البلدين.

- توفر بعض الموارد الطبيعية في ذلك البلد دون غيره، أو حتى اختلافها من حيث طبيعة المواد والكمية وحتى الجودة[125].

---

[122] أدم سميث، **ثروة الأمم1**، تر: حسني زينة، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص ص13-19.

[123] فريديريك م. شرر، مرجع سابق، ص ص18-19

[124] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، تر: حسين قبيسي، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص75-76.

[125] آدم سميث، مرجع سابق، ص ص15-16

- **نظريــة التكـاليف المطلقـة لآدم سـميث:** اختـلاف التكـاليف المطلقـة هـو أسـاس قيـام التبـادل الدولي، وهو أول من قام بمحاولة تفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي بصورة علمية، وقد اعتمد في ذلك على قانون النفقات المطلقة في التجارة بين الدول المختلفة، فثروة الأمة لا تتمثل فقط في معادن نفيسة بل أيضا جميع السلع الإنتاجية والاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية والتي تعتبر مقياسا لقوة الدولة، وانطلاقا من مبدأ الحرية فهو ينادي بحرية التجارة الخارجية التي يمكن من خلالها الاتفادة من مزايا تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد، الذي بدوره يؤدي إلى التخصص وبالتالي زيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة، والأمر ذاته ينطبق على أطراف التبادل الدولي، فحرية التجارة تؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مثل المناخ والموارد الطبيعية واليد العاملة والتجهيزات الرأسمالية والقرب من الأسواق، تمكنها من ان تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض الإنتاج لديها من هذه السلع بما يفيض عن حاجتها إلى الدول الأخرى وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على قدرة الدولة على الإدخار لتمويل (الاستثمار) وتقليل النفقات.

لنفترض أن هناك دولتين فقط، هما فرنسا وبريطانيا تنتجان سلعتين فقط هما القمح والقطن، وأن إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بعدد ساعات العمل (و ع) هي كما يلي:

الجدول 1: مثال عن تطبيق نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وفقا لوحدات أو ساعات العمل

السلعة الدولة	القطن/ وع	القمح/وع
انجلترا	**100**	**200**
فرنسا	**200**	**100**

المصدر: الباحث

إن إنتاج وحدة واحدة من القطن في انكلترى يتطلب 100 وحدات عمل و200 وحدة عمل في فرنسا، وأن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 200 وحدة عمل في انجلترا، و100 وحدات عمل في فرنسا. وهو ما يعني ان انكلترى تتميز بميزة مطلقة في انتاج القطن في حين ان فرنسا

تتميز بميزة مطلقة في انتاج القمح اي تكاليف اقل في انتاجه ومنه تتخصص انكلترى في انتاج القطن ما يلبي احتياجاتها واحتياجات فرنسا في حين تتخصص فرنسا في انتاج القمح ما يكفيها ويكفي الدولة الأخرى أي انكلترى وهو ما يجعل إنجلترى تتخصص في إنتاج القطن وتصدر ما يفيض عن حاجة استهلاكها إلى فرنسا، وتتخصص فرنسا في انتاج القمح.

وانطلاقا من ذلك فان التخصص وتقسيم العمل الدولي يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين كل من إنجلترا وفرنسا مع تحقيق فائدة لكل منها، إلا أن تلك الفائد والقائمة على مزايا تقسيم العمل والتخصص ترتبط هي الأخرى بقوة التبادل أي بسعة السوق التي يمكن من خلالها تصريف تلك المنتوجات[126]

- **الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف المطلقة:** لقد وجهت لنظرية التكاليف المطلقة عدة انتقادات منها:
- أن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع وهذا ما لا يمكن أن يحدث في الواقع العملي.
- تعتقد هذه النظرية أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي كما سنرى في نظرية دفيد ريكاردوا للتكاليف النسبية.
- ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف.
- عجز نظرية التكاليف المطلقة عن تفسير بعض الحالات منها:
- في حالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق، بالرغم من ذلك لا تتخصص في إنتاجها وتصديرها.

[126] آدم سميث، مرجع سابق، ص29.

- في حالة قيام التجارة بين بلدين بالرغم من عدم تمتع احداهما بأي تفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع البلد الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.
- **نظرية التكاليف النسبية لدفيد ريكاردوا:**

إنطلاقا من الانتقادات السابقة الذكر التي وجهت إلى نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث نتيجة عجزها عن إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي ظهرت نظرية التكاليف النسبية لدفيد ريكاردوا والذي خلص إلى أن السبب الحقيقي في التبادل الدولي هو الاختلاف في النفقات النسبية وليس المطلقة، والتي شرحها من خلال حساب نسبة التباين السلعي بين بلدين ونسبة التباين الجغرافي من خلال الجدول التالي:

الجدول2: مثال عن تطبيق نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردوا وفقا تكلفة لوحدات أو ساعات العمل

السلعة / البلد		القطن	القمح	مقارنة تكلفة الإنتاج بين السلعتين في البلد الواحد (التباين السلعي)	
				القطن بالنسبة للقمح	القمح بالنسبة للقطن
البرتغال		120	100	1.2= 100/120	0.83 = 120/100
إنجلترا		80	90	0.88 =90/80	1.125 =80/90
مقارنة تكلفة إنتاج السلعة الواحدة بين البلدين (التباين الجغرافي)	البرتغال بالنسبة لإنجلترا (1)	=80/120 1,5	90/100 =1.11		
	إنجلترا بالنسبة للبرتغال (2)	=120/80 0.66	100/90 =0.9		

المصدر: الباحث

انطلاقا من بيانات الواردة في الجدول يتضح أن إنجلترا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج كل من القطن والقمح في حين تتخلف البرتغال عن انتاج كلا السلعتين على اعتبار ان انتاج القطن والقمح يكلفها أكثر، وبتطبيق قانون النفقات النسبية يقتضي البحث في نسبة تكلفة الإنتاج بين

البلدين من جهة، ونسبة تكلفة إنتاج السلعتين في البلد الواحد من جهة ثانية التي من خلالها نستطيع تحديد تخصص كل من إنجلترا وفرنسا وعليه:

- **وفقا لمعيار التباين الجغرافي:** أي مقارنة تكلفة الإنتاج بين البلدين لنفس السلعة يتضح ما يلي:
  - أن النفقة النسبية للإنتاج في إنجلترا بالنسبة للبرتغال هي 120/80=0.66 في إنتاج القطن، وهذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن في إنجلترا يعادل إنتاج 0,66 وحدة من القطن في البرتغال، وأن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في إنجلترا يعادل إنتاج 100/90=0.9 وحدة من القمح في البرتغال، بمعنى أن تكلفة إنتاج 1 واحدة من القطن وأخرى من القمح في إنجلترا يعادل على التوالي تكلفة إنتاج66, 0 وحدة من القطن، و0,9 وحدة من القمح في البرتغال، وهو ما يجعل انكلترى تتميو في انتاج القمح والقطن بالمقارنة مع البرتغال في كلا المنتوجين القطن والقمح.
- **وفقا لمعيار التباين السلعي:** أي مقارنة نسبة تكلفة إنتاج السلعتين في البلد الواحد أين يتضح أن النفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقطن هي 80/90= 1.125 في إنجلترا وهذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح يعادل تكلفة إنتاج 1.125 وحدة من القطن في إنجلترا، وأن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن تعادل تكلفة إنتاج وحدة من القطن في البرتغال.

وانطلاقا من النسب المحصل عليها من درجة التفوق النسبي لإنجلترا على البرتغال في إنتاج القطن والقمح يظهر انه من الأفضل ان تتخصص إنجلترا في إنتاج القطن.

أما النفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقطن هي أقل في البرتغال فتتخصص هذه الأخيرة في إنتاج القمح. وهو ما يعني قيام التبادل بين البرتغال وانكلترى نتيجة اختلاف النفقات النسبية مما يعني تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتفوق فيها نسبيا، وتقوم بتصدير الفائض عن استهلاكها إلى الدولة الأخرى، ويكون بذلك من مصلحة البلدين التبادل حتى ولو كان هذا التبادل غير متكافئ[127].

[127] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

أما في حالة تساوى النفقات النسبية بين البلدين وفقا لمعيار التبادل الجغرافي او السلعي فان ذلك يعني أن قيام التبادل التجاري بين إنجلترا والبرتغال لن يحقق أي منفعة لأي منهما، كما أن تساوي نسبة التبادل الداخلي في كل من البلدين يؤدي إلى انعدام اختلاف النفقة النسبية لكل منهما، وتنتفي منفعتها من التبادل، وبالتالي فلا تقوم التجارة الخارجية بينهما.

تقييم نظرية التكاليف النسبية:

لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية إلى الأمام، بعد أن عجزت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كحالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق ومع ذلك لا تتخصص في إنتاجها وتصديرها، وكذلك حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

ففي هذه الحالات يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يمكن أن يتم ويكون مفيدا للبلدين المتبادلين ولكن ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي، وذلك عندما يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين، وهكذا تكون نظرية التكاليف النسبية قد أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، ولذلك فهي تعتبر امتدادا لنظرية التكاليف المطلقة، وهي بذلك تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.

بالرغم من ذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لريكاردو قد تعرضت لبعض الإنتقادات تمثلت في عجزها في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يترتب عليه من تحديد المكاسب لكل طرف من طرفي التبادل الدولي.

ان الواقع اكثر تعقيدا مما قدمه دفيد ريكاردوا بخصوص التبادل الدولي والميزة النسبية لان هذا التبادل يتم نظريا في ظروف استثنائية مع غياب تكاليف النقل والانتاج بتكاليف ثابتة، كما ان

ادخال عدة دول وادخال العديد من المنتوجات لم يغير الاطار العام لهذا التفكير[128]، ولكنه يوثر بشكل كبير على مدى فعالية تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع.

ثالثا: الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية

انقسم رواد المدرسة الكلاسية بين متفائل ومتشائم لتوجهات الاقتصاد الرأسمالي ويظهر ضمن هذا الشان تفائل سميث ضمن رؤيته لانسجام المصالح الاقتصادية وكيفية زيادة النمو الاقتصادي في حين اتجه دفيد ريكاردوا كمفكر اقتصادي إلى انقسام الاقتصاد بين مجموعات أو طبقات مختلفة مؤكدا على الصراع الطبقي بدل انسجام المصالح[129].

لقد ركز الكلاسيك بشكل كبير على رؤيتهم للاقتصاد التي تتمحور حول خلق الثروة وانسجام المصالح دون ادراكهم ان ذلك أدى إلى التوزيع غير العادل للثروة وتناقض المصالح، وهو ما برز ضمن تناقض المصالح لدفيد ريكاردوا نوعا ما.

لقد كان السؤال الجوهري الذي حاول الاقتصاديون الكلاسيك الاجابة عليه هو " كيف تتحدد قيمة السلع والخدمات والعوامي الانتاجية في اقتصاد نام يستهدف اشباع حاجات المستهلك؟"[130]، وقد اربكت مفارقة الماء والماس والسوال هنا لماذا سلعة ضرورية كالماء منخفظة القيمة في حين سلعة عديمة الفائدة عمليا تحضى بقيمة فائقة وانطلاقا من ذلك وجه الماركسيون والاشتراكيون انتقادات طبيرة باعتبار ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد غير عادل وغير اخلاقي يسبق فيه الربح اشباع حاجات المستهلك

اكد توماس روبرت مالتوس في نظريته حول السكان سنة 1798 أين اكد أن الضغوط على الموارد المحدودة ستجعل معيشة الغالبية العظمى من السكان قرب حد الكفاف بصورة دائمة خاصة ان عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية في حين أن النمو الاقتصادي يتوايد وفق متتالية

---

[128] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص ص 79-80.

[129] فردريك. م شرر، مرجع سابق، ص ص18-19

[130] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص77

حسابية[131] *وهو ما يعني ان قدرة البشر على التكاثر تتجاوز قدرة ما تملكه الارض من موارد وهو ما يشير إلى قانون الغلة المتناقصة*[132] أي الموارد المحدودة والنادرة وتناقصها مقابل زيادة السكان واحتياجاتهم، إلا أن التطور التقني والتكنولوجي يفند رؤية روبرت مالتوس على اعتبار ان ذلك التطور قد قلل من الأهمية الاقتصادية للأرض منا زاد من نجاعة استخدام الموارد وحتى اكتشاف موارد جديدة، إلا أن نظريته حول السكان والنمو الاقتصادي كانت اساس ما عرف فيما بعد بالانفجار السكاني أو القنبلة السكانية

فشل المدرسة الكلاسيكية في ادراك دور الأسعار وحقوق الملكية الفكرية كحوافز تعقلن استخدام الموارد النادرة وكآلية لحل المشاكل

وبشكل عام تعرف الرأسمالية انتقادات كثيرة من الباحثين وحتى من المدارس التي تلتها وعلى رأسها الماركسية، وحتى الكينزيون الذين يشككون في ايجابية اليد الخفية للسوق إلى جانب احتمالية ايجابية الحرية والمنافسة من خلال امكانية ان تؤدي الحرية إلى الجشع والاحتيال وحتى الطمع، والأهم هو مدى الانعكاس الايجابي للرأسمالية على الوضع الاجتماعي والبيئي خاصة اليوم.

---

[131] *– المتتالية الحسابية تكون كما يلي وفقا للأساس R يساوي 2 فانه: 2، 4 ، 6، 8، 10.....

المتتالية الهندسية تكون كما يلي وفقا للأساس R يساوي 2 فان : 2، 4، 8، 16 ، 32.....

[132]* يشير قانون الغلة المتنافقصة إلى أن زيادة الأجور سيؤدي بالضرورة الى زيادة السكان وهو ما يتطلب زيادة الانتاج مما يعني استخدام أكثر للموارد وضمن هذه الحلقة يكون اكبر مستفيد هم ملاك الأراضي وهو ما يجعل الأجور يجب ان تميل ألى مستوى الكفاف

المدرسة الماركسية

لتحقيق تغير اجتماعي يجب ان نوجد مجتمعا مبنيا على التضامن الاجتماعي

اليوم نحن امام نفس الأسئلة التي طرحها ماركس منذ قرنين

- **أفكار كارل ماركس:**
- **الانتقادات التي وجهت الى المدرسة الماركسية**

استحضر العالم أفكار كار هنريخ ماركسKarl Heinrich Marx*[133] حول الرأسمالية التي احتقرها كلما عرف العالم أزمة عالمية ولكنه تبين مع الوقت أن تلك الرأسمالية اكثر مرونة وقادرة على التكيف.

أولا: أفكار كارل ماركس

الجدول3: الفوارق الجوهرية في رؤية آدم سميث وكارل ماركس

آدم سميث	كارل ماركس
إن سعي الأفراد خلف مصالحهم الذاتية سيؤدي لنتائج مفيدة للجميع	ان سعي الأفراد خلف مصالحهم الذاتية سيقود للفوضى والأزمات وتحلل النظام القائم على الملكية الخاصة نفسه

[133] * كان كارل ماركس (1818-1883) عبقريا باعتباره استطاع اختراق العديد من التخصصات الفلسفة والتاريخ والسياسة وعلم الاجتماع وحتى ناقدا وأديبا وشاعرا ومفكرا اقتصاديا من خلال كتابه رأس المال كتب في كل شيئ تقريبا، لا يزال الى يومنا هذا البيان الشيوعي الذي كتب منذ اكثر من قرن ونصف قرن 1848 يحمل تلك التعابير الحماسية والبساطة المذهلة للكلمات التي جاءت ضمن ذلك البيان الذي خطه كارل ماركس وفريديريك انكلز Friedrich Engels (1820-1890) وهذا جزء منه "....ان تاريخ كل المجتمعات حتى اليوم هو تاريخ صراع الطبقات، لقد مزقت البرجوازية بلا رحمة الروابط الاقطاعية التي تربط الانسان بالقوى الطبيعية ولم تترك من رابطة بين انسان وآخر سوى المصلحة الذاتية المجردة والدفع نقدا القاسي، واستبدلت بالأوهام السياسية والدينية الاستغلال الوحشي الصريح العاري الوقح ...فلترتجف الطبقات الحاكمة من الثورة الشيوعية فليس لدى البروليتاليين ما يخسرونه سوى أغلالهم، وعالم كامل يكسبونه ...يا عمال الأرض ...أتحدوا"، كما ان ماركس مؤسس المدرسة الفكرية الماركسية التي اوجد لها مدخلا خاصا في الاقتصاد وبمفردات اوجدها هو كمصطلحات منها: فائض القيمة اعادة الانتاج، البرجوازية ، البروليتاليا، المادية التاريخية ، الاقتصاد الفج، الرأسمالية الاحتكارية...." وكان كتابه رأس المال Das Kapital الذي نشر سنة 1867 في المانيا اهم كتاب في الاقتصاد السياسي نقد من خلاله الرأسمالية.

تساهم اليد الخفية للسوق في ترشيد الافراد وممثلي المصالح الذاتية للعمل بطريقة تحقق الامثل اجتماعيا رغم عدم انشغالاتهم بالنتائج العامة لافعالهم	اليد الخفية هي القبضة الحديدية للمنافسة التي تسحق العمال وتجعل حالهم أسوء مما لو عاشوا في ظل نظام آخر أكثر ملائمة اي نظام يقوم على الملكية العامة أو الاجتماعية
الرأسمالية هي نظام للحرية الطبيعية منسجم المصالح	الرأسمالية هو نظام استغلالي لديه نزوع للتدمير الذاتي (يجمل بذور فناءه بداخله)

المصدر: الباحث

كانت الثورة الصناعية التي غيرت حياة الناس واتت بظروف عمل كارثية السبب الأساسي في تبلور افكار ماركس الذي راى أن التصنيع أو جد الرأسمالية وطبقة اجتماعية جديدة هي البروليتاليا الطبقة العاملة وان الثورة هي الحل لخلق مجتمع جديد وقامت اول ثورة وفقا لما جاء به ماركس في روسيا رغم كون روسيا دولة غير متطورة، ولكن كانت الثورة البلشفية بمثابة تجسيد لصراع الطبقى وانه يمكن السير على ذات الخطى في روسيا او حتى في المانيا.

من خلال كتابه رأس المال قدم كارل ماركس بديلا للاقتصاد الكلاسيكي واعتمد كارل في تفسير عيوب واختلالات الرأسمالية والأزمات التي تمر بها وطبيعة الاستغلال الممارس على العمال وتطوير منهجه للحتمية الاقتصادية من خلال فلسفتين هما:

المادية الجدلية والمادية التاريخية: ساهمت هاتين الفلسفتين في بلورة أفكار كارل ماركس وذلك من خلال استعانته بافكار فرديريك هيغل باعتبار أن أي تقدم يتحقق من خلال الصراع، باعتبار أن التناقض هو جوهر كل حركة وكل شكل للحياة باعتبار أن القوى المتناقضة جدليا ستتطور تدريجيا لتنتج قوة جديدة"[134] ، وبناء على ذلك قام كارل ماركس بالاستعانة بالمادية التاريخية باعتبارها تشكل أساس تطور المجتمعات تاريخيا وأن التطور التاريخي للمجتمع كان نتيجة ملكية عناصر الانتاج فمثلا التناقض بين الحر والعبد كوسيلة انتاج أنتج مجتمع عبودي تناقضت ضمنه العلاقة بين الحر والعبد في ظل الاستغلال ضمن ثنايا المادية الجدلية لتنتج صراعا بين الحر

[134] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص ص125-126.

والعبد انتج مجتمعا آخر تغيرت ضمنه مكانة العبد كوسيلة انتاج من خلال النظام الاقطاعي والذي بدوره انتج تناقضا بداخلة بين مالك الأرض والعامل فيها لينتج الصراع بينهما النظام الرأسمالي كمركب واطروحة جديدة لعصر التنوير او عصر الثورة الصناعية.

وقد اعتبر كارل ماركس ان التاريخ يحمل أشكالا جديدة من المجتمعات في ظل الأطروحة السائدة ونقيضها على اعتبار ان العبودية كانت طريقة اساسية للانتاج واصبح الاقطاع نقيضا لها في العصور الوسطى لتنتج الرأسمالية كمركب لهما وهذا المركب ظهر نقيض له هو الاشتراكية وانه سينتج مركب لها هو الشيوعية[135]

وبناء على ذلك بني نظرياته في الاقتصاد وهي:

نظرية القيمة في العمل: من خلال هذه النظرية يتفق ماركس مع ريكاردوا على اعتبار أن قيمة سلعة ما تتحدد بكمية العمل اللازم لانتاجها على اعتبار ان القيمة تقاس بوحدات العمل وانها أهم عنصر من عناصر الانتاج، إلا أن الاشكال الذي يطرح ضمن مفهوم القيمة هو وقت العمل وما يقابله من اجر خاصة في ظل سعي ارباب العمل الى توظيف النساء والأطفال بأجور أقل، كما أن ماركس يفترض أن "قوة العمل تشترى وتباع بقيمتها وأن قيمتها شانها شان قيمة أي بضاعة أخرى تتحدد بوقت العمل الضروريلانتاجها"[136].

نظرية فائض القيمة: تنتج نظرية فائض القيمة من الاستغلال الذي يمارسه أرباب العمل على العمال من خلال ما يتم اقتطاعه من أجورهم، وضمن هذا الاطار طور كارل ماركس معادلة رياضية لاحتساب فائض القيمة وذلك باعتبار أن "معدل الربح يساوي فائض القيمة أو الاستغلال على قيمة المنتج أي ر= ف/ق، ومن أجل التفصيل في توضيح ذلك بين كارل ماركس ان قيمة المنتج النهائي تتضمن نوعين من رأس المال هما رأس المال الثابت ورأس المال المتغير بحيث يمثل الأول المصانع والتجهيزات في حين يمثل الثاني تكلفة العمل فتصبح المعادلة كما يلي: ر= ف/(ث+غ) بحيث يرمز ر إلى معدل الربح وف ألى فائض القيمة وث إلى رأس المال الثابت وغ

---

[135] مارك سكويسبن،مرجع سابق، ص126.

[136] كار ماركس، مرجع سابق، ص331.

إلى رأس المال المتغير"[137]، ويزداد الاستغلال أو فائض القيمة بزيادة عدد العمال من النساء والأطفال الذين ياخذون أجورا أقل، وتنحصر حسب كار ماركس قيمة الناتج في العالاقة التالية ث+م+ف، ويكون بذلك حسب كار ماركس معدل القيمة الزائدة هوالتعبير الدقيق عن درجة استغلال الرأسمالي لقوة العمل أو الرأسمالي للعامل[138].

نظرية التراكم: يشير كارل ماركس انه مع الوقت وفي ظل الاستغلال المتواصل للعمال من خلال اضافة ساعات العمل والاقتطاع من أجورهم من خلال تخفيضه باستمرار فان ذلك سوف يؤدي الى تراكم رؤوس الأموال لدى الرأسمالين وحسب كارل ماركس فان نظرية التراكم تقود إلى نظرية أخرى هي نظرية التركيز.

نظرية التركيز: ينطلق ماركس في توضيحه لهذه النظرية من خلال زيادة تركز رؤوس الأموال لدى الرأسماليين الكبار وان استمرار الاستغلال مما يؤدي الى زيادة الانتاج مع انخفاض التكلفة سيجعل من الرأسماليين الكبار يقضون على الرأسماليين الصغار مما يؤدي الى تحول هؤلاء الى برليتالين اي مجرد عمال أو حتى كادحين.

نظرية التفقير: انطلاقا من نظرية التركيز يزداد تفقير العمال من خلال زيادة استغلالهم وتخفيض اجورهم نتيجة زيادة الطلب على العمل خاصة أن الرأسمالين الصغار تحولوا إلى عمال أو كادحين مما يعني زيادة العاطلين على العمل وليجعل من الرأسمالي يقدم اجرا هو حد الكفاف للعمال، وهعو ما يعني ان هناك تفقير للعمال.

أزمة الرأسمالية: في ظل خفض التكاليف وانخفاض الأرباح والقوة الاحتكارية وقصور الاستهلاك والبطالة الواسعة للطبقة العاملة تؤدي كل هذه الظروف إلى أزمات أكثر اتساعا وتدميرا[139] فلسفة الاقتصاد السياسي الرأسمالي كل افراد المجتمع البرجوازي احرار ولهم حقوق متساوية يمكن للطبقة العاملة اختيار لمن تبيع طاقتها الانتاجية واجر عملهم لا يخدم احتياجاتهم بل احتياجات ارباب

---

[137] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص ص122-123.

[138] كارل ماركس، مرجع سابق، ص ص308-312.

[139] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص 123.

العمل وما ينتجونه يخدم مصالح ارباب العمل أي أن طاقة الانتاجية للبروليتاليا تؤدي الى زيادة ثروة الرأسمالية وتودي الى انقسام المجتمع الى طبقتين متناحرتين هما البرجوازية وطبقة العمال والبروليتاليا، "وقد كون المنطق الماركسي نظاما تاريخيا من القوى الاجتماعية الفوضوية المشوهة داخل النظام العالمي الراسمالي وكانت ولا تزال الماركسية قاعدة عليا لتجميع العمالة المفككة[140]

نظرية الصراع الطبقي: يرى ماركس ان الثورة هي نتاج للصراع الطبقي وانها ضرورة لتحقيق التغيير وهو ما يعني ان ماركس آمن بالتغير العنيف عن طريق الثورة وان هناك ضرورة حتمية لالغاء تام للملكية الخاصة ومن هنا جاءت دعوة ماركس لدكتاتورية البروليتاليا، كما أن الوعي الطبقي هو الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها التعامل مع الخبرات والتجارب بمصطلحات ثقافية بحيث يكون هذا الوعي متجسدا في كل من التقاليد ومنظومة القيم والأفكار والأشكال المؤسسية"[141]، وقد اشار كارل ماركس ان الصراع بين العامل والرأسمالي بدأ منذ بداية نشوء العلاقات الرأسمالية واستمر هذا الصراع على شدته، ولكن مع ادخال الماكينات أي الآلة اصبح العامل في صراع ضد وسيلة العمل ذاتها التي هي الشكل المادي لوجود رأس المال[142]

آمن العديد من الاشتراكين من أتباع ماركس او حتى ألئك الذين قادوا الثورات الى أن عمال الأرض سيتحدون للقيام بثورة عالمية من خلال مقولة كار ماركس المشهورة "**يا عمال الأرض اتحدوا**".

ثانيا: الانتقادات التي وجهت للمدرسة الماركسية

- لم يمل معدل الربح للتناقض حتى مع تراكم رأس المال عبر قرون وهو ما يتناقض مع طروحات كارل ماركس.

---

[140] سيدرك جي. روبنسون، **الماركسية السوداء**، تر: عاطف معتمد وعزت زيان، 2006، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص628

[141] نفس المرجع، ص118.

[142] كار ماركس، مرجع سابق، ص616.

- الطبقة العاملة لا تقع في المزيد من البؤس فالأجور ارتفعت فوق مستوى الكفاف كما ان الطبقة الوسطى لم تختفي، وان كان رأسمالية اليوم غير رأسمالية القرن 19 والقرن 20.
- هناك أدلة قليلة على تركز الصناعات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة خصوصا مع المنافسة العالمية.
- لم تكن ثورة البروليتالية حتمية، فهي لم تحدث في الكثير من الدول رغم تناقضات الرأسمالية التي عرفتها.
- ورغم كل مامرت به الرأسمالية من كساد عظيم وحتى أزمات إلا أن الرأسمالية تزدهر أكثر من أي وقت مضى"[143]، وأنه كلما عرفت انتعاشا كبيرا يعقبها دائما كساد.
- نظرية كار ماركس حول القيمة في العمل معيبة على اعتبار أن فقيمة السلع تتحدد بمنفعتها.
- لم ينتبه كارل ماركس إلى المساهمة الضخمة للرأسماليون والمنظمون بتحملهم للمخاطر وتقديمهم رأس المال الضروري الادخار والمهارات وحتى لم يعطي أهمية للمعرفة"[144].اعمال انتاجية أخرى وركز فقط على الجانب السلبي المرتبط بدورها في تسريح العمال وانخفاض الأجور.
- اهمل كارل ماركس اهمية الآلة في زيادة الانتاج وتخفيض الوقت وكذا في توجيه العمال نحو

وللأسف الاشتراكية تمخضت عن ذات التناقضات التي انتجتها الرأسمالية ، فافكار ماركس تسري ضمن مجتمعنا الحاضر خاصة في ظل تعرض وظائف العمال للخطر أفكار كار ماركس لا تزال مفيدة ومهمة إلى يومنا هذا، إلا أن الانهيار الحتمي للرأسمالية لم يحدث إلى يومنا هذا.

راسمالية معولمة تحول العمال اى دمى تعمل لصالح ارباب العمل المشاكل الأخلاقية والأزمة البيئية التناقضات تصبح متطلارفة تدفعنا لاكتشاف طرق للتغلب عليها هذه هي النتيجة النهائية التي اكد عليها ماركس من خلال كتاباته.

---

[143] مارك سكويسبن، مرجع سابق، ص129.

[144] نفس المرجع، ص ص 133-134.

صراع الطبقات (ولد كار ماركس في المانيا في "تريل" درس القانون في بون واهتم بالفلسفة من خلال درسته لأسلوب هيغل للجدل اصبحت حجر الاساس لنظريته عرف ماركس بالفيلسوف الناقد وافكاره المناهضة رغم حصوله على الدكتوراه جعلته لا يحصل على عمل في الجامعة بسبب افكاره اليسارية، بل كمحرر في صحيفة يومية في كولونيا رينيشي سايتونغ التي كانت تنتقد الحكومة البروسية في برلين، استخدم ماركس الصحيفة ليصف اوضاع الطبقة العاملة، وقد طرح الصراعات المختلفة ، رغب في تطوير مجتمع يمكن ان يحقق الخلاص للبشرية من خلال تجسيد أفكاره

الرأسمالية ليس مجرد سوق بل لدور الشركات وتقسيهما وفقا لمصالحها

يجب ان تنطلق الثورة من المصانع نظرية الاحتياجات الوهمية ماهي احتياجاتنا الحقيقية الوعي له دور هام في تشكيل الاثورة اي الاحتياجات الحقيقية لان الراسمالية تقدم احتياجات وهمية قد تغري العمال.

بالرغم من أن تفسيرات كارل ماركس للصراع الطبقي والأزمات الاقتصادية لا تزال تحضى باهتمام علماء الاجتماع والمؤرخين والاقتصاديين إلا انه وجهت لأفكاره مجموعة من الانتقادات أهمها:

- انه اثناء ثورة العمال لا يوجد مبدأ ينص على عدم القتل.
- مقولة كارل ماركس المستخلصة من اكتشافه الأساسي القائل بان الرأسمالية هي مرحلة في التاريخ وبالتالي ضرورة تجاوزها موضوعيا من خلال بناء الشيوعية تستحق بعض التدقيق...إذ يقدم ماركس الشيوعية كأحد الحلول الممكنة للتناقضات الخاصة بالرأسمالية ، وهي ممكنة لأن التراكم الرأسمالي يضع الأسس المادية لها من خلال التطور المذهل للقوى المنتجة ...وبالطبع يجب ان نفهم الشيويعية على انها مشروع لا يمكن تعريفه إلا بعناوين كبرى وتحديات سالبة (نقيض الرأسمالية)، أي ان الشيوعية هي الامكان ولكنها ليست الامكان الوحيد حسب سمير

أمين"[145]، كما أن الاشتراكية لا يمكنها ان تقوم كظاهرة منعزلة ولا بد لها ان تصبح حركة عالمية حتى تكون قادرة على تحقيق الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية[146].

بالرغم من ذلك تبقى مسالة امكانية تحقيق الشيوعية من خلال امكانية احداث تغيير قيمي وفكري يجعل المجتمع يفكر بمكنطق المصلحة العامة أمر غير ممكن التطبيق خاصة في ظل المجتمعات الرأسمالية اين اصبح للملكية الفردية والخاصة دور كبير في الحلول دون احداث تغيير جذري في قيم وأفكار المجتمعات خاصة ان التوجه العام العلمي هو باتجاه الراسمالية المفرطة او الراسمالية المتوحشة.

[145] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص ص58-59.

[146] سمير أمين وأزفالدو مارتينير وآخرون، **الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)**، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003، ص ص17-18

المدرسة النيو-كلاسيكية (الحدية Marginal School)

- **بوادر ظهور المدرسة الحدية وأهم روادها**
- **مبادئ المدرسة الحدية وأفكارها**
- **الانتقادات التي وجهت لها**

أولا: بوادر ظهور المدرسة الحدية واهم روادها:

صيغت هذه النظرية منذ سنة 1870 كامتداد للمدرسة الكلاسيكية فهي تعتبر مدرسة كلاسيكية حديثة New Classics ونشات فيها مدارس عديدة قاسمها المشترك هو أن قيمة السلعة لا تتحدد بعوامل موضوعية بل بتقيم ذاتي لها من قبل الانسان الفرد (أي الطابع الفردي للحاجيات)[147]، وأهمية الوحد الأخير في تحقيق الاشباع، وهنا برزت "الثورة الحدية" بناء على ما عرف لدى هذه المدرسة بمفهوم المنفعة الحدية التي تحدد القيمة وهو المفهوم الاساسي الذي اعتمدت عليه أغلب النظريات الحديثة في تحليل الاقتصاد السياسي، واهم ما ميز بروز هذه المدرسة هو ما يلي:

- لقد ظهرت أفكار رواد المدرسة الحدية متناثرة في عدة مناطق مختلفة من العالم خاصة مفكرين من انجلترا والنمسا وسوسرى غيرها[148].
- رواد هذه المدرسة هم مجموعة من الاقتصاديين الذين لم يتأثروا ببعضهم البعض نتيجة اختلاف انتماءاتهم الجغرافية.
- برزت افكار المدرسة الحدية خلال فترة واحدة ضمن مجموعة من المبادئ المشتركة التي أسست لهذا الفكر، مع بعض الاختلافات الطفيفة في التحليل.
- أن المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو المنفعة الحدية هو الذي استنبطت منه تسميتها.
- تعرف هذه المدرسة بالمدرسة الرياضية باعتبار انها اعتمدت على التحليل الاقتصادي الجزئي وعلى الطرق الرياضية في التحليل خاصة التفاضل والتكامل.

---

[147] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، مرجع سابق، ص11

[148] ابراهيم كبه، مرجع سابق، ص16.

- ركز الحديون على سلوكيات الفرد سواء كان منتجا أو مستهلكا، أي أن تحليلهم كان جزئيا.

ظهرت أفكار الحديين متناثرة على يد مجموعة من الاقتصاديين أهمهم: ثلاث مفكرين اقتصاديين هم كارل منجر Carl Menger بالنمسا صاحب المدرسة النفسية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد" الذي وضح فيه النظرية الشخصية للقيمة، حيث أن قيمة السلع لا تكون مرتبطة فقط بتكاليف الانتاج، وانما ترتبط أيضا بالتقييم الشخصي للمستهلك من خلال منفعة هذه السلع بالنسبة له وليون لراس Leon walras في سويسرا ركز في تحليله على فكرة التوازن العام للاقتصاد من خلال توازن السوق، وكان تحليله مؤسسا على معادلات واشتقاقات رياضية تمحورت حول تفسير فكرة المنفعة الحدية، وستالي جيفنس Wiliam Stanly Jevons' بانكلترا ألف كتاب بعنوان "نظرية الاقتصاد السياسي" والذي ركز من خلاله هذا الاقتصادي على دراسة ظاهرة الاستهلاك عن طريق التحليل العلمي والرياضي المجردا والذي يرتكز على حسابات واشتقاقات وتكاملات رياضية، توصل ضمنه إلى علاقة تربط بين قيمة السلع والمنفعة التي تحققها وأهمل دور تكاليف الانتاج في تحديد القيمة، وهذه الطريقة في النظر إلى الشؤون الإنسانية تفسح المجال بسهولة لاستخدام حساب التفاضل والتكامل، والذي يجعل مشكلة التخصيص مقيدة لمشكلة التعظيم في حساب التفاضل والتكامل[149].

- ويعتبر هؤلاء الجيل الأول كمنظرين للمدرسة الحدية، ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد الذين ساندوا أفكار هذه المدرسة وهم يمثلون الجيل الثاني، وما تجدر الاشارة اليه ان اسهامات هذه المدرسة لم يكن على المستوى الفكري بقدر ما ارتبط بطرق التحليل التي استحدثتها هذه المدرسة في دراسة الظواهر الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالقيمة أو العمل أو السعر أو التوزيع أو الاشباع ...وغيرها من المفاهيم الاقتصادية التي تم معالجتها على المستوى الجزئي من خلال ابراز دور العوامل النفسية والرياضية في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية كالحاجة والمنفعة.

ثانيا: مبادئ المدرسة الحدية وأفكارها

[149]Duncan K. Foley , Notes on the Theoretical Foundations of Political Economy, 1999, p122, http://www.economia.unam.mx/jarojas/poleconprintFoley.pdf, (13-10-2020)

تقوم أفكار هذه المدرسة على تغيرين اساسين بالمقارنة مع المدرسة التقليدية وهما من حيث التحليل والمنهج المعتمد خاصة أن هدف النظرية التقليدية كان ينصب باتجاه ايجاد قوانين ثابتة لمختلف العلاقات الاقتصادية من خلال البحث عن نظرية للقيمة والتوزيع باستخدام العمل الملحق بالسلع لتحديد قيمتها الخاصة والنسب التي يوزع بها الانتاج الاجتماعي بين العمال والرأسماليين[150]، واللذين يظهران من خلال ما يلي:

1- انطلق الحديون في تحليلهم من نظرية المنفعة ولم تكن نقطة البداية هي الانتاج بل استهلاك السلع والمنفعة (أو الاشباع) وقد حاول مفكروا هذه المدرسة تنظيم الافكار المتناثرة عن مبدأ المنفعة وجمعها في نظرية للقيمة والتبادل والتوزيع ومنه جاء المبدأ الأساسي لهذه المدرسة مقتضاه أن القيمة تعتمد كلية على المنفعة[151]، وبالتالي تؤسس هذه النظرية القيمة على المنفعة وتحديدا المنفعة الحدية "حيث يؤدي فقدان مبلغ معين من الدخل إلى فائدة أصغر ، كما أن الخسارة عند مستويات الدخل الأعلى منها في المستويات الأصغر، كما أن المنفعة عادة ليست خطية[152].

2- إدخال العنصر النفساني الشخصي في النشاط الاقتصادي الذي يبذله الأفراد (ما عرف بالحساب الحدي والمنفعة الحدية والانتاج الحدي)، انطلاقا من دور سيكولوجية المستهلك العادي كنقطة بداية والتي على أساسها لا تتحدد القيمة النسبية فقط بل التوزيع ذاته بتعميم المنفعة الحدية على عوامل الانتاج[153].

3- إثبات طريقة تحليلية حدية في دراسة المواضيع الاقتصادية المختلفة، وهذا المفهوم لفكرة الحد أو الفاصل بين وضعيتين مختلفتين يشعر بها الانسان اثناء تلبيته لحاجاته، وانطلاقا من ذلك رى الحديون أن ان نفقة الانتاج تحدد العرض والطلب والعرض يحدد درجة

---

[150] فنشنزو قيتللو، **الفكر الاقتصادي الحديث**، تر: محمد ابراهيم زيد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص ص11-20

[151] نفس المرجع، ص21.

[152] Hannu Nurmi, **Models of Political Economy,** New York, Published by Routledge 2017, p43-44;

[153] فنشنزو قيتللو، مرجع سابق، ص22.

المنفعة النهائية ودرجة المنفعة النهائية تحدد القيمة، وبتحليل العمل بناءا على اصطلاحات شخصية للمنفعة وعدم المنفعة فان القيمة ظهرت بعد ذلك عند باريتوPareto "نتيجة لصراع بين الرغبات والعقبات وبمعنى آخر انها نتاج لحالة نفسية، وقد ذهبت نظرية مارشالMarshall إلى نفس الأمر"[154]، ويمكن تلخيص افكار المدرسة الحدية من خلال ما يلي:

- القيمة هي نسبة كمية سلعة ما إلى كمية سلعة أخرى يتم تبادلها من أجلها. إذا قارنا السلع ببساطة ككميات مادية، وبالتالي يمكننا جدولة النتائج فيما يتعلق بالاستخدامات الغامضة لكلمة القيمة كما يلي:
  - القيمة المستخدمة Total Utility.
  - تقدير أو إلحاح الرغبة في الحصول على درجة أخيرة من المنفعة.
  - نسبة القوة الشرائية للتبادل[155]
- وراء الطلب يوجد مبدا المنفعة الحدية التي على اساسها تتشكل اسعار الطلب.
- ووراء العرض العرض توجد القوى والتضحيات الحدية التي تنعكس في اسعار عرض السلع.
- ان الموازنة بين العرض والطلب يعتمد على سلوك الافراد الاقتصاديين المستقل المتحرر من أي تأثير خارجي.
- كل فرد اقتصادي يعلم بالضبط ما يرغب فيه ويستطيع ان يختار بحرية بين الامور المعروضة
- يتحقق اكبر حد للمنفعة لجميع الشخصيات الاقتصادية في ظروف التبادل الحر، وضمن هذا الاطار أعاد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد صياغة دفاع سميث عن الحرية، ولكن من حيث كفاءة باريتو لتوزيع التوازن التنافسي في غياب العوامل الخارجية ووجود المعلومات من جانب متعاملي السوق، هذا النهج في السياسة الاقتصادية يخلق أيضا أساسا منطقيا لتدخل الحكومة

[154]فنشنزو قيتللو، مرجع سابق ، ص23.

[155]Stanly Jevons,op cit.

في الحالات فشل السوق، حيث القوة الاحتكارية أو العوامل الخارجية أو المعلوماتية تلعب دورا مهما[156]..

يتم تحقيق التوازن حيب الحدين عند النقطة التي يحصل فيها كل فرد منهما على أعلى فائدة ممكنة حيث تنخفض المنفعة الحدية في هذا الاستخدام إلى مستوى المنفعة الحدية في أفضل استخدام الذي بعده[157]

- أن قيم المبادلة التي تتحدد في السوق الحر توفر أعلى مستوى للمنفعة لكل المشتركين في عملية التبادل.[158]
- لخص ليون ولراس نتائج ابحاثه عن التبادل الحر من خلال ما يلي:
- أن التبادل بين نوعين من الاموال في السوق قائمة على المنافسة الحرة وهو عملية يستطيع فيها الحائزون على هذا المال أو ذاك أو كليهما الحصول على أكبر اشباع ممكن لحاجاتهم التي تتفق مع الظروف التي تنازلون فيها عن الاموال ويقبلون ما يباع بنسبة موحدة ومتساوية للجميع[159].

ثالثا: الانتقادات التي وجهت لها

إن أهم الانتقادات التي وجهت للمدرسة الحدية تتمثل فيما يلي:

- شكك الكثيرون في سير الامور بهذه الطريقة في واقع الحياة الاقتصادية.
- ان هذه النظرية تعاني من نقص كبير خاصة على مستوى الموضوعي.
- ان قيم التبادل القائمة على المنافسة الحرة ليست افضل من نوعها أو فريدة كما اشارت اليه النظرية الحدية التي ساهمت الى حد كبير في اقناع وتعظيم أهمية التبادل في بيئة تتميز بالمنافسة الحرة.

---

[156] Duncan K. Foley, op cit, pp7-8.

[157] Ibid,pp 119-120

[158] نفس المرجع، ص ص23-26.

[159] فنشنزو قيتللو، مرجع سابق، ص ص25-26

- ان اعتماد هذه النظرية على الطرق الرياضية في التحليل ساهم إلى حد كبير في جعلها شكلا مجرا يعتمد على التحليل الكمي الرياضي للعلاقات الاقتصادية، حيث اعتبرت ان السلوك الانساني يرتبط بالسلوك العقلاني للرجل الاقتصادي ". بأن التنبؤات القائمة على عقلانية اللاعب تكون أحيانًا غير منطقية ومثقلة بمجموعة كبيرة من الأدلة التجريبية المخالفة"[160]
- حاولت النظرية الحدية التعميم فيما يتعلق بتحقيق التوازن الاقتصادي واصبحت شبيهة بطروحات النظرية الفزيوقراطية على أساس ان التعاملات الاقتصادية وتحقيق التوازن يخضع لتوازناتالقانون الطبيعي الجديد ان صح التعبير.
- ان نظرية الترقب التي كان الهدف منها تفسير الفائدة تتضف بعدم الصلابة في اسسها المنطقية وقلة ملازمتها لحقيقة النظرية الحدية في مجال الانتاج ومجال التوزيع باعتبار أن الأجر يتفق مع عدم المنفعة الحدية للجهد المبذول وتتفق الفائدة مع التضحية الحدية المدعمة بالادخار[161].
- ان تفسير النظرية الحدية لعملية التوزيع غير كاف خاصة في تفنيدها لفكرة فائض القيمة في النظام الرأسمالي.
- ان نظرية الانتاجية الحدية تحتوي على عيوب في بنائها التحليلي كما ان هذه النظرية ساهمت في تصفية نظرية القيمة في العمل كأهم عنصر من عناصر الانتاج[162].

رغم كل هذه الانتقادات فان النظرية الحدية لا تزال بديلا صالحا للنظرية الكلاسيكية التقليدية بسبب صلابتها وواقعيتها خاصة أن طريقة البحث في الأفكار التي طرحتها والتي عمقت التحليل الاقتصادي وادت إلى ادخال أدوات حديثة في التحليل وهو ما جعلها بديلا من حيث الشكل وحتى الهيكل للنظرية الكلاسيكية التقليدية.

---

[160] Hannu Nurmi, Op cit, p188.

[161] فنشنزو قيتللو، مرجع سابق، ص ص 27-30.

[162] نفس المرجع، ص31.

المدرسة الكينزية

القوانين الاقتصادية لا تصنع الحقائق بل تبين تبعاتها.... كينز

- **الركود الاقتصادي: الأزمة الاقتصادية سنة 1929**
- **طرحات النظرية الكينزية لمعالجة الأزمة الاقتصادية**

أولا: الركود الاقتصادي: الأزمة الاقتصادية سنة 1929

على اثر أزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي اثرت بشكل مباشر على فكر جون مينار كينز John Maynard Keynes وذلك لاعتبارين هما:

-بدد الكساد العالمي لسنة 1929 ايمانه بقوة السياسة النقدية.

- ادى الكساد إلى تحول تركيز كينز من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية[163].

لذا طرحت النظرية الكينزية كعلاج لأزمة الكساد العالمي، ويعتبر كينز[164]*هو أب هذه المدرسة، فهو اقتصادي ورجل اعمال وصاحب النظرية العامة في التشغيل من خلال كتابه بعنوان النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود والذي نشره سنة 1936، "لم يهتم جون مينار كينز بنقد الرأسمالية ولا بالأسئلة المتعلقة بطبيعة الرأسمالية ولا بالاستيلاب الاقتصادي والا الاستقطاب العالمي بل انصب اهتمامه على ادارة النظام الذي يعيش فيه، وقاده ذلك الى توجيه نقد جدي للنسخة اللبرالية من الرأسمالية القائمة على الاسواق التي تعيد التوازن لنفسها ذاتيا والتي يكون توسعها في اطار الحرية القصوى وهما ما ينتجان التوازن العام[165] ، وتتمحور نظريته حول البطالة

---

[163] روبرت سكيدسكي، **مقدمة قصيرة جدا جون مينار كينز**، تر: عبد الرحمان مجدي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص72.

[164]* ولد جون مينارد كينز سنة 1883 وتوفي في سنة 1946 كتب عدة كتب اهمها بحث في الاصلاح النقدي سنة 1923 بهدف وضع نظام نقدي من شانه اتاحة نوع من الثبات في النشاط الاقتصادي، كما كتب كتابا آخر سنة 1933 بعنوان الطريق إلى الرخاء ثم كتب اهم كتبه بعنوان النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ويعنبر هذا الأخير اهم الكتب التي كتبها كينز.

[165] سمير أمين، **الرأسمالية المتهالكة**، ص ص62-63.

والتشغيل والتي تجاوزت غيرها من النظريات باعتبار انها من النظريات التي طرحت كعلاج لأزمة الكساد العالمي من خلال تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع الرأسمالي خاصة أن الركود الاقتصادي والتضخم لا يرجع للإنتاج وتقنيات الإنتاج بقدر ما يرجع أساسا إلى التوزيع وإعادة الدخل والاستثمار الحكومي والخاص في الاقتصاد الوطني، لذا فقد ظهرت الأفكار الكينزية في مرحلة الكساد الكبير عام 1929إلى 1933 لأن المدرسة الكلاسيكية أصبحت غير قادرة على إيجاد وسائل جديدة لمعالجة الركود وكانت عاجزة أيضا عن تغيير توجهاتها الأساسية في تحديد دور الدولة وترك الاقتصاد يعمل بشكل تلقائي، لذلك وجدت أفكار اللورد كينز أرضا خصبة لها، وهو ما يعني أن ازدياد مستوى التطور الاقتصادي لا يعني إمكانية منع حدوث الأزمات الاقتصادية مستقبلا وضمن هذا الاطار نشير بداية الى الأزمة الاقتصادية ثم الى طروحات كينز لمعالجتها.

1-أسباب الازمة الاقتصادية سنة 1929:

يعود حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية أو في النظام الرأسمالي بشكل عام إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- **طبيعة النظام الرأسمالي:** يقوم النظام الرأسمالي على رفض تدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي مما يعني أن أصحاب رؤوس الأموال أحرار في كيفية استثمار أموالهم وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعا، مما ادى إلى فقدان المراقبة والتوجيه للاقتصاد من قبل الدول الراسمالية.
- **ثنائية الحرية الاقتصادية وحرية المنافسة:** تسير الحرية الاقتصادية وحرية المنافسة ضمن خطين متوازيين بين منتجي النوع الواحد من السلع مما أدى إلى وفرة في الانتاج دون ان يكون هناك وفرت في الطلب أو سوق تصريف المنتوجات خاصة الصناعية والزراعية منها.
- **إدخال الآلة في العملية الاقتصادية:** أدى ازدياد استعمال الآلات في الصناعة إلى تضاعف الإنتاج مما انعكس سلبا على الحاجة إلى الأيدي العاملة مما أدى إلى فائض في العمالة، وهو

ما زاد من حدة الازمة بانتشار البطالة وقلة الطلب نتيجة ضعف أو انعدام القدرة الشرائية وفائض في الإنتاج والذي يحتاج إلى أسواق للتصريف.

- **فوضى اقتصادية:** بسبب اختلال العلاقة بين العرض والطلب في ظل انعدام الرقابة وتبعات الاعتماد على الآلة في الصناعة ووفرة الانتاج دون أن يقابله وفرة في الطلب على المنتوجات سواء كانت صناعية أو زراعية، وهو ما أدى إلى حدوث فوضى اقتصادية أدت إلى أزمة الكساد العالمي سنة 1929، بالاضافة إلى أزمات أخرى فيما بعد منها أزمة سنة 1986 وأزمة 2008.
- **آثار الحرب العالمية الأولى على الاقتصاد:** حيث أدت الحرب العالمية الأولى إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي في ظل سياسة كثافة الإنتاج التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغطية الطلب العالمي وحاجات الأسواق العالمية بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهاء الحرب والاستغناء عن البضائع الأمريكية مما أدى الى تكدس البضائع.
- **الديون الأوربية وعدم قدرة بعض الدول على تسديد ديونها:** عجزت الكثير من الدول الأوربية المشاركة في الحرب العالمية الأولى عن تسديد ديونها للولايات المتحدة الأمريكية وفقد المستثمرون الأمريكيون والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية وانعكس ذلك على بورصة وول ستريت إذ أقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمها للبيع بكثافة مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حاد ونتج عنه مزيد من الإفلاس والتسريح للعمال والبطالة.

2-مظاهر الأزمة الاقتصادية لسنة 1929:

عرفت أزمة سنة 1929 بالكساد الكبير أو الانهيار الكبير Great Depression هي أزمة اقتصادية بدأت سنة 1929 واستمرت آثارها إلى غاية بداية اربعينات القرن 20، وهي تعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية نظرا للتحولات التي احدثتها على الاقتصاد العالمي، لقد بدات هذه الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية بانهيار سوق الأسهم الأمريكية في أكتوبر 1929 وهو ما يعرف بالخميس الأسود. وكان تأثير الأزمة كبيرا على كل الدول منها دول أوربا خاصةوذلك نتيجة ما يلي:

- انخفاض حجم التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين وقامت بعض الدول بفرض تعرفات جمركية كالحكومة الأمريكية عام 1930 على أكثر من 20,000 صنف مستورد وعرفت باسم تعريفة سموت هاولي وردت بعض الدول بفرض تعرفات انتقامية مما زاد من تفاقم انهيار التجارة العالمية واستمر الانهيار إلى غاية سنة 1933.
- انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح بشكل عام في أغلب دول العالم.
- تعتبر الدول الصناعية الأكثر تأثرا بالأزمة نتيجة توقف المصانع عن الإنتاج، وكذا الدول المعتمدة على قطاع الصناعات الأساسية كالزراعة والتعدين وقطع الأشجار.
- تأثرت الزراعة و المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل.
- نقص الطلب علي المواد الأساسية.
- عدم وجود فرص عمل بديلة أو ناشئة
- انهيار بورصة وول ستريت.

تعتبر هذه الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسببا من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية، وفي ذات الوقت كانت سببا في احداث تطور في النظرية الاقتصادية وبروز النظرية الكينزية كعلاج لها.

ثانيا: طرحات النظرية الكينزية لمعالجة الأزمة الاقتصادية

تقوم الاجراءات التي اقترحها كينز لعلاج الأزمة التي عرفها النظام الرأسمالي من خلال وضع نظرية عامة شاملة تجمع ما تناول غيره من الاقتصادين مؤكدا على ضرورة دراسة الدخل العام والكيفية التي يتحدد فيها كما اعطى كينز اهمية للسياسة النقدية التي تعتمدها الدولة وحتى المصارف في تحديد الدخل العام[166]، باعتبار ان كل التحليل الذي قام به كينز يستند الى تحليل عام نسبة إلى الدولة وليس إلى الفرد أو المؤسسة او إلى قطاع ما دون غيره، ويمكن التفصيل فيما جاء به كينز من خلال ان الاجراءات التي قدما كينز تنصب على جانبين هما:

[166] كامل وزانة، مرجع سابق، ص ص51-52.

- ضبط السوق.
- تدخل الدولة من أجل اعادة التوازن للأسواق.

وتتضمن تلك الاجراءات ما يلي:

-تحقيق التوافق بين تطور الانتاجية وتطور الأجور الفعلية سواء عن طريق التفاوض او بتدخل الدولة.

-ادارة الطلب العام عن طريق الانفاق العام والتحكم في النظام المصرفي والتأثير على شروع عرض القروض[167]. في اقتصاد الإنتاج النقدي يتم تحديد مستوى النشاط الاقتصادي من خلال مستوى الطلب الفعال، وأن هناك اعتقاد بأن مستوى الطلب الفعال سيكون متسقا مع التوظيف الكامل، ويتطلب توسيع الطلب الفعال امتدادا للائتمان وهذا يتضمن عموما إنشاء النقود. وينظر إلى المال على أنه تم إنشاؤه داخليا أي داخل القطاع الخاص "لتلبية احتياجات التجارة". كما أن الإنفاق الاستثماري يلعب دورا حاسما في تحديد مستوى الطلب الفعال. هذا هو الدور الرئيسي للطلب الفعال في اقتصاد الإنتاج النقدي وفي تحديد مستوى النشاط الاقتصادي[168]

لقد بدأت الولايات المتحدة في معالجة الأزمة الاقتصادية بصفة انفرادية من خلال توفير السيولة المالية لتحريك السوق ولتأمين السيولة، لذلك قامت بسحب الودائع من المصارف العالمية وخصوصا الأوروبية، مما انعكس ايجابا على الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه انعكس سلبا على باقي الدول الرأسمالية في العالم وخصوصا بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

إن الإجراءات الانكماشية لم تحقق أي نجاح يذكر في التاريخ الاقتصادي، فالمحاولات التي قامت بها الحكومات لمعالجة أزمة التضخم كانت تؤدي وبشكل سريع للانكماش الذي يؤدي للبطالة،

---

[167] سمير أمين، **الراسمالية المتهالكة**، ص ص62-63.

[168] Philip Arestis, Stephen P. Dunn and Malcolm Sawyer, "Post Keynesiann Economics and its Critics", **Journal of Post Keynesian Economics** 21(4), July 1999, Pp2-3, https://www.researchgate.net/publication/284119772_Post_Keynesian_Economics_and_Its_Critics, (12-3-2020)

ومما يدعم هذه الأفكار أزمة عام 1929 وما رافقها من (بطالة وإفلاس وتراجع معدلات النمو وانخفاض الأجور والأرباح) والفوضى الاجتماعية التي تؤثر على عوامل نمو وتطور المجتمع، لقد مهد كساد عام 1929 لظهور أفكار اللورد كينز في كتابه الشهير حول الفائدة والنقود والتشغيل الذي نشره عام 1936 وكان ردا واضحا على أزمة الكساد وعلى الحرية الاقتصادية وغيرها من المفاهيم والقيم في الاقتصاد الرأسمالي.

أسباب الركود لدى كينز :

- أيد كينز الفكر القائل بان سبب الكساد هو زيادة الادخار على الاستثمار، كما أن حجم التوظيف يعتمد على حجة الاستثمار[169]
- انخفاض حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) إما لعدم توفر مصادر التمويل (ضرائب أو قروض) وإما لاستخدام سياسة انكماشية.
- انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع سعر الفائدة مقارنة بالأرباح، خاصة أن رفع الأسعار يخدم المستثمرين واصحاب المشروعات على حساب المدخرين والعمال والعكس بالعكس، والأمر راجع غلى أن أسعار الأجور ثابتة أو على الأقل متماسكة أما أسعار البيع فهي مرنة[170].

3 . تقييد حجم التسليف إلى الناتج الوطني الأمر الذي يؤدي لتراجع حجم التمويل للقطاع الخاص.

لقد ركزت الكينزية على النقاط التالية في حله للأزمة الاقتصادية سنة 1929:

- **تدخل الدولة:** أكد كينز على ضرورة تقيد الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة من أجل زيادة الانفاق وخفض الضرائب[171] ولا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني بل لابد من تدخل الدولة التي تقوم بالتدخل خاصة عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

---

[169] روبرت سكيدسكي ، مرجع سابق، ص ص83-84.

[170] نفس المرجع، ص60.

[171] كامل وزنة، مرجع سابق، ص54.

- **السياسة النقدية:** يجب على الدولة أن تضع سياسة نقدية تؤمن توفر النقد المتداول وتضمن الحفاظ على سعر الفائدة في ادنى مستوى ولتحقيق ذلك يرى كينز ضرورة اضعاف قيمة الوحدة النقدية بشكل غير مباشر عبر زيادة كمية النقد المتداول[172]، إلا ان هذه السياسة يمكن أن تؤدي الى التضحم أو الى زيادته، وقد ساهم كيز ضمن هذه السياسة في ايجاد نظرية كمية النقود في تفسير التقلبات قصيرة الأجل في الناتج نظرا لملاحظته العلاقة بين الأوضاع النقدية والتقلبات في النشاط الاقتصادي[173]، وأوضح كينز أن هناك ثلاث افتراضات لتتحول معادلة التبادل إلى نظرية خاصة بمستوى الأسعار وهي:
  - هناك علاقة سببية بين النقود والأسعار.
  - تتحدد سرعة دوران النقود بغض النظر عن المعروض من النقود تبعا لمستوى الدخل وعادات الانفاق في المجتمع وهما عملان يتغيران ببطأ.
  - يتحدد حجم التبادلات بغض النظر عن كمية النقود تبعا لقوى حقيقية[174].
- **الاستثمار العام:** الاستثمارات العامة التي يجب ان تسد النقص في الاستثمار الخاص وان اللجوء إلى مثل هذا الحل لا يكون إلا في حالة أزمة بطالة أو نقص استخدام اليد العاملة وبشكل لا يعوق الاستثمارات في القطاع الخاص[175] خاصة زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وذلك لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.
- اعتبر كينز الادخار سبيلا تلقائيا للاستثمار وهو حسبه امرا أساسيا من منظور علم النفس الاقتصادي ، باعتبار كل ما سيتم ادخاره سيتم استثماره ليس بدافع المشروع بل بدافع الربح وتراكم الثروة، وانه في حال وجود فجوة بين الاستثمار والادخار يجب معالجتها عن طريق خفض سعر الفائدة[176]، وحسب كينز يتساوى الادخار والاستثمار وفقا للمعادلات التالية:
- الدخل=الاستهلاك +الاستثمار

[172] كامل وزنة، مرجع سابق، ص55.

[173] جروبرت سكيدسكي، مرجع سابق، ص59

[174] نفس الرجع، ص ص60-61.

[175] كامل وزنة، مرجع سابق، ص55

[176] روبرت سكيدسكي، مرجع سابق، ص ص73-75

- الادخار=الدخل-الاستهلاك ومنه فان **الادخار=الاستثمار**[177]
- **اعادة توزيع الثروة:** طالب كينز باعادة توزيع الدخل لتحقيق المساواة الاجتماعية وذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب المداخيل الكبيرة[178]، وهو ما يمكن أن يقلل الفجوة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة.
- **الحماية الاقتصادية:** انه يمكن تطبيق الحرية الكاملة في حالة التشغيل الكامل وغير ذلك يجب على الدولة فرض سياسة جمركية حتى تخلق فرص عمل لعمالها، خاصة من أجل منافسة بضائعها للبضائع الأجنبية.
- يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد التوظف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل وبالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

المضاعف: إن زيادة أولية في حجم الإنفاق الكلي سوف تؤدي لزيادات متكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للادخار، وأكد كينز على أن الاستهلاك الانفاقي مرتبط بمجموعي الدخل والاستهلاك على حد سواء فالانسان حسبه ينزع دائما إلى زيادة استهلاكه كلما زاد دخله الا ان الزيادة في دخله لا تعادل الزيادة في استهلاكه بل عادة ما تكون هناك زيادة في الدخل دون زيادة في الاستهلاك وهو ما يسمى بالنزعة الهامشية نحو الاستهلاك، ولا يقتصر أثر هذا الاستهلاك على الدخل القومي فقط بل يتعداه الى ما يسمى بمضاعف، أي وضع قوة شرائية بين يدي المؤسسة التي صنعت البضاعة وخلق مجال لعمل جديد داخل المؤسسة وبالتالي خلق طلب جديد في السوق وبالتالي توجد نفقة ثانية غير الأولى وهكذا دواليك[179].

الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

---

[177] روبرت سكيدسكي، مرجع سابق، ص89.

[178] كامل وزنة، مرجع سابق، ص55

[179] كامل وزنة، مرجع سابق، ص ص52-53.

– **الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

– **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقو، وضمن هذا الاطار رأي كينز أن أهمية الفائدة تكمن في انها تشكل مالا نقديا جاهزا في تصرف صاحبها ويتأثر سعر الفائدة حسبه بكمية النقد المتداول في الأسواق فكلما ازدادت هذه الكمية هبط سعر الفائدة والعكس صحيح[180]، لذا فان كينز يركز على تفضيل السيولة نتيجة عدم اليقين اتجاه مستقبل سعر الفائدة.

البطالة عند كينز: يرى كينز أن ميول الانسان الى التوفير اكثر من ميوله نحو الاستثمار وأن ذلك يؤثر على تشغيل اليد العاملة مما يعني وجود توازن بطالة أو توازن نقص الاستخدام[181].

– **المضاعف:** فالمضاغف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي:

– وجود بطالة لا إرادية.

– وجود اقتصاد صناعى.

– وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية.

– يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج.

لذا يكمن لب التحليل الكينزي في الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار وسعر الفائدة لان هذه المتغيرات الثلاث هي التي تحدد حجم الناتج ونسبة التوظيف، باعتبار ان الميل للاستهلاك والميل للادخار هي التي تؤثر على الدخل الجاري وتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار"[182]، إن هذه الأفكار قد شكلت ثورة حقيقية في عالم الاقتصاد في فترة ما بعد الكساد،

---

[180]كامل وزنة، مرجع سابق، ص53.

[181] نفس المرجع، ص54.

[182] روبرت سكيدسكي، مرجع سابق، ص90.

خاصة أن جون مينار بين أن الطلب على المدى القصير في الاقتصادات النقدية هو العامل المسيطر في تحديد قرارات الإنتاج والاستثمار، وأن المدى الطويل الكلاسيكي ليس سوى سلسلة متعاقبة من التوازنات قصير المدى المحدد حسب الطلب[183]، لذا وجب تدخل الدولة التي تلعب الدولة دورا حيويا وإيجابيا في تأمين الظروف لتراكم رأس المال.

ثالثا: الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكينزية:

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي إلا أن الأدوات الكينزية لم تكن صالحة لاقتصاديات الدول النامية وذلك للاعتبارات التالية:

- هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل بالسياسات الكينزية.
- وجهت المدرسة النقدية انتقادات للأفكار الكينزية في اواخر الستينات وخلال السبعينات من القرن الماضي خاصة مع مجموعة التحديات التي تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي، ولم تستطع النظرية الكينزية تفسير هذه الظاهرة الجديدة كما لا تصلح السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة.
- لم يهتم كينز بالكثير من القضايا منها: اسباب تفضيل الناس للنقد الجاهز ودور الحروب والأزمات الاقتصادية في ذلك.
- تجاهل كينز الدور الذي تلعبة المؤسسات النقدية في المشاريع الاستثمارية من خلال القروض.
- اهمل كينز دور النقابات العمالية ومطالبهم معتبرا الدولة تتمتع بالكفاءة التامة.
- لم تعالج النظرية الكينزية الا ازمة الكساد وهي غير صالحة لعلاج ازمة التضخم في الاقتصاد باعتبار انها نظرية ارتبطت بظروف ظهورها أي الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

[183] Duncan K. Foley, op cit, p8.

ونتيجة هذه الانتقادات ظهرت المدرسة النقدية او مدرسة شيكاغو لتقدم آراء وافكارا وجدت قبولا لها نتيجة البيئة المناسبة لتقبل افكارا جديدة والتخلي عن الاقتصاد الكينزي، إلا أنه بالرغم من ذلك لا يزال لأفكار كينز اثر في السياسات الاقتصادية، اذ كلما عرف النظام الراسمالي أزمة اقتصادية كالأزمة المالية سنة2008 إلا وظهر من ينادون بضرورة العودة إلى طرحات جون مينار كينز للتعافي من الأزمة.

مراحل النمو عند والت روستو

- **لمحة عامة عن نظرية النمو**
- **مراحل النمو او التطور الاقتصادي**
- **الانتقادات التي وجهت إلى نظرية مراحل النمو لروستو**

أولا: لمحة عامة عن نظرية النمو

لا بد قبل الخوض في تحديد المراحل الخمس للنمو التي حددها والت روستو في تحديده لمسار المجتمعات من التخلف باتجاه التقدم عبر مراحل من الاشارة الى مجموعة من المعطيات العامة وهي:

– تسمى نظرية النمو كذلك بنظرية مراحل التطور الاقتصادي وهي النظرية التي روج لها روستو في كتابه بعنوان "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام عدد كبير من الباحثين والمتخصصين في قضية التنمية والدخل والاستثمار لتحقيق النمو، فنظرية النمو لروستوى "ذات طابع ميكانيكي ليس بالمعنى السيئ بمعتى انها كانت كلية بالكاد تمثل وصفا لتدفقات أرصدة السلع[184].

– يعتبر نموذج روستو لمراحل النمو هو واحد من أكثر النظريات تطورا في القرن العشرين والذي برز ضمن السياق التاريخي والسياسي الذي عاصره روستو منذ منتصف خمسينات القرن 20 إلى سنة 1960 أين نشر كتابه مراحل النمو الاقتصادي، لذا تعتبر المراحل التي اشار اليها روستو بمثابة رؤية تاريخية محاكية للمراحل التي مرت عليها البلدان الرأسمالية الغربية.

– تحدد النظرية كل مرحلة من هذه المراحل الخمس بطريقة صارمة وشاملة وبتعابير اقتصادية[185]، وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس

---

[184] روبرت صولو، **نظرية النمو**، تر: ليلى عبود، ط2، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2003، ص19.

[185] فنشنزو قيتللو، مرجع سابق، ص31.

الطريق الذي مشته الدول المتقدمة تعتبر نظرية مراحل النمو عند رستو احدى النظريات التي حاولت تفسير التخلف والنمو من خلال تقديم صياغة واضحة ومنظمة ضمن نظرية شاملة تضم خمس مراحل تمر بها جميع المجتمعات أو لا بد ان تمر بها، وهي تضم مرحلة المجتمع التقليدي والظروف السابقة للنمو وتعرف ايضا بمرحلة التهيؤ للانطلاق ومرحلة الاقلاع أو الانطلاق ومرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الجماهيري أو مرحلة الاستهلاك الوفير[186].

ثانيا: مراحل النمو أو التطور الاقتصادي

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز بما يلي:

- اقتصاد متخلف جدا يتميز بالطابع الزراعي.
- وسائل بدائية للإنتاج.
- تلعب فيه العادات والتقاليد كنظام الأسرة أو العشيرة دورا أساسيا في التنظيم الاجتماعي.
- تكون هذه المرحلة عادة طويلة نسبيا، وتتميز بالبطء الشديد في حدوث التغيير[187].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق: والتي تتميز بما يلي:

- ظهور بوادر التغيير الجذري في مختلف القطاعات سواء فيما يتعلق بالصناعات أو التجارة أو حتى الزراعة وهو ما يعني وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع أفراد المجتمع للعمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.
- لا تختلف هذه المرحلة الجديدة من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية عن مرحلة المجتمع التقليدي.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية والنقل وادخال التكنولوجيا في مختلف القطاعات[188]

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق أو الاقلاع: تعتبر هذه المرحلة مرحلة حتمية في عملية النمو فهي تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- يتم ضمن هذه المرحلة القضاء على مختلف المعوقات والعقبات التي تعترض سبل التنمية والنمو الاقتصادي.

---

[186] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص31

[187] جمال حلاوة علي صالح، **مدخل على علم الاقتصاد**، عمان: دار الشروق، 2009، ص5.

[188] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الجزائر: دار هومة، ص7.

- احراز التقدم في كل مرافق الحياة خاصة في أدوات الانتاج نتيجة استخدام الوسائل التكنولوجية مما سينعكس على تغيرات اخرى في بنية المجتمع.
- تغير في البنى السياسية والاجتماعية والقيمية بفعل ادراك الحكومات لاهمية الاقتصاد واستخدام التكنولوجيا مما سينعكس بشكل ايجابي على زيادة الاستثمار بما في ذلك ظهور صناعات كبيرة.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج: تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- تصبح هذه المرحلة الدولة فيها متقدمة اقتصاديا، بحيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات في اقتصادها القومي.
- ارتفاع وزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي نتيجة الاستخدام الفعال للتكنولوجيا المتطورة.
- ظهور الكثير من الصناعات ذات الأهمية كصناعات قائدة للتنمية كصناعة الثقيلة مثل صناعة الآلات الصناعية والزراعية ...الخ
- زيادة الانفتاح الاقتصادي والتجاري على العالم الخارجي
- على المستوى البشري تعرف هذه المرحلة انتقالا للمجتمع من الريف إلى المدينة وبداية مظاهر التحضر حتى في الارياف.
- زيادة اليد العاملة الماهرة وارتفاع الدخل القومي بالمقارنة مع النمو السكاني.
- بروز نوع من الرفاهية المادية لدى الدولة وحتى أفراد المجتمع وكذا زيادة الوفرة الاجتماعية لتحقيق متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصاديلأفراد المجتمع[189].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير: تشكل أرقى مرحلة من مراحل النمو وتتميز هذه المرحلة حسب روستوا بما يلي:

- زيادة درجة التقدم بحيث يظهر من خلال زيادة الإنتاج عن الحاجة وتحقيق مستويات دخل مرتفة تفوق حاجة السكان.
- زيادة مظاهر الرخاء والرفاهية.

---

[189] محمد عبد الحميد عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص ص 163-164

- زيادة الانتاج خاصة السلع الاستهلاكية وزيادة رفاهية المجتمع وتطور الدولة[190].

ثالثا: أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية مراحل النمو لروستو

- يستحيل أن نجد في العالم اليوم بلدا تنطبق عليه خصائص المرحلة الأولى باعتبار ان رستوا لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ البلدان المتخلفة حاليا ولا العلاقات الحاسمة التي وجدت منذ قرون بين هذه البلدان والبلدان النامية حاليا[191]، وبالتالي هناك خلل في امكانية إثبات صحة المراحل التاريخية التي ذكرها رستوا.
- استعمل رستوا مجموعة من المفاهيم الضبابية غير الواضحة المضمون مثل الثروات الطبيعية المستغلة والدفينة، بالاضافة الى المسلمات الأساسية الخاطئة كقانون الايرادات المتناقصة وقانون النمو السكاني على اعتبار ان معطى النمو الديمغرافي لا يفسر التخلف"[192].

- إمكانية انطباق ما جاء به روستو على دول العالم الثالث ضمن نطاق ضيق خاصة في ظل التحولات التي عرفها العالم منذ منتصف القرن19 وخلال القرن20، وهذا ما يجعل من غير الممكن ان تكون هذه النظرية صالحة لتفسير النمو الأوتوماتيكي المرحلي لأي دولة فلا يمكن ان تمر كل البلدان على نفس الطريق[193].
- اعتبر الكثير من الباحثين أن تحليل روستوا يبدوا بسيطا يصور التخلف على أنه تأخر زمني ويتجاهل الكثير من الاعتبارات التي تساهم في زيادة تقدم الدول وتخلفها أو حتى انهيارها وزوالها.

---

[190] نفس المرجع، ص166.

[191] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص31.

[192] نفس المرجع، ص32.

[193] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، السعودية: 2009، ص41.

نظرية التبعية

- **مفهوم التبعية**
- **تيارات نظرية التبعية**
- **وسائل الحفاظ على علاقات التبعية**

أولا: مفهوم التبعية

لقد تم تطوير نظرية التبعية في أواخر الخمسينيات القرن 20 اانطلاقا من التقسيم الذي عرفه العالم في ذلك الوقت وهو الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على تنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات وذلك بهدف تقليص الاستقطاب العالمي[194].

بتوجيه من مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية راوول بريبيش Raul Prebisch والذي اكد على أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة لا يؤدي بالضرورة إلى النمو في البلدان الأفقر بل العكس، بالرغم من أن "الخطابات المسيطرة تصنع هذا المزيج بصورة منهجية فهي تقترح الوسائل الناجعة لتوسع رأس المال وتصف ما ينتج عنها او ما يمكن ان ينتج عن ذلك بانه تنمية في حين ان منطق توسع راس المال لا يفترض أي نتيجة بهذا الاسم مثلا لا يفترض ازالة البطالة ولا تحقيق العدالة في توزيع الدخل بل توسع يقوده البحث عن الربح ويمكن لهذا المنطق ان يؤدي الى الى النمو او الركود وتوسع البطالة أو تقلصها زيادة التفاوت في توزيع الدخل او نقصانه كل بحسب الظروف المحيطة"[195] إذ غالبا ما ادى النشاط الاقتصادي في البلدان الأغنى إلى مشاكل اقتصادية كبيرة في الدول الأفقر، لذا فان نظرية التبعية تحاول تفسير العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة، ومن الخطأ الاعتقاد بوجود نظرية واحدة موحدة للتبعية ومع ذلك هناك بعض الافتراضات الأساسية التي يبدو أنها تكمن وراء تحليلات معظم منظري التبعية:

تعتبر التبعية تفسير للتنمية الاقتصادية للدولة من حيث التأثيرات الخارجية والسياسية والاقتصادية والثقافية على سياسات التنمية الوطنية باعتبارها حالة تاريخية تشكل بنية معينة للاقتصاد العالمي، بحيث تفضل بعض البلدان على حساب بلدان أخرى وتحد من إمكانيات التنمية

---

[194] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص48.

[195] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص229.

للاقتصاديات التابعة،... وهي حالة يكون فيها اقتصاد دولة ما أو مجموعة معينة من البلدان مشروطة بتطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له اقتصادها وقد كان ولا يزال ذلك ظاهرا على يومنا هذا ضمن خاصة علاقة الدول المستعمرة بالدولة التي استعمرتها أي مثلا الاستعمار الاوربي في افريقيا بشكل عام خاصة الاستعمار الفرنسي والذي يظهر بشكل واضح علاقات التبعية ضمن مختلف الجوانب سواء الاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي.

ثانيا: تيارات نظرية التبعية

تميز التبعية في النظام الدولي بأنه يتألف من مجموعتين من الدول توصف بشكل مختلف بأنها الدول المهيمنة ونقيضتها هي الدول التابعة تابعة، أو حتى ما عرف بدول المركز ودول المحيط، وتمثل الدول المهيمنة هي الدول الصناعية المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما الدول التابعة فهي باقي الدول الأخرى من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والتي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة أو المواد الأولية للحصول على عائدات أجنبية.

وقد كان تفسير رواد هذه النظرية من أمريكا الاتينية يرتبط بان الدول الفقيرة تصدر المواد الأولية إلى البلدان الغنية التي تصنع بعد ذلك المنتجات من تلك السلع وتبيعها مرة أخرى إلى البلدان الفقيرة بأضعاف سعر المادة الأولية، وقد طرح هذا الامر بشكل اساسي من خلال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الستينات من القرن20، أين تم الاشارة إلى عملية الاستغلال التي تتم ضمن عملية التصدير والاتستيراد التي تتم بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة التي تصدر المواد الخام بأسعار منخفضة مما يجعل الدول الفقيرة لا تكسب ما يكفي من عائدات صادراتها لدفع تكاليف وارداتها، وكان الحل عند هؤلاء هو ضرورة ان تكف البلدان الفقيرة عن الاعتماد على تصدير المواد الأولية واستيراد المنتوجات المصنعة من الدول الغنية، إلا أن الدول النامية لم تتخلى الى يومنا هذا عن الاعتماد على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة الاستهلاكية وذلك للأسباب التالية:

- الأسواق الداخلية للدول الفقيرة لم تكن كبيرة بما يكفي لدعم اقتصاديات الحجم التي تستخدمها الدول الغنية للحفاظ على أسعارها منخفضة.
- غياب الإرادة السياسية للبلدان الفقيرة أو النامية فيما يتعلق بما إذا كان التحول من منتجي المنتجات الأولية ممكنا أو حتى مرغوبا فيه.
- ان التبعية للخارج هي مصدر هذا الوضع أي التخلف وهي نتيجة له في آن واحد[196]
- اشكالية مدى سيطرة الدول الفقيرة فعليا على منتجاتها الأولية وقدرتها على التحكم فيها باستقلالية تامة.

قد اعتمد رواد نظرية التبعية ومنهم مفكرين ون أمريكا اللاتينية أمثال أندريه غاندر فرنك وفيرتادوا زبول بران وغيرهم ومنهما كل من سمير أمين وسعد زهران من العالم العربي في تفسيرهم لنظرية التبعية على ما يلي:

–البحث التاريخي الذي يبين أن التخلف المعاصر هو في جزء كبير منه نتاج تاريخي للعلاقات الاقتصادية السابقة والمستمرة وغيرها من العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتعد هذه العلاقات جزءا أساسيا من النظام الرأسمالي على المستوى العالمي ككل والتي ترتبط بصفة كبيرة بما يلي:

التجارة الخارجية: تجارة البلدان المتخلفة سواء نظرنا اليها بصورة فردية او بصورة كلية تتميز بما يلي:

– بكون منتوجاتها هي منتوجات قاعدية معدنية أو زراعية وواردتها منتوجات مصنعة.

– ان نسبة تبادل الدول المتخلفة في ما بينها أي مع دول العلاالم الثالث لا تتجاوز 20% في حين تصل بينها وبين العالم المتقدم أو النامي إلى 80% وهو ما يجعل البلدان المتحلفة تابعة في تبادلاتها للدول المتقدمة أكثر من تبعيتها في تبادلاتها للعالم الثالث[197].

– ان المواد الاولية التي توفرها الأطراف للمركز هي مواد جوهرية[198]

الجانب المالي: تبرز التبعية المالية للأطراف نحو المركز من خلال ما يلي:

---

[196] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص42.

[197] نفس المكان.

[198] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص ص42–43.

– الاستثمارات لرؤوس الأموال الأجنبية في البلدان المتخلفة تولد بصورة آلية تدفقا عكسيا في تحويلات الأرباح.

– ان هذا الانتقال العكسي للارباح سيؤدي الى مرحلة متقدمة إلى مرحلة الاستغلال نظرا لغياب مفاعيل لجذب الاستثمار الأجنبي مما يزيد من استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة.

– زيادة تعاظم سريع في واردات دول العالم الثالث عن صادراتها، نتيجة عواكمل متعددة كالتمدن والمصحوب النقص في الانتاج الزراعي وتعاظم سرعة النفقات الادارية والتي لا تتلائم وامكانات الاقتصاد[199]

– فرض النظام الرأسمالي تقسيما دوليا للعمل يعتبر المسؤول عن التخلف في العديد من مناطق العالم، إذ تقوم الدول التابعة بتوريد المعادن الرخيصة والسلع الزراعية والعمالة الرخيصة وتعمل أيضا على استيراد منتوجات الدول الصناعية اي سوق لمنتوجات الدول المتقدمة كمستودعات لفائض رأس المال والتقنيات القديمة والسلع المصنعة مما يخدم المصالح الاقتصادية للدول المهيمنة.

– أن القوة الاقتصادية والسياسية مركزة بشكل كبير في البلدان الصناعية لذا لا يمكن التمييز بين القوة الاقتصادية والسياسية وستتخذ الحكومات أي خطوات ضرورية لحماية مصالحها الاقتصادية.

– ان النخب الحاكمة في الدول التابعة تلعب دورا رئيسيا في الحفاظ على علاقات التبعية خاصة في الدول التي كانت سابقا مستعمرات أوربية.

– ان التخلف يختلف كثيرا عن عدم التقدم لأن التخلف يتم فيه استخدام الموارد دون احداث التغيير (التعاظم بلا نمو) في حين أن عدم التقدم هو عدم استخدام الموارد.

وقد اتخذت هذه النظرية ثلاث اتحاهات هي:

[199] نفس المرجع، ص43.

تيار التخلف: ممثلي هذا التيار هو الأمريكي أندريه غاندر فرانك في كتابه تنمية التخلف الذي يرى ان التخلف هو نتيجة عملية النمو الرأسمالي العالمي الناتجة عن اندماج التوابع في الاقتصاد العالمي وهو ما يعني ان اسباب التخلف داخلية وخارجية ناتجة عن العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط.

تيار المركز والأطراف: ظهر هذا التيار على يد سمير أمين وسعد زهران والذي يقوم على ان هناك تناقض بين المركز والأطراف وهو فعلا التناقض الاساسي في النظام الرأسمالي العالما القائم وان التناقض الأساس هو التناقض بين الرأسمالية والعمل، كما ان الاستقطاب على الصعيد العالمي يشكل ظاهرة دائمة، وان المحاولات الاكثر جذرية لتغيير النمط الرأسمالي لم تنطلق غلا من الحركات الاجتماعية القوية التي نمت على أطراف النظام كالثورتان الروسية والصينية"[200] التخلف هو نتاج علاقة التبعية بين المركز والأطراف "فلم يكن تصنيع الاطراف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نتاجا طبيعيا للتوسع الرأسمالي بل نتاج الشروط التي فرضتها عليه انتصارات التحرر الوطني واضطروا الى التكيف معها"[201] لكون دول المركز تفرض علاقة تبادل لا متكافئة بين المركز والمحيط لان هذا الأخير لا يملك سوى المواد الخام التي يصدرها إلى المركز الذي يملك التكنولوجيا ويحول تلك المواد الأولية الى مواد مصنعة تباع باضعاف سعر المواد الخام، كما أنه "بالنسبة لبعض البلدان الصاعدة الاكثر ديناميكية فانها على ذريق اللحاق ولم تعد أطرافا رغم ان موقعها في التراتبية العالمية لا يزال وسطيا وبالنسبة لي هذه البلدان تشكل الاطراف الفعلية لعالم الغد، فالتباين مراكز–أطراف الذي كان من سن 1800–1950 مرادفا للاقسام بين الاقتصاديات المصنعة وأخرى غير المصنعة يقوم اليوم على معايير جديدة ومختلفة[202].

تيار النظام العالمي: جادل اصحاب هذا التيار بأن الفقر كان نتيجة مباشرة لتطور الاقتصاد السياسي الدولي إلى تقسيم صارم إلى حد ما للعمل الذي يحابي الأغنياء ويعاقب الفقراء وقد

---

[200] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص60.

[201] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص ص 230–231.

[202] نفس المرجع، ص50.

اضاف رواد هذا الاتجاه بالاضافة الى دول المحيط والمركز دول شبه المحيط التي تتوسط النوعين السابقين باعتبارها الاقتصاديات حديثة التطور.

لقد تجاوزت الرأسمالية الاقتصاديات الواطنية وتولد عنها رأسمالية عالمية ولدت تناقضات اجتماعية تقع هي الأخرى على الصعيد العالمي، كما أن التناقضات لم تعد قائمة بين البرجوازية والبروليتاليا في كل بلد على حدى بل بين البرجوازية العالمية والبروليتاليا العالمية فالبرجوازية العالمية حسب سمير أمين هي برجوازية المركز بالاضافة الى برجوازية الاطراف وهي تابعة للمركز كما ان البروليتاليا توسعت في المركز والأطراف خاصة.

ثالثا: وسائل الحفاظ على علاقات التبعية

الوسائل التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في الحفاظ على علاقات الهيمنة والتبعية كآلية يمكن أن تمثل مصالحها الاقتصادية في الخارج:

- الشركات متعددة الجنسيات: باعتبار ان الشركة الأم تنتمي الى احدى الدول المتقدمة تنتشر باذرعها الى مختلف اقتصاديات الدول المتخلفة وتفرض تباعية كاملة على باقي شركاتها في دول الأطراف مما يكرس استمرار تبعية الأطراف للمركز في ظل غياب منافسة كاملة بل احتكار من طرف هذه الشركات التي تنهك اقتصاديات تلك الدول وتحافظ على علاقات تبعية للمحيط نحو المركز.
- مؤسسات الاقتصاد العالمي: كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ودورها الجوهري في الاستمرار في تكريس تبعية المركز للمحيط.
- المساعدات الخارجية: والتي لا تستهدف حل المشكلة الاساسية المتعلقة بالاختلال البنيوي المتعاظم[203]، حيث تعتبر المساعدات الخارجية احدى الأليات التي تبين في كل الحالات انها معونة تستهدف فرض استراتيجيات أو حتى علاقات تبادل استغلالية أو تبعية باعتبار انها ليست مساعدات بريئة تستهدف القيم الانسانية بقدر ما تتم في اطار خضوع ومشروطية.

[203] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص44

- التبادل اللامتكافئ: باعتبار ان الدول المتخلفة مصدرة للمواد الخام والدول المتقدمة مصدرة للمواد المصنعة باضعاف اسعار المواد الخام والعكس صحيح.
- الاستثمارات الأجنبية ودور تصدير رؤوس الأموال من خلالها: باعتبار ان الاستثمارات الأجنبية تستنزف اقتصاديات الدول المتخلفة خدمة لاقتصاديات دول المركز.

لقد حاولت نظرية التبعية تفسير العلاقة بين المركز والأطراف كما اقترحت حلولا لذلك من خلال فك الارتباط بين المركز والمحيط سواء عن طريق خيار الاشتراكية او خيار المشروع المجتمعي المستقبلي ايا كان اسمه المهم هو تحقيق التنمية والتي تصطدم عادة بتحديد مزدوج لتطوير القوى المنتجة اللازمة للحاق جزئيا بالمركز وبناء شيئ آخر للخروج من منطق الرأسمالية الصارم"[204]، ويرى سمير امين ضمن هذا الاطار أنه لا مفر من خيار التنمية المتمحورة على الذات كحل لحالة التخلف الحالية للعديد من الدول في العالم من خلال فحص أنماط التفاعلات بين الدول وعدم المساواة بين الدول الذي يعتبر جزء جوهري من تلك التفاعلات.

تفترض التنمية المتمحورة على الذات الامساك بناصية شروط اساسية خمسة للتراكم وهي:

- السيطرة المحلية على اعادة انتاج قوة العمل من خلال تأمين الدولة تطورا زراعيا ومواكبة الانتاج لتوسع راس المال وكتلة الأجر في نفس الوقت.
- السيطرة المحلية على تمركز الفائض والذي لا يتطلب وجود مؤسسات مالية وطنية فقط بل ضرورة استقلاليتها ازاء تدفق المال العابر للقوميات.
- السيطرة المحلية على سوق مخصصة اساسا للانتاج الوطني حتى في غياب حماية جمركية قوية.
- السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية ليس ملكية شكلية بل في قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي (حرية استثمارها أو ادخارها).

[204] سمير امين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص239.

- السيطرة المحلية على التكنولوجيا أي امكانية اعادة انتاج التكنولوجيا دون الاستمرار في مواصلة استيرادها الى ما لا نهاية[205]
- التطور مفهوم نقدي للرأسمالية والذي يفترض مشروعا اجتماعيا مختلفا يتحدد بهدف مزدوج هو تحرير الانسانية من الاستيلاب الاقتصادي وازالة ارص الاستقطاب على الصعيد العالمي فهو سيصبح تدريجيا مشروعا للانسانية باسرها أي مشروع شعوب المركز وشعوب الاطراف وان تحقيق شعوب الأطراف للحاق يعني ان تحققها بوسائلها وحدها وبارادتها وحدها وتحيقيق ذلك يفترض المشاركة النشيطة والمتكاملة للشعوب في كل مناطق الأرض وتعميق الأبعاد العالمية للكثير من المشكلات ان لم يكن كلها[206].

وتعتبر حسب سمير أمين التنمية المتمحورة على الذات نقيضا للتطور التابع، وأن كل من التخلف والنمو لا يمكن ان يكونا إلا نظرية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي[207] مع استمرار النمو في المركز ونمو التخلف في الأطراف، وهو ما يعني ان العلاقة بين المركز والأطراف تتلخص في نظرية التراكم على الصعيد العالمي.

لقد اتجهت دراسات نظرية التنمية إلى أبعد من ذلك في تفسير أسباب التخلب وغياب التنمية من خلال التأكيد على أن التنمية تتضمن توسيع لحريات البشر من خلال توسيع استطاعة او مقدرة الناس ليحيوا حياة يثمنونها أو يرغبون في تحقيقها[208]، وياتي على رأس هؤلاء أمارتيا سين الذي انتقد نظرية الرفاه الاجتماعي التقليدية الحديثة التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة المترتبة على استهلاك السلع والخدمات[209]، وان فقر الدول يعود أكثر من أي شيئ إلى فقر السياسات التنموية، بما في ذلك السياسات التنموية التي تفرضها المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي

---

[205] سمير امين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، مرجع سابق، ص242.

[206] سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنسن العشرين والواحد والعشرين**، تر: فهيمة شرف الدين، بيروت: دار الفارابي، 2002، ص ص 12-13

[207] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ص45.

[208] علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي"، **جسر التنمية**، المجلد7، العدد76، 2008، ص15.

[209] نفس المرجع، ص ص13-14.

والبنك العالمي وهو ما يعني استمرار الحلقة المفرغة للفقر وعدم امكانية دول المحيط اللحاق بدول المركز.

الخاتمة:

يعتبر الاقتصاد السياسي من اهم العلوم الاجتماعية لارتباطه بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى والتي يةثر ويتاثر بها كما ان دراسة هذا المقياس تفتح آفاقا واعدة للتعرف اكثر على خصوصية كل نظرية ومدى توافقها مع الواقع الذي نعيشه اليوم، خاصة في ظل ما يشهده النظام الراسمالي من أزمات وهو ما يستدعي من أهل الاختصاص في كل مرة إلى التاكيد على اهمية الكثير من النظريات التي تعود الى الواجهة لمجابهة تلك الأزمات خاصة المدرسة الكينزية والمدرسة الماركسية والتوجه الاشتراكي كخيار يمكن ان يكون تطبيقه أفضل مما ساد حقبة الحرب الباردة من خلال ادخال تعديلات عليه وفق مقتضيات وخصوصية كل دولة، كما ان المنظور الاسلامي له دور كبير في امكانية ايجاد حلول للكثير من سلبيات النظرية الراسمالية خاصة في المجال المالي، إلا انه إلى يومنا هذا لا يزال المنظور الاسلامي غير ناضج ليكون نظاما قائما بحد ذاته يمكن الاعتماد عليه مثله مثل الاشتراكية أو الراسمالية، ضمن كل هذا لا يمكن اهمال اهمية التوجهات النتي طرحت من طرف النظرية النوكلاسيكية أي المدرسة الحدية وأهمية المنفعة الحدية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية انتاجا واستهلاكا وادخارا واستثمارا، كما انه لا يمكن اهمال الطرح الذي قدمه روستوا كتوجه آخر لتفسير التخلف والتنمية وامكانية دول العالم الثالث في احراز التقدم اللاوم مثلها مثل باقي الدول المتقدمة، كما كان لنظرية التبعية دورا بارزا في تفسير استمرار تخلف دول العالم الثالث وتأخرها ضمن علاقة المركز بالمحيط والتي تكرس علاقات التبعية والهيمينة ضمن علاقات القوة خاصة على المستوى الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، الجزء1، ط1، بغداد، مطبعة الرشاد، 1970.
- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الاسلامي دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي للمبتدئين، الأردن: دار النفاس،2010.
- أدم سميث، ثروة الأمم1، تر: حسني زينة، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
- اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر: دار هومة.
- بول أ. ساموبلسون، ووليام د.نوردهاوس، الاقتصاد، تر: هشام عبد الله، ط2، عمان: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.
- جمال حلاوة علي صالح، مدخل على علم الاقتصاد، عمان: دار الشروق، 2009.
- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، تر: احمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
- طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الاسلامي، المال –الربا –الزكاة، عمان: دار وائل للنشر، 1999.
- روبرت سكيدسكي، مقدمة قصيرة جدا جون مينار كينز، تر: عبد الرحمان مجدي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015
- روبرت هيلبرونر، قادة الفكر الاقتصادي، تر: راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2002.
- روبرت صولو، **نظرية النمو**، تر: ليلى عبود، ط2، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2003.
- سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، أسعار النقود، السعودية: دار الثقافة والنشر، 1987.

- سيدرك جي. روبنسون، الماركسية السوداء، تر: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006.
- سمير أمين وأزفالدو مارتينير وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003.
- سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، تلر: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقراء، بيروت: دار الفرابي، 2003.
- سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، تر: حسين قبيسي، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع.
- سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنسن العشرين والواحد والعشرين**، تر: فهيمة شرف الدين، بيروت: دار الفارابي، 2002
- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، السعودية: 2009.
- على عبد الواحد وافي، الاقتصاد السياسي، ط5، دار احياء الكتب العربية، 1952
- علي محمد الخوري، الاقتصاد العالمي الجديد، ج1، القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020.
- عزمي رجب، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، دار العلم للملايين، بيروت: 1964.
- غريغوري كلار، الاقتصاد العالمي نشاته وتطوره ومستقبله، تر: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- فنشنزو قيتللو، الفكر الاقتصادي الحديث، تر: محمد ابراهيم زيد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تر: علي أبو عمشة، الرياض، العبيكان، 2002.
- كار ماركس، رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، تر: فهد كم نقش، المجلد1، ج1، موسكو: دار التقدم، 1985.
- كامل وزنه، آدم سميث: قراءة في اقتصاد السوق، معهد الدرايسات الاستراتيجية، 2007

- مارك سكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد: آدم سميث...كارل ماركس...جون مايناردكينز، تر: مجدي عبد الهادي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018.
- محسن خليل، في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي، العراق: دار الرشيد للنشر، 1982.
- محمد عبد الحميد عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، الاسكندرية: مطبعة التوني، 1993.
- وليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، تر: علي أبو الفتوح وآخرون، القاهرة، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2012
- محمد علي نشات، رائد الاقتصاد أبن خلدون، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1944.

المقالات:

- جفري فريدن، الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، 2020,
- دريش أحمد وأموسي ذهبية، تحليل اقتصادي لكتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد16، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- صلاح بسيوني رسلان، الاقتصاد السياسي عند ابن خلدون، **مجلة الحضارة الاسلامية**، المجلد1، العدد1، 1993.
- علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي"، **جسر التنمية**، المجلد7، العدد76، 2008.
- **المراجع الالكترونية:**
- محمد حسن يوسف، قاموس المصطلحات الاقتصادية،.https://books-library.net/free-583602645-download

المراجع الأجنبية:

- Hannu Nurmi, **Models of Political Economy,** New York, Published by Routledge, 2017.
- Krzysztof Piech, **Political Economy. An Introduction to the Theory of Economic Policy,** Warsaw, Główna Handlowa w Warszawie (SGH), June 2016.

- Ioannis-Dionysios Salavrakos, Political Economy, Theories of the State and Economic Crisis**, International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3 No. 20 , Special Issue – October 2012
- Duncan K. Foley Notes on the Theoretical Foundations of Political Economy, 1999, http://www.economia.unam.mx/jarojas/poleconprintFoley.pdf(13-10-2020).
- Philip Arestis, Stephen P. Dunn and Malcolm Sawyer, "Post Keynesiann Economics and its Critics", **Journal of Post Keynesian Economics** 21(4), July 1999, Pp2-3, https://www.researchgate.net/publication/284119772_Post_Keynesian_Economics_and_Its_Critics, (12-3-2020)
- Stanly Jevons, The Theory of Political Economy, Third Edition, https://oll.libertyfund.org/title/jevons-the-theory-of-political-economy, (15-04-2021).
- What is Political Economy? Definition and characteristics, 1/24/2009, https://au.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/26776_book_item_26776.pdf, (15-3-2021).